صندوق النقد يثير الشكوك حول توجهات السياسة النقدية في مصر لمزيد من التيسير النقدي

إيد مصر «الشقيانة»

مكاسب تاريخية لعمال مصر في الجمهورية الجديدة..و السيسي يتوج الحقوق العمالية بإصدار "قانون العمل الجديد"

مصير «الإيجار القديم» أمام «النواب»

مناقشات ساخنة و خارطة طريق للتصدي للممارسات الاحتكارية ومنع التلاعب بالأسعار داخل الأسواق

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • العدد ٧٩٠ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٤ مايو ٢٠٢٥

الحكومة تستعين بأدوات جديدة لضبط الأسواق وأسعار السلع

الحكومة تستعد للدفع بحزمة جديدة من التسهيلات الضريبية

تشريع جديد يقر رقم قومي موحد لكل عقار

مصر تتقدم بطلب لاستضافة اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي لعام ٢٠٢٩

مصر على أبواب المنافسة للاستثمار في اقتصاديات الفضاء

مصرفيون يرصدون دور البنوك المصرية والعربية في تنمية الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

السيسي: نسعى لإبرام اتفاقات لإيفاد العمالة المصرية للدول العربية والأوروبية

كتبت – رضوى عبدالله

قال الرئيس عبدالفتاح السيسي إن عمال مصر سطروا عبر التاريخ أروع صفحات البذل والعطاء، فقد شيدت سواعد أجدادهم معالم حضارة هذه الأمة، وغرست في أجيالها قيم الإبداع والإتقان والتعليم.

وأضاف الرئيس السيسي، في كلمته اليوم أمس السبت، في احتفال عيد العمال، والذي عقد بشركة السويس للصلب بمدينة السويس: «اليوم، وأنتم تواصلون المسيرة، تبرهنون للعالم أجمع أن مصر، بعقول وسواعد أبنائها المخلصين، ستظل منارة للإنتاج والتنمية، فجهودكم امتدت إلى بناء قلاع صناعية، وإقامة مدن جديدة، وتعزيز بنية تحتية قوية ضرورية لتحقيق نهضة اقتصادية متكاملة، توفر ملايين الفرص لشباب الوطن، وتفتح أمامهم آفاقا أرحب نحو غد أكثر إشراقا».

وتابع: «أبناء مصر المخلصين، إن الحكومة المصرية، إدراكا منها لحجم المسؤولية، تواصل الجهد لتوفير بيئة عمل متجددة، وتقديم برامج تدريبية متطورة للعمال بشكل مستمر، تواكب المتغيرات العالمية، كما تتوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية والمدارس الصناعية والفنية لإعداد كوادر مؤهلة، تلبى وتواكب احتياجات سوق العمل الحديث».

واستطرد الرئيس السيسي: «نسعى لإبرام اتفاقيات مع الدول المختلفة لفتح المجال أمام العمالة المصرية المتخصصة لإيجاد فرص عمل لائقة لها بالدول العربية والإفريقية والأوروبية، وبما يسهم في تحقيق التنمية بتلك الدول، وذلك في إطار الدور التاريخي والريادي، الذي طالما قامت به مصر مع الدول الشقيقة والصديقة».

الضرائب: شراكات موسعة مع مجتمع الأعمال ودعم استثنائى فى إطار بدء صفحة جديدة

كتب – أسامة السيد

أكدت رشا عبد العال رئيس مصلحة الضرائب المصرية، أننا نرسخ لتكوين شراكات موسعة مع مجتمع الأعمال قائمة على التيسير والمساندة، ونقدم لهم دعمًا استثنائيًا في إطار «بدء صفحة جديدة»، وذلك تماشيًا مع الحزمة الأولي من التسهيلات الضريبية، مشيرة إلى أننا نثمِّن استجابة الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال للاستفادة من مبادرة التسهيلات الضريبية، حيث نوفر كل الإمكانيات اللازمة لإنجاح المبادرة، كما أننا فخورون بشراكتنا مع رجال الأعمال المصريين اللبنانيين ودورهم البارز في الاقتصاد الوطني، وجهودهم الدؤوبة لتزويدنا بمقترحاتهم البناءة، التي تسهم في تهيئة بيئة ضريبية أكثر دعمًا وجذبًا للاستثمار.

قالت رئيس مصلحة الضرائب المصرية، في ندوة عُقدت بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال المصريين اللبنانيين، إننا نعتز بعلاقتنا بالجمعية المصرية اللبنانية، ونسعد بما نلمسه من انطباع إيجابي من الجمعية عن التسهيلات، ونعتبره قياسًا حقيقيًا لأدائنا، وهو ما يقودنا لبذل المزيد من الجهد للوصول إلى منظومة ضريبية مُرضية.. تسهم في تنمية اقتصادنا، وتحقق تطلعات شركائنا، مضيفةً أننا نرصد تطبيق حزمة التسهيلات من على أرض الواقع وذلك من خلال فرق متواجدة داخل المأموريات والمناطق لمتابعة العمل؛ من خلال ما نقول به من زيارات ميدانية متتالية، وما يرد إلينا من استطلاعات آراء شركائنا، ونعمل على تبني المقترحات الهادفة.

وزيرة التخطيط: مصر تنفذ منهجًا واضحًا لتمكين القطاع الخاص

أكدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي محافظ مصر لدى البنك الدولي، أن الوزارة تعمل بالتنسيق مع مختلف الوزارات لإعداد خطة تنفيذية لدعم معدلات النمو والتشغيل استنادًا إلى عدد من القطاعات الرئيسية وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية الصناعية والتجارة، وأسواق العمل والوظائف، فضلا تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ودعم السياسات الاقتصادية، وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي كشريك للمعرفة.

جاء ذلك تعليقًا على مخرجات لجنة التنمية، التي عُقدت بمشاركة الدكتورة رانيا المشاط، وبرئاسة أجاي بانجا، رئيس مجموعة البنك الدولي، وبحضور كريستالينا جيورجيفا، مدير صندوق النقد الدولي، وتُعد من أبرز اللجان التي تضم مجلس محافظي البنك الدولي لمناقشة قضايا التنمية والتمويل الدولي.

وأضافت الدكتورة رانيا المشاط، أن مصر تضع على رأس أولوياتها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، تمكين القطاع الخاص باعتباره محركًا رئيسيًا لجهود التنمية وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل.

مدبولي يتوجه إلى الجابون للمشاركة في حفل تنصيب الرئيس بريس نجيما

غادر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، يوم أمس السبت مطار القاهرة الدولي، متوجهًا إلى دولة الجابون، لحضور مراسم حفل تنصيب الرئيس الجابوني، بريس نجيما، نيابة عن الرئيس عبدالفتاح السيسى.

وقال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء إن مشاركة رئيس الوزراء في حفل تنصيب الرئيس بريس نجيما تأتي من منطلق العلاقات الأخوية القوية بين مصر والجابون، وتأكيداً لحرص مصر على تعزيز التعاون المشترك مع الدولة الأفريقية الشقيقة في عدد من المجالات ذات الأولوية.

اكتشافات أثرية جديدة بسيناء تكشف عن أسرار "حصون الشرق"

كتب – أحمد ابراهيم

كشفت البعثة الأثرية المصرية التابعة للمجلس الأعلى للآثار، عن بقايا تحصينات عسكرية، ووحدات سكنية للجنود، وخندق يشير إلى إمكانية وجود قلعة أخري بالمنطقة، وذلك خلال موسم حفائرها الحالي بموقع تل أبو صيفي بمنطقة آثار شمال سيناء.

وأكد شريف فتحي وزير السياحة والآثار، على أهمية هذا الكشف والذي يلقي الضوء على أسرار التحصينات العسكرية الشرقية لمصر خلال العصرين البطلمي والروماني، وأهمية موقع تل أبو صيفي كمركز عسكري وصناعي على مر العصور.

وأوضح الدكتور محمد إسماعيل خالد الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، أن هذا الكشف يساهم في رسم صورة أكثر دقة لخريطة الدفاعات المصرية على حدودها الشرقية، ويؤكد من جديد على أن سيناء كانت دائمًا بوابة مصر الشرقية وحصنها الأول.

وأضاف أن البعثة استطاعت الكشف عن تصميم معماري مميز للبوابتين الشرقية للقلعتين البطلمية والرومانية المكتشفتين من قبل بالموقع، مما يساعد في إعادة تصور شكل المداخل الدفاعية في ذلك الوقت، بالإضافة إلى خندق دفاعي ضخم بعمق يزيد عن مترين عند مدخل القلعة البطلمية، يُعتقد أنه كان جزءًا من نظام دفاعي يمكن تعطيله عند التهديد.

ومن جانبه أشار الاستاذ محمد عبد البديع رئيس قطاع الاثار المصرية، إلي أن البعثة عثرت كذلك على طريق بعرض ١١ متر وطول يتجاوز ١٠٠ متر، مرصوف ببلاطات من الحجر الجيري، يمتد من خارج البوابة الشرقية للقلعة الرومانية ويصل إلى قلب الموقع، لافتا إلى أن هذا الطريق مبني فوق طريق أقدم يعود للعصر البطلمي مشيد من بلاطات من الحجر الجيري.

اليوم .. نقابة المحامين تعقد مؤتمرا صحفيا بشأن أزمة الرسوم القضائية

كتبت – شيماء مرسي

تعقد النقابة العامة للمحامين برئاسة عبدالحليم علام نقيب المحامين رئيس اتحاد المحامين العرب، اليوم الأحد، مؤتمرا صحفيا؛ لعرض وجهة النظر في حتمية إلغاء القرار غير الدستوري الصادر من رؤساء محاكم الاستئناف، ومدى تأثير ذلك القرار على حق التقاضي.

يعقد المؤتمر في تمام الساعة ١٢ ظهرًا، بمقر النقابة العامة بشارع رمسيس بالقاهرة.

ويشارك في المؤتمر عددًا من الرموز النقابية السابقين والحاليين، والسادة المحامين من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ وممثلي الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والمجلس القومي للمرأة والطفولة، والمجلس القومي لحقوق الإنسان.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السابعة عشر • الاحد 4 مايو 2025 • العدد 790

طرح منتجات الشركة القابضة للصناعات الغذائية على منصة أمازون مصر

أعلنت الشركة القابضة للصناعات الغذائية التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية عن بدء طرح مجموعة متنوعة من منتجاتها على منصة "أمازون مصر"، في إطار التعاون مع القطاع الخاص، واستخدام وسائل التسويق الحديثة.

وقالت الوزارة، في بيان ، إن هذا الأمر يأتي في إطار رغبة الوزارة في توسيع قنوات تسويق وتوزيع منتجات الشركة القابضة للصناعات الغذائية والوصول بها إلى أكبر عدد من المستهلكين عبر مختلف الوسائل الحديثة.

وأضافت أن هذا التعاون يستهدف التنسيق المشترك بين الشركة القابضة للصناعات الغذائية وشركة أمازون مصر، في خطوة تعكس أهمية الشراكة مع القطاع الخاص والاستفادة من أحدث وسائل التسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية، بما يسهم في تعزيز تواجد المنتجات الوطنية عالية الجودة على المنصات الإلكترونية وتوسيع قاعدة المستهلكين.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

الحكومة تستعد للدفع بحزمة جديدة من التسهيلات الضريبية

وزير المالية يوجه « رسائل طمأنة » للممولين والعاملين بالضرائب ..

مصلحة الضرائب : حصيلة الضرائب حتى الربع الثالث من الموازنة الحالية حققت زيادة غير مسبوقة ونمو تاريخي بنسبة 40% مقارنة بالعام الماضي

دفعت الدولة خلال الفترة الأخيرة بحزمة من التسهيلات الضريبية ، لجذب المزيد من الاستثمارات ، وأعلنت الدكتورة رشا عبدالعال، رئيس مصلحة الضرائب المصرية، أن حصيلة الضرائب حتى الربع الثالث من الموازنة الحالية حققت زيادة غير مسبوقة بنسبة ٤٠٪ مقارنة بالعام الماضي، ووصفت هذا النمو بأنه "تاريخي"، مشيرة إلى أنه يعكس جهود تطوير المنظومة الضريبية.

وأضافت أن الانتهاء من إعداد الحزمة الثانية والثالثة من التيسيرات الضريبية، تمهيدا لإطلاقها قبل نهاية العام، بهدف تسوية المنازعات الضريبية وتخفيف الأعباء على المستثمرين.

جاء ذلك خلال ندوة نظمتها الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال برئاسة المهندس فتح الله فوزي، تحت عنوان: "التيسيرات الضريبية.. بداية جديدة"، بحضور قيادات مصلحة الضرائب وأعضاء الجمعية من مجتمع الأعمال.

وأوضحت عبدالعال أن الحزمة الأولى من التيسيرات نجحت في تحقيق أهدافها، خاصة فيما يتعلق باليقين والتبسيط وإنهاء النزاعات المتراكمة، مشيرة إلى أن التيسيرات تضمنت ٢٠ إجراءً داعما لقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتوسيع نطاق المعاملة الضريبية القطعية لـ٥ سنوات، ورفع حد حجم الأعمال من ١٠ إلى ١٥ مليون جنيه، وكذلك من ١٥ إلى ٣٠ مليون جنيه للمشروعات المرتبطة. وأعلنت أنه لا توجد متأخرات حاليا في رد الضريبة، باستثناء بعض الحالات قيد استكمال الإجراءات.

وشددت رئيس المصلحة على التوسع في دعم المستثمرين من خلال وحدة خاصة، وتقديم آليات استباقية مثل "الرأي المسبق" حول التوسعات الجديدة، وتوفير إجابات فورية على الاستفسارات عبر الموقع الإلكتروني للمصلحة، بهدف ترسيخ بيئة أعمال عادلة ومحفزة للنمو، وتحقيق عدالة ضريبية متوازنة وشفافة.

من جانبه، قال المهندس فتح الله فوزي، رئيس الجمعية، إن التيسيرات الضريبية التي تطبقها وزارة المالية ومصلحة الضرائب تدعم بقوة مناخ الاستثمار وتعزز من قدرة القطاع الخاص، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، على التوسع وخلق فرص عمل جديدة. مشيدا بالتطور الكبير في أداء المصلحة، والتواصل الفعّال مع مجتمع الأعمال.

وأضاف: "نتبنى في الجمعية نهج الشراكة الاستراتيجية مع الجهات الحكومية، ونؤمن بأن الحوار والتعاون هما السبيل لتحقيق منظومة ضريبية عادلة وكفؤة، ترفع من مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، وتعزز الصادرات والإنتاج المحلي".

وأعلن رامي فتح الله، رئيس لجنة الضرائب والمالية بالجمعية، عن انطلاق أول اجتماع رسمي للجنة، التي تم تأسيسها لتعزيز التنسيق مع مصلحة الضرائب والجهات الحكومية الاقتصادية. وأكد أن اللجنة ستكون حلقة وصل مباشرة لحل المشكلات الضريبية للشركات الأعضاء بشكل مؤسسي ومنظم.

مسار إصلاحي

كان أحمد كجوك، وزير المالية، بدأ خلال الأسبوع الماضي سلسلة جولاته الميدانية بالمراكز والمأموريات الضريبية في إطار متابعته المستمرة لتطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، والعمل على تقليل أى عقبات أو تحديات قد تتكشف، من خلال التطبيق العملى على أرض الواقع، وحرصه أيضًا على أن يبعث برسائل واضحة للممولين والعاملين، على حدٍ سواء، تصب جميعها فى تعزيز مسار التعاون، فى إطار من الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال، بصفحة جديدة تسهم فى تحفيز الالتزام الطوعى؛ استهدافًا لتوسيع القاعدة الضريبية.

حرص الوزير، خلال جولاته بمركز ثان كبار الممولين بمدينة السادس من أكتوبر، ومأموريتى ضرائب المنيل ومصر القديمة، التى امتد كل منها لنحو ثلاث ساعات، على التحاور مع العاملين والممولين أيضًا حول أهمية الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، قائلًا: «لست بداية تغيير حقيقى.. تدفعنا لاستكمال المسار الإصلاحى الجديد؛ حيث أصبح زملاؤنا أكثر وعيًا، ويجتهدون فى تحويل التسهيلات الضريبية لواقع ملموس».

أضاف كجوك: «تفاءلت كثيرًا عندما وجدت شباب العاملين يقترحون أفكارًا جديدة للتيسير على شركائنا الممولين، وتأكدت حينئذ أننا نمتلك كوادر بشرية تتمتع بكفاءة وخبرة، وتستطيع تنفيذ مستهدفاتنا الطموحة، التى تؤسس لنظام ضريبى مبسط يتسم بالوضوح واليقين، ويكون أكثر جذبًا لممولين جدد»، لافتًا إلى أننا إتفقنا خلال مناقشاتنا مع زملائنا وشركائنا أيضًا على أهمية العمل لتوسيع القاعدة الضريبية، بخدمات متميزة ترتكز على الثقة المتبادلة، خاصة أن جميعنا بات يدرك تمامًا أن اقتصادنا متنوع، وأكبر بكثير من حجم الممولين الحاليين.

أشار إلى أن تقليل النزاعات وتبسيط الإجراءات والتواصل المباشر مع شركائنا يدفعنا للأمام، وأن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تؤسس لهذا المنهج الجديد، الذى نتبناه فى إطار خطة الحكومة لإرساء دعائم بيئة أعمال مواتية وأكثر جذبًا للاستثمار، وتعزيزًا لتنافسية الاقتصاد المصرى.

وجه كجوك حديثه للممولين، قائلًا: «كل الدعم والمساندة.. حتى تنمو مشروعاتكم لصالح بلدنا، وسيكون تقييم الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية من جهات محايدة تعتمد على قياس مستوى رضائكم، فنحن نؤمن بأن أفضل دعاية لما نتبناه من إصلاحات وتيسيرات سيكون من خلالكم».

خطوة نوعية

من جانبه أكد الدكتور محمد عبدالوهاب، المحلل الاقتصادي والمستشار المالي، أن حزمة التسهيلات الضريبية التي أعلنتها الدولة مؤخرًا تمثل خطوة نوعية على طريق الإصلاح الاقتصادي الشامل، وتعد بمثابة رسالة واضحة تؤكد عزم القيادة السياسية على تهيئة بيئة أعمال أكثر تحفيزًا وجذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وأوضح عبدالوهاب أن هذه التسهيلات تعكس فهمًا عميقًا للتحديات التي تواجه مجتمع الأعمال، سواء من حيث تعدد الأعباء المالية أو من حيث تعقيد الإجراءات، مشيرًا إلى أن تخفيف الأعباء الضريبية وتبسيط المنظومة الإدارية والمالية هو عامل حاسم في دعم الشركات القائمة، وتشجيع تأسيس مشروعات جديدة، لا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تُعد العمود الفقري لأي اقتصاد قوي ومستدام.

وأشار إلى أن تقليل الضغط الضريبي يتيح للمستثمرين توجيه المزيد من الموارد نحو التوسع والإنتاج والابتكار، بدلا من استنزافها في التكاليف الإدارية أو تسديد التزامات مبهمة، مما يؤدي بدوره إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل حقيقية ومستدامة.

وأضاف عبدالوهاب أن حزمة التسهيلات الضريبية تُعد جزءًا من رؤية أوسع للإصلاح المالي، تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان موارد الدولة المالية دون إثقال كاهل القطاع الخاص، موضحًا أن نجاح أي إصلاح اقتصادي يتطلب تمكين القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيسي للنمو، وهو ما تعمل عليه الدولة المصرية حاليًا بخطوات مدروسة وملموسة.

وشدد عبدالوهاب على أن استقرار السياسات الضريبية ووضوحها ومرونتها، كما تهدف إليه التسهيلات الجديدة، من شأنه أن يُعزز ثقة المستثمرين، ويُعيد رسم صورة مصر كمركز إقليمي جاذب للاستثمار والأعمال، خاصة في ظل المنافسة الشرسة بين الأسواق الناشئة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

وأشار إلى أن هذه السياسات تتماشى مع المعايير الدولية الرامية إلى خلق بيئة أعمال أكثر شفافية وعدالة، وهي بذلك تسهم أيضًا في تحسين تصنيف مصر الائتماني، ورفع قدرتها التنافسية في المؤشرات الاقتصادية العالمية.

ولفت عبدالوهاب، إلى أن حزمة التسهيلات الضريبية تمثل فرصة استراتيجية تاريخية لإطلاق طاقات الاقتصاد المصري، داعيًا إلى استمرار البناء عليها عبر مزيد من التسهيلات الإجرائية، وتحسين بيئة التشريعات الاقتصادية بشكل مستمر، بما يضمن خلق دورة اقتصادية أكثر ديناميكية واستدامة، ويُعزز من قدرة مصر على تحقيق مستهدفاتها التنموية في رؤية ٢٠٣٠ وما بعدها.

في ذات السياق أكد الدكتور محمد عبدالوهاب، أن توجيه الرئيس عبدالفتاح السيسي بإلغاء الرسوم المتعددة التي تفرضها الجهات والهيئات الحكومية على الشركات واستبدالها بضريبة موحدة تُحتسب على صافي الأرباح، يُعد خطوة استراتيجية تعكس حرص الدولة على تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط المنظومة المالية والضريبية في مصر.

أحمد ابراهيم

الاحتياط واجب

بقلم:
جرمين عامر
عضو اتحاد الاعلاميين العرب

باب .. صناع المحتوي مهكر .. سده بكاسبرسكي Kaspersky

أبطال السوشيال ميديا.. صناع المحتوى يصنعون... الفيديوهات، والريفيوهات. يبهرون... المتابعين بمعرفتهم وخبراتهم. ينصحون... الملايين، بعدم... فتح أي رابط مجهول المصدر، أو الانسياق وراء احتيالات الهاكرز المبتكرة في سرقة البيانات.

وفي غفوة من الزمن، يتسلل... لهم هاكرز!!

شبح الشر الأسود... ليجبرهم على تنفيذ أوامره ونشر برمجيات خبيثة، بتهديد صريح وسافر!! أن صفحاتهم، ولايكاتهم، ومتابعيهم، سيكونون... في خبر كان.

فمع كل تقدم تكنولوجي، يبتكر الهاكرز أساليب أكثر تعقيدًا ودهاءً لاختراق أنظمة الحماية التقليدية، من برامج الفدية الخبيثة إلى هجمات التصيد الاحتيالي، وصولًا إلى التجسس الإلكتروني.

السماء المفتوحة... تثير شهية قوى الشر، لارتكاب المزيد من الهجمات السيبرانية، والتي تحولت إلى قنابل موقوتة تنمو وتتطور بصمت، تراقب نقاط الضعف، وتنتظر اللحظة المناسبة للانقضاض والتخريب. وللأسف، لا أحد يعرف متى وكيف سيكون شكلها!!

التطور التكنولوجي... لم يترك الخيار أمام الدكتور عمرو طلعت – وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلا أن يطبق المثل الشعبي: "الباب اللي يجي لك منه الريح... سده واستريح".

فكانت المفاوضات مع الرئيس التنفيذي لشركة كاسبرسكي لاب (Kaspersky) الروسية، والمتخصصة في حلول الأمن السيبراني وتطوير أساليب الحماية من الفيروسات والبرمجيات الخبيثة، خاصة مع تزايد التهديدات السيبرانية حول العالم.

بصيص أمل... ليس فقط لصناع المحتوى، بل لمختلف القطاعات والمؤسسات. يؤكد على ضرورة التحصن، بدروع خفية، وأنظمة متطورة قادرة على استشعار الخطر وصد شرور هجمات الهاكرز قبل أن تخيم بخسائرها الفادحة. كذلك تطوير البنية التحتية، وتمكين الكفاءات الشابة من اكتساب المهارات الرقمية لمواكبة الثورة التكنولوجية.

كاسبرسكي، ليست مجرد شركة لمكافحة الفيروسات الإلكترونية، بل شريك استراتيجي في دعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في العديد من الدول والمؤسسات حول العالم. مهمتها: تعزيز الوقاية السيبرانية – توفير الدعم الفني المحترف للمؤسسات بعدة لغات، ومنها العربية – هذا فضلًا عن العمل على رفع جاهزية المؤسسات لمواجهة التهديدات الأمنية الرقمية على جميع أجهزة Windows وmacOS وAndroid وiOS.

استطاعت كاسبرسكي تحقيق نمو سوقي كبير في مصر، وصل إلى ٣٠٪ خلال الفترة الماضية، مما يعكس زيادة الطلب على أنظمتها وحلولها الأمنية.

وفي نفس السياق، جاءت توقعات بوابة فينتيك بوصول سوق تكنولوجيا المعلومات المصري إلى ٥٣,١١ مليار دولار في ٢٠٣٠.

وهذا ما أكده موقع "فينتيك" في مارس ٢٠٢٥ الماضي، عندما نشر تقريرًا عن ارتفاع هجمات برامج التجسس بنسبة ١٤٪ ما بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، كذلك اكتشاف ١٣١,٥ مليون تهديد إلكتروني في دول إفريقيا وحدها.

وتطرق التقرير إلى أكثر الدول تعرضًا للهجمات السيبرانية حول العالم. فجاءت أوكرانيا أولا: بـ٢,٠٥٢ هجومًا، نتيجة للصراع المستمر مع روسيا. تلتها في المرتبة الثانية إسرائيل: بـ١,٥٥٠ هجومًا، مدفوعة بالصراع السياسي الاستعماري. ثم جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة، بعدما تعرضت لهجمات سيبرانية من روسيا والصين وإيران. كذلك الهند التي احتلت المرتبة الرابعة بهجمات مكثفة، خاصة على القطاعات المالية والحكومية والاتصالات.

وعلى صعيد دول الشرق الأوسط، فقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول الأكثر تعرضًا للهجمات السيبرانية بزيادة قدرها ٦٥,٣٪. تلتها المملكة العربية السعودية بـ١١ هجومًا لبرامج الفدية استهدفت البنية التحتية. ثم جاءت مصر لتواجه العديد من التهديدات السيبرانية بعدد من القطاعات الاستراتيجية، منها: القطاعات الحكومية، والقطاع العام، وقطاع التعليم، فضلا عن الخدمات المالية، والتكنولوجيا، والإعلام.

ومن هنا... كان توجه الدولة المصرية، وبالتحديد وزارة الاتصالات، استباقيًا لحماية المؤسسات من تكرار هذه المشاهد المأساوية، والقصص الحزينة لكيانات رقمية سقطت ضحية لقوى الشر الخفية.

علامات الاستفهام لن تنتهي!!

لا أحد يستطيع... أن يجزم بأنه في مأمن، فكل اتصال، كل نقطة ضعف، هي دعوة مفتوحة للهاكرز.

فهل نحن مستعدون ككيانات وأفراد لمواجهة هذا التحدي؟

وهل نمتلك الحصانة الرقمية اللازمة لحماية ممتلكاتنا الرقمية من براثن الهجمات السيبرانية المتطورة؟

«الغرف العربية»: شراكة استراتيجية عربية صينية لمواجهة تحديات الحرب التجارية العالمية

كشف الدكتور خالد حنفي، أمين عام اتحاد الغرف العربية، خلال ترؤسه لجلسة بعنوان: «المناطق الصناعية الصينية – العربية»، بحضور شخصيات عربية وصينية رفيعة المستوى ووفود لعدد كبير من الدول العربية، وذلك ضمن أعمال المؤتمر العربي الصيني الحادي عشر الذي عقد في مقاطعة هاينان الصينية خلال الفترة ٢٧-٢٩ أبريل ٢٠٢٥، عن تبني فكرة إنشاء حدائق صناعية وتكنولوجية صينية-عربية مشتركة في مختلف الدول العربية، تتمتع بمواقع استراتيجية بالقرب من الموانئ والمراكز اللوجستية، وذلك على غرار ما تنفّذه شركة «تيدا» الصينية ضمن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر.

ونوه إلى أنّ هذه المبادرة ترتكز على احتضان المواهب العربية ودمجها مع الخبرات الصينية في مختلف المجالات، وتعتبر بمثابة البنية التحتية اللازمة لهذه الحدائق.

وقال الدكتور خالد حنفي، أنّه سيتم تخطيط هذه الحدائق بدقة متناهية، مع وضع خطة رئيسية شاملة لكل موقع، تضم مجموعة متنوعة من الوحدات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، مترابطة عبر نظام مدخلات ومخرجات، مما يعزز الروابط الأمامية والخلفية حيث سيتم ربط كل مجمع بغيره في المنطقة العربية والصين، مما يُنشئ شبكة تعاونية، حيث ترتكز كل مجمع على أربعة ركائز أساسية هي: وحدة التدريب والتطوير: تُركز على التأهيل الفني والتوجيه الثقافي لجميع العاملين في المجمع. وحدة استخبارات السوق: استخدام البيانات الضخمة والتحليلات لدراسة الأسواق الحالية والمستهدفة، وتحديد احتياجات السوق. وحدة البحث والتطوير: مُخصصة لتكييف المنتجات مع أسواق محددة وتشجيع الابتكار. وحدة التمويل: إجراء دراسات الجدوى المالية لتسهيل حصول جميع الوحدات داخل المجمع على التمويل.

وأوضح الدكتور خالد حنفي، أنّ هذه الحدائق INDUSTRIAL PARK، ستكون بمثابة مشاريع عربية صينية مشتركة، مع وحدات صغيرة تعمل كحاضنات لتعاون رواد الأعمال والمبتكرين من كلا المنطقتين، ونوّه إلى أنّ «إنشاء هذه الحدائق وانتشارها في جميع أنحاء المنطقة العربية سيعزز بشكل كبير التجارة والاستثمار والتبادل المستدامين بين الدول العربية والصين، كما يمكن لهذه المبادرة أن تخفف العديد من المخاطر المرتبطة بالحروب التجارية، وتسهل الدخول إلى أسواق جديدة. واقترح أن يلعب اتحاد الغرف العربية، بالتعاون مع شركائه، دورًا هامًا في دفع هذا المسعى العربي الصيني المشترك.

التنمية المحلية تطلق جولات لمتابعة تنفيذ منظومة تراخيص المحال بمحافظات مصر

وجهت الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية جميع المحافظات بتسهيل إجراءات منظومة تراخيص المحال العامة علي المواطنين، وتنفيذ مرور ميداني خلال شهر مايو الجاري من الأمانة الفنية لمنظومة تراخيص المحال العامة بالوزارة على مختلف محافظات المملكة الجمهورية لعقد اجتماعات وورش عمل مكثفة مع الكوادر والقيادات المحلية المعنية بتنفيذ المنظومة.

وفي هذا الإطار تم تنفيذ ورشة عمل منظومة تراخيص المحال العامة في مقر محافظة القاهرة تحت إشراف الدكتور إبراهيم صابر محافظ القاهرة وبرئاسة اللواء يحيي الأدغم السكرتير العام للمحافظة وحضور اللواء مجدي الأبرق رئيس الأمانة الفنية ومقرر اللجنة العليا لتراخيص المحال العامة والمستشار وليد البوشي المستشار القانوني لوزير التنمية المحلية وعضو اللجنة العليا والأمانة الفنية لتراخيص المحال العامة وحضور المهندس محمد عبدالمنعم مدير مشروعات تطوير خدمات المحليات بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومشاركة رؤساء الأحياء بالقاهرة ومهندسي التنظيم ومديري مراكز التراخيص بمحافظة القاهرة تمهيداً لعقدها في مختلف المحافظات.

وشددت وزيرة التنمية المحلية علي أهمية استمرار تيسير الإجراءات المطلوبة للحصول علي تراخيص المحال العامة للمواطنين الراغبين في الحصول على ترخيص وتوفيق الأوضاع وفقا للقانون.

وشملت ورشة العمل التي تم تنظيمها في مقر محافظة القاهرة مناقشة تحديث منظومة تراخيص المحلات بما يساهم في تبسيط خطوات استخراج تراخيص المحال ودعم أصحاب المحال غير المرخصة لتوفيق أوضاعهم القانونية.

كما تطرقت ورشة العمل التنسيق مع الحماية المدنية والمركز القومي لبحوث البناء والإسكان لإعداد كود حماية مدنية يسهل على المواطنين استيفاء المتطلبات وتفعيل مدد زمنية لرد الجهات المعنية وحل المعوقات التي تواجه أصحاب المحال بالتعاون مع جميع الجهات المعنية.

تحت شعار «صنع في مصر: من المحلية إلى العالمية»

جمعية المصدرين تُطلق النسخة الثالثة من «يوم المصدر» بحضور وزير الاستثمار

في احتفالية وطنية كبرى جمعت رموز الاقتصاد وصناع القرار، أطلقت جمعية المصدرين المصريين – «إكسبولينك» النسخة الثالثة من فعالية «يوم المصدر»، تحت شعار «صُنع في مصر: من المحلية إلى العالمية»، ضمن مبادرة «الاستثمار من أجل التصدير»، وذلك يوم الثلاثاء ٢٩ أبريل ٢٠٢٥، بفندق ماريوت القاهرة.

شهدت الفعالية حضور وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المهندس حسن الخطيب، إلى جانب لفيف من الشخصيات العامة وقادة الأعمال، في تأكيد جديد على أهمية التصدير كرافعة للنمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية.

استهلت الفعاليات بكلمات افتتاحية لكل من الوزير حسن الخطيب، ومحمد قاسم رئيس الجمعية، بالإضافة إلى كلمة رئيسية ألقاها الدكتور محمود محيي الدين، مبعوث الأمم المتحدة لأجندة ٢٠٣٠ ووزير الاستثمار الأسبق، تناول فيها تحولات الاقتصاد العالمي وتداعيات الحرب التجارية الجديدة على الاستثمار والتجارة الدولية.

وجاءت الجلسة الرئيسية تحت عنوان: «تطوير استراتيجية التصدير في مصر»، برئاسة الدكتور أحمد جلال، وزير المالية الأسبق، وبمشاركة نخبة من الخبراء، من بينهم:د. عبلة عبداللطيف، المدير التنفيذي للمركز المصري للدراسات الاقتصاديةم. طارق توفيق، عضو المجلس الاستشاري الاقتصادي لرئيس مجلس الوزراء ود. أحمد فكري عبدالوهاب، العضو المنتدب للشركة الوطنية لصناعات السكك الحديدية

وناقشت الجلسة عددًا من المحاور الاستراتيجية، أبرزها تعزيز تنافسية الصادرات، ودور الاستثمار والمناطق الصناعية في تحقيق النفاذ المستدام للأسواق العالمية. وقد خرجت بعدد من التوصيات أبرزها:

الوزراء يقر تشكيل لجنة عليا لتطبيق منظومة المخاطر الشاملة للإفراج عن البضائع

وافق مجلس الوزراء برئاسة مصطفى مدبولي، على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة عليا لتطبيق منظومة المخاطر الشاملة للإفراج عن البضائع، بما يُسهم في توفير منهجية مُوحدة لإدارة المخاطر في إطار من تعزيز التعاون بين الجهات المعنية بهدف تيسير حركة التجارة.

ونص مشروع القرار على أن تكون اللجنة العليا برئاسة مُمثل عن رئاسة مجلس الوزراء، وعضوية ممثلين عن كل من: وزارة الصحة والسكان، ووزارة النقل (قطاع النقل البحري)، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، ووزارة البيئة، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (الإدارتين المركزيتين للحجر الزراعي والحجر البيطري)، ووزارة المالية (مصلحة الجمارك المصرية)، ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية (قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية)، ووزارة الثقافة (الإدارة المركزية للرقابة على المصنفات الفنية)، ووزارة التموين والتجارة الداخلية

اتحاد شركات التأمين المصرية يستضيف تجمعا دوليا لدعم الشمول التأميني في إفريقيا لأول مرة في الشرق الأوسط

يستضيف اتحاد شركات التامين المصرية بمدينة الاقصر فعاليات المؤتمر الرابع للتامين متناهي الصغر، والمؤتمر الإقليمي العاشر للشمول التاميني في أفريقيا والشرق الأوسط، خلال الفترة من ٧ إلى ٩ مايو ٢٠٢٥، بالتعاون مع كل من: Munich Re Foundation، وMicroinsurance Network، وFinProbity Solutions، في حدث غيرمسبوق بمنطقة الشرق الأوسط برعاية الهيئة العامة للرقابة المالية.

يُعد المؤتمر أحد أبرز المنصات الدولية المتخصصة في قضايا الشمول التاميني، حيث يجمع لأول مرة في المنطقة ما يقرب من ٥٠٠ مشارك دولي من ٣٠ دولة حول العالم، بهدف دعم وتطوير نظم التامين متناهي الصغر والشامل في القارة الأفريقية، وستناقش خلاله أفضل الممارسات والتجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

الزراعة تصدر أكثر من ٧٠٠ ترخيص لأنشطة ومشروعات الإنتاج الحيوانى والداجنى

أعلنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ممثلة في قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة عن إصدار نحو ٧١٢ ترخيص تشغيل ما بين تجديد وأول مرة لكافة أنشطة ومشروعات الثروة الحيوانية والعلفية والداجنة ومراكز تجميع الألبان.

يأتي ذلك وفقا لتقرير تلقاه علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، من الدكتور طارق سليمان رئيس قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة، حول أبرز أنشطة القطاع خلال شهر إبريل الماضي.

وأشار سليمان إلى أن ذلك يأتي في ضوء توجيهات علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والمهندس مصطفى الصياد نائب وزير الزراعة بتذليل كافة العقبات مع الإلتزام بالضوابط والمعايير، للتيسير على المربين، وفي إطار جهود الدولة لتيسير إجراءات تراخيص أنشطة ومشروعات الثروة الحيوانية والداجنة والعلفية مع الالتزام بكافة معايير الأمن والأمان الحيوي، وتسهيل تسجيل مخاليط الأعلاف طبقا للضوابط والمعايير القياسية، مع تقديم كافة أوجه الدعم للوصول لأفضل معدلات أداء، والعمل على تشجيع التصدير وزيادة الصادرات.

وأشار سليمان إلى أن تراخيص التشغيل التي تم إصدارها خلال شهر ابريل، يأتي من بينها: ٢٥٤ تصريح مزاولة نشاط تربية ماشية للمربى الصغير مع الإلتزام بكافة ضوابط واشتراطات الأمن والأمان الحيوى داخل وحول تلك الأنشطة والمشروعات، بمشاركة الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

وأضاف رئيس قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة أنه أيضا خلال الشهر ذاته، تم الموافقة على تسجيل عدد ٧٢١ تسجيلة لمخاليط أعلاف وإضافاتها ومركزاتها منهم: ٤١٨ تسجيلة محلية، ٣٠٣ تسجيل مستوردة، وفقا للمعايير والضوابط العلمية والمواصفات القياسية، وذلك بالاشتراك مع المركز الإقليمي للأغذية والأعلاف، ومعهد بحوث الإنتاج الحيواني

وتم إصدار عدد ٥٢ موافقة فنية لإقامة مشروعات ثروة حيوانية وداجنة جديدة طبقاً لمعايير وإشتراطات البعد الوقائى والأمان الحيوى فى الظهير الصحراوى.

وأوضح سليمان أنه تم أيضا تقديم الدعم الفنى وإجراء وعمل تجارب التجانس، بمشاركة المركز الإقليمي للأغذية والأعلاف ومديريات الزراعة المختصة على ٢٨ مصنع أعلاف فى ٩ محافظات: الشرقية، كفر الشيخ، الدقهلية، الغربية، دمياط، الاسماعيلية، الاسكندرية، السويس، والفيوم بعدد ٥٩ وحدة خط إنتاج أعلاف: "دواجن، مواشي، أسماك" تمهيداً لإصدار تراخيص تشغيل إنتاج أعلاف مطابقة للمواصفات القياسية تحقق أعلى معدلات أداء سواء للدواجن أو للمواشي أو للأسماك.

وأكد مواصلة تكثيف الدور التوعوي والإرشادي بالتنسيق مع الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى ومعهد بحوث الإنتاج الحيوانى من خلال تنظيم عدد من الندوات الإرشادية النظرية وكذلك ورش العمل التطبيقية لتعريف صغار المربين بفنون ومهارات تربية وتغذية ورعاية قطعانهم لتحسين معدلات الأداء وزيادة العائد الإقتصادى.

وأشار رئيس قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة، أنه تم أيضا الموافقة على تصدير أعلاف أسماك وإضافات أعلاف ومصنعات دواجن، ودواجن مجمدة "سمان، بط، حمام، رومى" إلى بعض الدول العربية والأجنبية.

شيماء مرسي

«البترول» تُطبق نظامًا جديدًا لتقاسم الأرباح في قطاع الغاز لجذب الاستثمارات

في ضوء استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية التي تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات في مجال البحث عن الغاز والزيت الخام واستغلالهما، ونجاحات قطاع البترول في زيادة التعاون مع الشركات العالمية للتوسع في عمليات البحث والاستكشاف وذلك من خلال تقديم حوافز لجذب الاستثمار وتسويق المناطق البكر عالية المخاطر في ظل التحديات التي تواجهها الشركات في تلك المناطق فقد تم التوافق على تطوير نظام الاتفاقيات البترولية لزيادة تنافسية النظام المطبق في مصر، مما يساهم في تشجيع الشركاء على ضخ الاستثمارات مع تحقيق عائد اقتصادي مناسب يشجع على استكمال وزيادة عمليات البحث والتنمية بتلك المناطق البكر. مع اخذ الموافقات اللازمة في هذا الشأن من اجهزة الدولة المعنية.

وفي إطار ذلك فإنه قد تم توقيع مذكرة تفاهم بالأحرف الاولي بين الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «ايجاس» وشركة اكسون موبيل *ايجيبت ابستريم ليمتد* لوضع الأسس اللازمة لتطوير نظام الاتفاقيات في حالة تحقيق شركة اكسون موبيل *ايجيبت ابستريم ليمتد* نتائج إيجابية بمنطقتي كايرو البحرية ومصري البحرية بالبحر المتوسط والتي فازت بهما الشركة في نوفمبر ٢٠٢٣ حيث أن هذا سيكون حافزا للشركة في إعداد خطة تنمية متكاملة لتلك المناطق في حالة وجود نتائج إيجابية للحفر الاستكشافي بهما خاصة وأن الشركة قد انتهت من إجراء مسح سيزمي ثلاثي البعاد لمساحة حوالي ١١ ألف كيلو متر مربع وحاري تقييم تلك البيانات تمهيدًا للبدء في برامج الحفر الاستكشافي.

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق سيكون حافز للشركات في تنفيذ العمليات الاستكشافية بشكل جدى، كما سيتيح تقاسم الحكومة *والشركات* للمكاسب المتوقعة في حالة تحقيق اكتشافات كبيرة وتحقق أرباح اكبر من المتوقع ووضع نصيب الحكومة في نطاق مقارب للسوق العالمي، هذا ولا تدخر الوزارة جهدًا نحو تقديم كافة الدعم اللازم للشركات الجادة في ضخ استثمارات جديدة في إطار سعي الوزارة إلى زيادة حجم الإنتاج وتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والتنموية المختلفة .

لا تتجاوز الكمية ١٥٠ كيلوجراما سنويا لكل شخص

الجمارك تحدد الحد الأقصى لكميات الملابس المستعملة التي يُسمح بدخولها للبلاد مع المصريين العاملين بالخارج

أعلنت مصلحة الجمارك المصرية عن تحديد الحد الأقصى لكميات الملابس المستعملة التي يُسمح بدخولها للبلاد تحت بند «الاستخدام الشخصي» للمصريين العائدين من الخارج، بحيث لا تتجاوز الكمية ١٥٠ كيلوجرامًا سنويًا لكل شخص، وذلك في إطار تنظيم حركة دخول الأمتعة الشخصية والحد من محاولات التهريب التجاري المقنّع.

وأوضحت مصلحة الجمارك في منشور لها بتعليمات رئيس المصلحة رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥، أن هذا القرار يأتي تنفيذا لتوجيهات مجلس الوزراء لضبط استيراد الملابس المستعملة، وتطبيقا صارمًا لأحكام قانون الجمارك، والذي يُلزم بعدم دخول السلع التي تحمل طابعًا تجاريًا تحت مظلة الأمتعة الشخصية.

وأكدت الجمارك أن

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة السابعة عشر ● الاحد 4 مايو 2025 ● العدد 790

الحكومة تقر إنشاء المجلس الوطني للسياحة الصحية

وافق مجلس الوزراء برئاسة مصطفى مدبولي، على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشـاء "المجلس الوطني للسياحة الصحية"، برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشـرية، بهدف تنظيم السـياحة الصحية ورفع جودة خدماتها، سعياً إلى زيادة أعداد السائحين القادمين إلى مصر بغرض تلقي الخدمات الصحية.

ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسـه مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر، أو كلما دعت الحاجة لذلك، وتكون رئاسة المجلس لرئيس مجلس الوزراء حال حضوره.

ويعرض رئيس المجلس على رئيس مجلس الوزراء تقريراً دورياً كل ثلاثة أشـهر بنتائج أعمال المجلس، يتضمن ما تم إنجازه من مهام تدخل في اختصاصاته؛ والجدول الزمني المقرر للانتهاء من المهام الجاري تنفيذها، والصعوبات التي تواجه عمله وآلية تذليلها.

ويكون للمجلس الوطني ممارسة الاختصاصات وإصدار القرارات الملزمة التي تُمكنه من تحقيق أهدافه المتعلقة بالسـياحة الصحية، ويختص في سـبيل ذلك بوضع استراتيجية وطنية للسياحة الصحية.

عقارات مصر تدخل عصر التحول الرقمي

تشريع جديد يقر رقم قومي موحد لكل عقار

وافـق مجلـس النواب، خـلال جلسـته العامة الأسـبوع الماضي ، برئاسة المستشار أحمد سعد الديـن، على مشـروع قانون مُقدم مـن الحكومة بإنشـاء قاعـدة بيانـات الرقـم القومـي الموحد للعقارات .

وتكمن أهمية مشـروع القانون فـي كونه يحقق مسـتهدفات النمـو الاقتصـادي المتضمـن في رؤيـة ٢٠٣٠، والـذي يتمثل في تحقيـق التحول الرقمي لمنظومة الثـروة العقارية في جميع أرجاء الجمهوريـة، وأنـه يمثل تحـولا جذريـا في نظم التوثيق العقاري، ويُسـهم في القضاء على مظاهر التعـدي علـى الأراضـي وازدواجية التسـجيل والتضـارب في بيانات الملكيـة، إضافة إلى دوره في تعزيز قـدرة الدولة على التخطيـط العمراني السليم، وتقديم الخدمات لمستحقيها وضبط سوق العقارات وتشـجيع الاستثمارات من خلال توفير بيئة قانونية وإدارية مستقرة وموثوقة.

ويهدف مشـروع القانون إلى إنشاء قاعدة بيانات قومية موحدة ومركزية لكافة أنواع العقارات، حيث يُتاح من خـلال مكونات هذا الرقم القومي الموحد تحديـد تصنيف دقيق للملكيـة العقارية، وتحديد اشـتراطات البناء والترخيص، ورصد المخالفات الخاصة بكل عقـار، وتحديد الضريبـة العقارية واجبة التحصيل، والوقوف على بيانات الاستهلاك من المرافق الأساسـية كالمياه والغـاز والكهرباء، وضبـط التقسـيم الإداري لكل جهـة ولاية، حيث سيتم إعداد منصة معلوماتية تشمل كل التفاصيل الفنيـة والقانونية والإدارية المتعلقـة بالعقار وأي تصرفات تتم عليه.

وتفـرض المادة (٩) من مشـروع قانون إنشـاء قاعـدة بيانات الرقـم القومي الموحـد للعقارات، علـى صاحب الشـأن اسـتخدام الرقـم القومي الموحد للعقار في أي تعامل يجري على العقار.

وبموجب مشـروع القانون، تنشـأ قاعدة بيانات قومية إلكترونية للعقـارات، تتكون من رقم قومي موحد لـكل عقار، غير قابل للتكـرار، ويميزه عن غيره، وترتبط بالأكواد الخاصة بخريطة الأسـاس الموحدة لجمهورية مصـر العربية من داخل البيئة المؤمنة لمنظومة البنيـة المعلوماتية المكانية، على أن يكون الاطلاع علـى الصورة التقنية غير التفاعلية لخريطة الأساس من خلال البيئة المؤمنة للمنظومة المشار إليها.

وتتولـى الجهة، التـي يصدر بتحديدهـا وبنظام عملهـا، قرار مـن رئيس مجلس الـوزراء، إتاحة البيانات المكانية والنصيـة للرقم القومي العقاري بالصورة التقنية غير التفاعلية، وإدارة الاسـتفادة من هذا الرقم، والتعامل به، واستدامة ذلك.

ولا تسـري أحكام هـذا القانون علـى العقارات، ذات الأهميـة الاسـتراتيجية والعسـكرية التـي تتطلبها شـئون الدفاع عن الدولـة والحفاظ على الأمن القومي، التابعة لرئاسة الجمهورية، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، وجهاز المخابرات العامة، وهيئة الرقابة الإدارية، وغيرها من الجهات، وذلك كلـه على النحو الذي يصدر بـه قرار من مجلس الوزراء، وفي جميع الأحوال لا تسـري أحكام هذا القانون على العقار بالتخصيص.

تحول رقمي

مـن جانبـه أكـد المهنـدس شـريف الشـربيني، وزيـر الإسـكان، أن الحكومـة، ممثلـة فـي وزارتي الإسـكان والاتصـالات، تعمـل جاهدة على تطبيق التحول الرقمي في كل التعاملات، بالتزامن مع مشـروع قانون الرقـم القومـي الموحـد للعقارات، وتم الانتهـاء بالفعل مـن إعـداد "منصـة مصر العقارية" والتي تعد نقطة البداية فيما يخص تطبيق هذا القانون.

وأشـار إلى الطرح الأخير الذي يعد أكبر طرح أعدته وزارة الإسكان بإجمالي نحو ٤٠٠ ألف وحدة، وتـم بالتعاون مع منصة مصر العقارية الطرح على المنصة، حيث يأتي هذا التعاون في إطار حوكمة الإجراءات.

ولفت إلى أسـتعداد وزارة الإسكان تطبيق قانون الرقـم القومي الموحد للعقـارات، والطرح الأخير لـوزارة الإسـكان، يُعد أول تطبيـق فعلي لقانون مشـروع الرقم القومي الموحد للعقـارات، ونحن كوزارة إسكان نطبق استراتيجية التحول الرقمي.

ونوه وزير الإسـكان، عن أن مكتسـبات مشروع قانـون الرقم القومـي الموحد للعقارات مباشـرة وغير مباشـرة، وأول تلك المكتسـبات هو إنشـاء قاعدة بيانات موحدة للعقارات في مصر متضمنة موقف تلك العقـارات هل تم التصالح عليها أم لم يتم التصالح عليها ومسجلة أو غير مسجلة عقاريا إلى غير ذلك.

وأضاف أن النقطـة الثانية هي حوكمة التعاملات العقاريـة لعدم إهـدار حقوق المواطنـين والدولة وحماية المواطنين من التعرض للاحتيال.

وأكد حرص وزارة الإسكان على تعظيم الاستفادة مـن المنتج التي قامت بتوفيـره وهو ما يتوافق مع توجه الدولة نحو تصدير العقار سـواء للمصريين بالخـارج أو الجنسـيات الأخرى مثـل ما تم في مبادرة "بيتـك في مصر" للمصريـين بالخارج، والتوسع في الطرح الأخير لمشروع "بيت الوطن"، وهذا ما يتفق مع مكتسبات مشروع هذا القانون.

وقال إن وزارة الإسكان بصدد إنشاء وحدة بقطاع الشـؤون العقاريـة والتجارية بهيئـة المجتمعات العمرانية الجديدة للمسـاهمة في تنظيم السـوق العقارية في مصر، وسـتكون مظلـة هذه الوحدة هي مشروع قانون الرقم القومي الموحد للعقارات، لافتا إلى أن هناك العديد من المكتسبات الإيجابية الأخـرى وهو ما يسـتلزم عقد جلسـة إيضاحية إضافية حول مشروع القانون في وقت لاحق.

رقم موحد

وكان تقرير اللجنة المشـتركة من لجنة الإسكان والمرافـق العامة والتعميـر، ومكاتب لجان الإدارة المحليـة والدفـاع والأمـن القومـي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخطة والموازنة، والشئون الدستورية والتشـريعية، عن مشروع قانون مُقدم من الحكومة بإنشـاء قاعـدة بيانات الرقم القومي الموحـد للعقـارات ، أكـد أن القانـون يأتي في ظل التوجهات الاسـتراتيجية للدولة نحو التحول الرقمـي وتحقيـق التنمية المسـتدامة، وفي إطار جهـود أجهزتهـا المختلفـة نحـو تعزيـز البنية المعلوماتيـة وتحقيـق التحول الرقمي الشـامل، حيث يمثل مشروع الرقم القومي الموحد للعقارات خطوة اسـتراتيجية هامة تهدف إلى تنظيم وتوثيق الثـروة العقارية في مصر بصورة دقيقة وموحدة، كونها تمثـل أحد أهم موارد الدولـة الاقتصادية والاجتماعية.

وأكدت اللجنة في تقريرها أن الرقم القومي للعقار لا يقتصـر على كونـه مجرد رقم تسلسـلي، بل يشـكل أداة ذكية تربط العقـار بمنصة معلوماتية تشـمل كافة التفاصيل الفنية والقانونية والإدارية المتعلقـة بـه، مثل بيانـات الموقع، والاسـتخدام، والملكية، والترخيـص، والمخالفات، وأي تصرفات تتم عليـه، ويتم ربط هذا الرقـم إلكترونيًا بجميع الجهات ذات الصلة، كالشـهر العقاري، والمرافق، والمحليات، ووزارة العدل، وهيئة المساحة، وغيرها.

وذكـرت اللجنـة أن وضع تنظيم تشـريعي دقيق ومحكـم لإنشـاء منظومـة الرقم القومـي الموحد للعقـارات يعد من المبادرات القانونية الرائدة التي تسـعى إلى محاكاة العديد من الدول المتقدمة في إنشاء قاعدة بيانات مركزية متكاملة للعقارات من خلال منح كل عقار رقمًا قوميًا فريدًا، بما يسـهم فـي تجاوز التحديـات التي تعانـي منها منظومة العقارات التقليدية، والتي تتجلى في تعدد مصادر البيانات، وتضارب المعلومات، وضعف التنسـيق بـين الجهات المعنية، وكثرة النزاعات حول الملكية، فضـلًا عن صعوبـة تتبع التعامـلات العقارية أو حصر أملاك الدولة والأفراد بدقة.

وأشـار التقرير إلى أنه يسـاعد الدولة وأجهزتها المختلفـة فـي تقديم الخدمـات وتوصيـل البنية التحتية لهذه العقارات.

نقلة نوعية

مـن جانبه أكد الدكتـور أحمد جبيلـي، الخبير العقـاري أن هذا التشـريع يُعـد نقلة نوعية في منظومـة الإدارة العقارية المصرية، ويعكس التزام الدولة بتحقيـق رؤية مصر ٢٠٣٠ للتحول الرقمي الشامل.

وقال جبيلي إن المشروع سيسهم في إعادة هيكلة سـوق العقـارات، وتعزيز الثقة بين المسـتثمرين والدولـة، بإنشـاء قاعـدة بيانات قوميـة موحدة حيث سـيتم تخصيص رقم قومي فريد لكل عقار، غيـر قابل للتكرار، مـع ربطه بمنصـة إلكترونية شـاملة تضم البيانات الفنيـة والقانونية (الملكية، الترخيص، المخالفات، وغيرها.

ولفـت إلى أنـه من خلال هذا المشـروع سـيتم العمـل على القضاء علـى التعديـات والنزاعات حيث سـيحد القانـون من ازدواجية التسـجيل والتضارب فـي بيانات الملكية، مما يقلل النزاعات ويحمي حقوق الملاك والمستثمرين وتحفيز التمويل العقـاري بوجود رقـم موحد، ستسـهل البنوك والجهـات التمويليـة تقييم العقـارات، مما يعزز أنشطة التمويل ويدعم حركة السوق .

كما أنه سيعمل على رفع كفاءة الخدمات الحكومية بأن سـيتم ربط الرقم القومـي العقاري بالمرافق (كالميـاه والكهربـاء) والجهـات الخدمية، مما يضمـن توصيـل الخدمـات لمسـتحقيها ويسـهل تحصيل الفواتير بشـكل عادل وتحصيـل الضرائـب بدقـة حيث سيسهم النظام في تحديد القيمة العادلة للعقـارات، ومكافحة التهـرب الضريبي، وزيادة حصيلة الدولـة عبر ربط الملكيات بعـدد الوحدات المملوكة للأفراد، وحماية المسـتهلك حيث سـيحد من عمليات النصب العقاري عبـر توثيق هويـة كل عقار، مما يعزز الشـفافية ويقلل المخاطر على المواطنين .

وزير الإسكان: الانتهاء من منصة مصر العقارية وإنشاء وحدة لتنظيم السوق العقاري

وأكـد الدكتـور جبيلي على ضـرورة قيام البرلمان بدور رقابي فعال لضمان تطبيق القانون دون تعقيدات، مع التركيز على مراقبة التكامل بين الجهـات: مثل الربط بين السـجل العيني ووزارة العدل وهيئة المسـاحة، لضمان اتسـاق البيانات وإصـدار لائحة تنفيذيـة واضحة تشـمل آليات تحديـث البيانات عند الهدم أو التقسـيم، وتحديد عقوبات رادعة للعبـث باللوحات التعريفية وتمديد المهـلات بضوابط*: اقترح مراجعة المهل الممنوحة للمواطنين (٦ أشهر قابلة للتمديد حتى ٣ سنوات) لضمان التزام الجميع دون إرهاق.

وأشـار جبيلي إلـى أن هذا القانـون ليس مجرد أداة إداريـة، بـل جزء من اسـتراتيجية أوسـع لتحويل مصر إلى مركز جذب استثماري إقليمي.

وأضاف: "الرقم القومي العقاري سـيكون بمثابة بصمـة ذكيـة تربط الاقتصـاد الرقمـي بالواقع الملموس، مما يعزز تنافسـية مصر في مؤشـرات الأعمال العالمية».

وقال الحسـين حسـان، خبير التنمية المستدامة والإدارة المحلية، إنه رغم أن مصر هى أكبر سوق عقارية على مسـتوى الشرق الأوسط وأفريقيا إلا أنها كانت تعاني على مدار الفترة الماضية من عدم حصر الثـروة العقارية، بالإضافة إلى عشـوائية الملكيـة، وبالتالي قـررت الدولة منـذ عام ٢٠١٧ بتوجيه وزارة الاتصالات إلى فكرة عمل رقم قومي للعقارات الموجودة على مستوى الجمهورية.

وأضـاف أن فكرة الرقم القومـي للعقارات تمكن الدولـة مـن معرفـة الكثافـة السـكانية وإقامة المشـروعات القوميـة والاسـتثمارية، لافتـا إلى أن الرقـم القومي يشـمل رقم المحافظـة والحي والشـارع الذي يقع فيه العقـار، بالإضافة لرقم العقار والوحدة السـكنية التي يسـكنها المواطن، ممـا يحد من المنازعات القضائية التي تتحدث عن ملكية الأفراد أو التعدي على الممتلكات، فضلًا عن تزويد موارد الدولة ومنع تهرب أصحاب العقارات من المسؤوليات القانونية.

وأوضح أن قانـون الرقم القومي الموحد للعقارات يحافـظ علـى العقار ويسـهل عملية اسـتثماره نتيجة عمليـة التوثيق التي تمنع النزاع على ملكية العقارات.

رضوى عبدالله

مصير «الإيجار القديم» أمام «النواب»

الحكومة تؤكد أن القانون الجديد يراعي كافة الأبعاد الاجتماعية ويحقق توازنا عادلا بين طرفي العلاقة الإيجارية

فـي تطور جديد طـال انتظاره لسـنوات، قدمت الحكومة مشـروع قانون الإيجـارات القديمة إلـى مجلس النواب، بهدف معالجة أزمة تاريخية تمس حياة الملايين، سواء من المسـتأجرين أو المـلاك، جاء ذلك بعد إعلان رسـمي من الدكتور مصطفى مدبولي، رئيـس مجلس الوزراء، خلال مؤتمـر صحفي عقد بعد الاجتماع الأسـبوعي للحكومة، مؤكدًا أن القانون الجديد سيراعي كافة الأبعاد الاجتماعية، ويحقق توازنًا عادلًا بين طرفي العلاقة الإيجارية.

وأشـار مدبولـي إلـى أن الدولة التزمـت بحكم المحكمة الدسـتورية العليا الـذي ألزم البرلمان بضـرورة إصدار القانـون قبل نهاية الفصل التشـريعي الحالي، مما يعزز من أهمية سرعة مناقشة المشروع داخل البرلمان، وأضاف أن الحكومة وضعت مشـروع القانون بالتنسـيق مع كافة الـوزارات المعنية، ورفعته إلى البرلمان لبدء نقاش مجتمعي موسع يضمن الاستماع لكافة الآراء.

بـدوره ، أحال رئيس مجلس النواب المستشـار الدكتور حنفي جبالـي، إلى اللجان المختصة، مشـروعي قانونين مقدمين من الحكومة، الأول: بشـأن بعض الأحكام المتعلقة بقوانـين إيجار الأماكـن، والثاني: بتعديـل بعض أحكام القانون رقم ٤ لسـنة ١٩٩٦ بشأن سريان أحكام القانون المدنـي على الأماكن التي انتهـت أو تنتهي عقود إيجارها دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها.

وكلف رئيـس مجلس النواب - خلال الأسـبوع الماضي - اللجنة المشـتركة مـن (لجنة الإسـكان والمرافق العامة والتعميـر، ومكتبـي لجنتـي الإدارة المحلية، والشـؤون الدستورية والتشريعية) بعقد اجتماعاتها لمناقشة مشروعي القانونين بشـكل دقيق، وإجراء حوار مجتمعي مستفيض حولهما بحضور الوزراء المعنيين، والاسـتماع إلى رؤى الجهات ذات الصلة وعلى الأخص المجلس القومي لحقوق الإنسـان والجهاز المركزي للتعبئـة العامة والإحصاء، والاسـتماع إلـى آراء أسـاتذة القانـون المدني بالجامعـات المصريـة، والخبراء، وجميـع الآراء العلميـة المتصلة بهـذا الملف، حسـب وكالة أنباء الشرق الأوسط.

ووجـه رئيـس مجلـس النواب بإتاحـة الفرصـة كاملـة لأطراف المصلحـة الرئيسـين - المـلاك والمسـتأجرين - للتعبيـر عـن آرائهـم ومواقفهم تجاه مشـروعي القانونين بمنتهى الوضوح والشفافية.

وقـال رئيس مجلس النـواب : "أطمئن الجميع بأن هذا المشـروع بقانـون لن يخرج من المجلـس إلا بصيغة تشـريعية متوازنة تضمن حقوق طرفي العلاقة الإيجارية وتحقق العدالة بينهما".

وصرح جبالي بأن البرلمان سيتيح الفرصة الكاملة للملاك والمستأجرين للتعبير عن آرائهم بمنتهى الشفافية، مشددًا على أن مشـروع القانون لن يخرج من المجلس إلا بصيغة تشـريعية متوازنة تضمن حقوق الجميع، كما كلف اللجنة المشـتركة بإجراء حـوار مجتمعي شـامل يضم المجلس القومي لحقوق الإنسـان، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وعددا من أسـاتذة القانون وخبراء الاقتصاد والإسكان.

ملامح

من أبرز ما تضمنه المشروع الجديد هو تحديد قيمة إيجارية جديدة للمسـاكن الخاضعة لقانون الإيجار القديم، سواء في المدن أو القرى، على أن تكون هناك فترة انتقالية لا تقل عن خمس سـنوات، خلال هذه الفترة، ستتم زيادة القيمة الإيجارية تدريجيًـا مراعاة للبعد الاجتماعي والاقتصادي للسـكان، وأكد رئيس الوزراء على وجود مقترحات لضبط هـذه العلاقة، بمـا يحقق التـوازن دون الإضرار بأي من الطرفين.

كذلك يتضمن مشـروع القانون ضوابط تضمن عدم طرد المستأجرين فورًا أو إخلائهم، مع ضمان حق السكن للأسر غير القادرة، من خلال إدماجهم في مشـروعات الإسكان الاجتماعي، وهو ما اعتبره المراقبون نهجًا إنسانيًا يُراعي الواقع المعيشي لكثير من المستأجرين القدامى.

مـن جانبه ، أكد النائـب أحمد السـجيني، رئيس لجنة الإدارة المحليـة بمجلـس النواب، أن القانـون الجديد لن يهدف بأي شكل إلى طرد أو إخلاء المستأجرين في الوقت الحالي، بل يسـعى لتنظيم العلاقة القانونية بين الطرفين، وتحقيـق العدالة في القيمة الإيجاريـة، وأضاف: «الدولة بكل مؤسساتها لن تسمح بخروج أحد من شقته دون حل يراعي ظروفه»، مشـددًا على أن القانون سيصدر بطريقة توازن بين متطلبات العدالة الاجتماعية والاقتصاد.

كمـا أوضح في تصريحات أن البرلـمان يقف على الحياد التام بـين الطرفين، وأن أي معالجة قانونية يجب أن تكون مصحوبة بحلول إنسـانية، خاصة لكبار السن ومحدودي الدخـل، مع ضرورة وضـع تصور حكومي شـامل قبل صدور القانون.

فـي المقابل ، قـال الدكتـور أحمد بحيري، المستشـار القانونـي لجمعية المضارين من قانون الإيجار القديم، إن مشـروع القانون الجديد يمثل انفراجة حقيقية، مؤكدًا أنه لا يستهدف الإضرار بالمستأجرين غير القادرين، وأوضح أن المستأجرين سـيوفر لهم القانون الجديد فترة انتقالية مناسبة، إلى جانب إمكانية الاستفادة من وحدات الإسكان الاجتماعي.

وأضاف بحيري أن المقترحات تتضمن منح المسـتأجرين فترة ثلاث سـنوات، بحيث تكون القيمة الإيجارية ٦٠٪ من القيمة العادلـة، متضمنة الضريبة العقارية، ما يُعد طرحًا متوازنًـا يعيـد الحقوق لأصحاب العقـارات دون إضرار بالمواطن البسيط.

عد تنازلي

ومـع إحالة المشـروع إلى اللجان المختصـة، بدأت المهلة الدسـتورية المقررة وهى ٦٠ يومًـا لإصدار القانون، وهى الفتـرة الملزمة التي يجب خلالها على مجلس النواب إنهاء مناقشة المشروع والتصويت عليه. وتعد هذه المهلة الفرصة الأخيرة أمـام البرلمان لإنهـاء واحدة من أكثـر القضايا تعقيدًا وتأثيرًا على الشارع المصري في السنوات الأخيرة.

ويمنح مشـروع قانون الإيجـار القديم المقدم من الحكومة لمجلـس النواب، الأولوية للمسـتأجرين في الحصول على وحدات سـكنية أو غير سكانية بالمشـروعات المتاحة لدى الدولة ، فوفقا للمادة (٧) يمنح المسـتأجرون أو من امتدت اليهم عقود الايجار؛ بحسـب الأحوال الذين تنتهي عقود ايجارها طبقا لأحكام هذا القانون أولوية فى الحصول على وحدات سكنية وغير سكنية؛ إيجار أو تمليكا؛ من الوحدات المتاحة لـدى الدولة؛ وفقا للقواعد والشـروط والإجراءات التى يصـدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء؛ بناء على عرض الوزير المختص بشـئون الاسكان؛ خلال شهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون؛ وذلك مع مراعاة الفئات الأكثر احتياجا منهم.

ويصدر الوزير المختص بشـئون الإسـكان ؛ بعد موافقة مجلس الوزراء ؛ قرارا بإنشـاء بوابـة إلكترونية يتضمن تحديدا لنظام عملها والإجراءات الخاصة بها؛ خلال شهر من تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه فى الفقرة السـابقة ؛ على أن تتلقى البوابة طلبات المستأجرين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انشائها.

ومـن المقرر أن تعقـد لجنة الإسـكان بمجلـس النواب، برئاسة النائب محمد عطية الفيومى، أولى جلسات الحوار المجتمعي لمناقشـة قانون الإيجار القديم، غدا الاثنين ٥ مايو ، وتنعقد بشـكل مسـتمر حتـى ١٩ مايو المقبل.

قانونيون: فترة 5 سنوات ظالمة للمستأجر والممكن زيادة الإيجار بشكل يناسب الطرفين

وتسـتمتع اللجنة في أولى جلسات الحوار المجتمعـي للمسـتأجرين حـول رأيهم ومطالبهم من مشـروع قانون الإيجار القديم، ثم يعقب ذلك جلسـة استماع رأي الملاك رأيهم ومقترحاتهم بشـأن الإيجار القديم، وذلك بحضور وزراء، الإسـكان، العـدل، التنميـة المحليـة، والتضامن، اجتماع اللجنة.

إشكالية مستمرة

ولا يزال قانون الإيجار القديم في مصر يمثل أزمة لدى ملاك العقارات والمستأجرين، فيما تسعى الحكومة إلى حل تلك الإشكالية التي استمرت لسنوات طويلة ، فقد أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن الحكومـة تعمل على الانتهاء من تعديـلات قانون الإيجار القديم، تنفيذًا لحكم المحكمة الدستورية العليا.

وأضاف أن القانون القديم بصيغته الجديدة سـيكون أكثر عدالة فـي معالجة العلاقة بين المالك والمسـتأجر، خاصة فـي ظل تغيّر الواقع الاقتصـادي، موضحا أن التعديلات تشـمل مقترحًا بتحديد مدة انتقالية لا تقل عن ٥ سنوات، تُطبّـق تدريجيًا مع مراعاة البعـد الاجتماعي وتهدف هذه الإجـراءات إلى تحقيق تـوازن عادل بين مصير الملاك في الإيجار القديم وحقوق المستأجر في الإيجار القديم.

مـن جانبه أوضح مصطفى عبـد الرحمن، رئيس ائتلاف ملاك العقـارات القديمة، أن " مليونـا و٨٠٠ ألف وحدة سكنية تخضع لقانون الإيجار القديم منها ٤٥٠ ألف وحدة مغلقة، بما يعادل ٢٪ من سكان مصر» .

كما أعرب عن ترحيبـه باقتراح رئيس الوزراء، لكنه اعتبر أن مدة ٥ سـنوات لإنهاء العلاقة الإيجارية طويلة جدا على الملاك لأن العقارات تحتاج لصيانات هائلة بعد استهلاكها خلال السنوات الماضية وبينها عقارات معرضة للانهيار» .

ولفت إلى أن أغلب ملاك العقارات المتضررين كانوا اتفقوا سابقا ضمن وثيقة مشتركة، على أن تكون المهلة ٣ سنوات مع إيجار ٢٠٠٠ جنيه حد أدنى للمناطق الشـعبية و٤٠٠٠ جنيه للمناطـق المتوسـطة و٨٠٠٠ آلاف للمناطق الراقية، ولكن مدة الـ ٥ سـنوات لحين انتهاء العلاقة الإيجارية مدة طويلة جدا.

و رأى محمـود عطيـة، المحامـي بالنقـض ممثـلا عن المستأجرين، أن فترة ٥ سنوات ظالمة للمستأجر لأنه عاش في هذا المنزل طيلة عمره ومن الصعب أن يخرج منه بسبب زيـادة ورفع قيمـة الإيجار عليه ، واعتبـر أنه من الممكن زيادة الإيجار بشـكل يناسب الطرفين، وذلك أسُوة بتعديل قانون إيجار المحلات التجارية حيث حدثت الزيادة بنسـبة تم وضعها بالاتفاق بين المالك والمسـتأجر مما يساعد على استمرار العلاقة وحل الإشكالية للمؤجر والمستأجر.

و كشف النائب أشرف الشبراوي عضو لجنة الإسكان في البرلمان المصري، أن البرلمان سينظر في هذا الملف خلال الفتـرة المقبلة ، واشـار إلى وجود عـدة اقتراحات منها إنشـاء صندوق مدعوم من وزارة الإسكان، لتحديد إيجار الشقق في المناطق المختلفة.

كمـا أوضـح أنه يمكـن للمسـتأجر ضمـن الاقتراحات المطروحـة تقديم طلـب يثبت عدم قدرته علـى دفع القيمة الإيجاريـة الجديـدة، فتدفع الـوزارة الفارق بـين القيمة الإيجارية القديمة والجديدة ،

أما بالنسـبة للفئات القـادرة على دفع القيمـة الإيجارية الجديدة، فأوضح أنها سـتعطى فترة انتقالية تتراوح بين ٤ و٥ سنوات لترك العقار.

محمد محيي الدين

مكاسب تعديلات قانون الثروة المعدنية

خبراء ونواب : أبرز المكاسب الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية والالتزام بتهيئة البنية الأساسية لقطاع التعدين

وافق مجلس النواب برئاسة المستشار الدكتور حنفـي جبالـي، خـلال الأسـبوع الماضي ، على مشـروع قانون مقدم من النائب محمد إسماعيل وأكثر من عشر عدد أعضاء المجلس، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨ لسـنة ٢٠١٤ بإصدار قانون الثروة المعدنية.

وتتمحور فلسفة مشروع القانون حول تحويل الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية إلى هيئة عامـة اقتصاديـة، بحيـث يكون لهـا موازنة مسـتقلة ، كما تتمثل أهميته في تنمية الثروة المعدنيـة وخامات المناجم، واسـتغلال موارد الهيئـة بشـكل أمثل ، بما يسـهم في توطين الصناعـات التعدينية، وجذب الاسـتثمارات الأجنبية والمحلية، وتعزيز الاستثمار في قطاع التعدين، وتحقيق الاسـتغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتحفيز صناعة المواد الأولية وزيادة قيمتها المضافة.

وأشار تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة بشأن مشروع القانون المعروض إلي أنه يهدف أيضا إلى زيادة مسـاهمة قطاع التعدين في الناتج المحلـى الإجمالي وتعزيز الاقتصـاد الوطني مـن خلال المزايـا التي يتضمنها المشـروع، ومن أهمها: إقرار الطبيعة الاقتصادية للهيئة؛ ما يمنحها حريـة التصرف وفقـا لإيراداتها والاعتمـاد علـى ذاتها في التمويل؛ ما يعزز مرونتها ويسـهم في إنجاز القـرارات المالية والمهنيـة، بما يـؤدى إلى الاسـتغلال الأمثل للثـروات التعدينيـة، خاصـة مـع التطورات المستمرة في هذا المجال.

كمـا يمنح القانـون الهيئـة المصرية العامة للثـروة المعدنية، الحق فـي إصدار تراخيص تشـغيل معامـل تحاليل الصخـور وخامات المناجـم والمحاجر والملاحات؛ ما يسـهم في تسـهيل الإجراءات على المسـتثمرين وتوفير الوقت والجهد.

مميزات القانون

وبحسـب خبراء فإن إقـرار القانون الطبيعة الاقتصادية للهيئة المختصة بالثروات التعدينية يعطـى لها حريـة التصرف وفقـا لإيراداتها والاعتمـاد على ذاتهـا فى التمويـل وهو ما يمنحهـا المرونة والديناميكيـة الكافية لإنجاز القـرارات الماليـة والمهنيـة ممـا يـؤدى إلى الاستغلال الأمثل للثروات التعدينية.

كمـا أن القانون يمنـح هيئة الثـروة المعدنية حق إصدار تراخيص تشـغيل معامل تحاليل الصخور وخامات المناجم والمحاجر والملاحات وهو من شأنه التيسير على المستثمرين وتوفير الوقت والجهد حيث يتم اللجوء إلى جهة وحيدة متخصصة بدلًا من التوجه إلى هيئة الاستثمار والمحليـات وهيئة الثروة المعدنيـة ، كما يُتيح للهيئـة العمـل على وضع إسـتراتيجية لتوطين الصناعات التعدينية بالتنسيق مـع الجهات المعنية تتضمن تنفيذ مشاريع تعظيم القيمة المضافة للخامات التعدينية.

ويلـزم القانـون الهيئـة بتوفيـر المعلومات والبيانات الجيولوجية للمسـتثمرين مـن خلال منصة إلكترونية تمكنهـم مـن البحث عن المعـادن واسـتغلالها ، كما يتضمن التزام الهيئة بتهيئة البنية الأساسـية لقطاع التعديـن لتحفيز المسـتثمرين الوطنيـين والأجانـب على زيادة اسـتثماراتهم فى هذا القطاع بالإضافة إلى التزام الهيئة بنشـر البحوث وتبادلها مع الجهـات المعنية فـى مجال التعديـن لمواكبة التطورات الحديثة فى هذا المجال.

وبحسـب القانـون ، تتحول الهيئـة المصرية العامة للثروة المعدنية إلى هيئة عامة اقتصادية ويكـون لها موازنة مسـتقلة بغـرض تحقيق اسـتقلالية القـرار المالـى والإدارى وتعظيم العوائـد الاقتصادية للقطـاع ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فى ثرواتهم الطبيعية وهذا من شأنه تدعيم وتطوير قطاع التعدين والاستغلال الأمثل له وتحفيز الاستثمار فيه.

ويهـدف القانـون إلى وضع نظـام قانونى متكامـل لهيئة الثروة المعدنية وإصلاح الهيكل الإدارى لهـا وتنظيـم الاختصاصـات الفنية والإدارية والتسويقية لمزيد من قوة الحركة فى التصرف وتيسـير الإجراءات وتفعيل ومراقبة ومنح الرخص ونقـل التكنولوجيا وخاصة فى ظـل التغيـرات الدولية الراهنة وإعادة رسـم الخريطة الاقتصادية الدولية.

كمـا أنه يسـتهدف دعـم شـركات التعدين الحكوميـة عبـر تعزيـز قدراتهـا الفنيـة والتكنولوجية من خلال إنشاء وتطوير المعامل المتخصصة، بما يساهم فى رفع كفاءة الإنتاج وتحقيق نتائج أفضل فى أنشطة الاستكشاف.

ويقول النائب محمد إسماعيل، عضو مجلس النواب عن تنسيقية شباب الأحزاب السياسيين : لقـد آن الأوان أن يحرر قطـاع التعدين من قيـوده، فلن يكون هناك توطـين صناعة بدون وجود مواد خام، حيث إن مصر تزخر بالعديد من المـوارد والثروات المعدنيةغير الملموسـة، فلم يعد قمن المقبول أن يسـاهم قطاع التعدين بـ٥٪ فـي الناتـج المحلي الإجمالـي، وهناك بعض الدول استطاعت الاستفادة من ثرواتها ووصول قطاع التعدين لديها لنسب تصل إلى ٣٠ إلى ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقـال نائب التنسـيقية إن من أهـم النتائج المترتبـة على مشـروع القانون، بعـد تحويل الهيئـة العامة للثـروة المعدنيـة لتصبح كيان اقتصـادي قـادر على تطوير قطـاع التعدين وتحقيـق خلال خمس سـنوات في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ما يلي: مضاعفة مسـاهمة قطاع التعدين فـي الناتج المحلي مـن ٥٪ إلى ٦٪، ورفـع الإيـرادات الحكومية مـن ١٠٠ مليون دولار إلـى ٦٠٠ مليـون دولار، ورفـع حجم الصـادرات التعدينية من ١,٦ مليار دولار إلى ٥,٢ مليار دولار، وتوفير فرص عمل مباشـرة وغيـر مباشـرة تصل إلـى ١٥٠ ألف فرص، بالإضافـة إلى تحويل مصر إلى مركز إقليمي للتعدين.

وأضاف إسـماعيل، أن القانون سيسـاهم في خفض عجز الميزان التجاري بنسبة ٣ إلى ٥٪، بعد تقليل الاعتماد على الواردات الخام، وإنشاء منصة إلكترونية للمستثمرين الأجانب، وتوضيـح الفـرص الاسـتثمارية، بعد وضع المسـح الجيولوجي، بالإضافة إلى بناء كوادر جديـدة في مجـال التعدين، وإنشـاء معامل تكريـر معتمدة عالميـا، ورفع الاسـتثمارات الأجنبية المباشرة إلى مليار دولار في ٢٠٣٠.

بـدوره يؤكد النائب محمود عصام موسـى، عضو مجلس النـواب، أن تحويل هيئة الثروة المعدنية لهيئة اقتصادية مسـتقلة، تحويل هام فـي إعادة تنظيـم الهيئة ومنحهـا المرونة في تطوير القطاع.

وأشـار إلى أن مصـر مليئة بالاسـتثمارات غير المسـتغلة بسبب البيروقراطية والتعقيدات الإجرائية والتعديل ينسـف هذه البيروقراطية ، وأضـاف : لدي تخوف من عدم اسـتغلال القروض حتى لا تتحول إلى عبء على الموازنة، موضحـا أن هناك في التعديلات أن الشـركة تنشـأ بمفردها أو بالاشتراك أو المساهمة مع الغيـر، كتابعا: نتمنى ألا يكـون لها إجراءات بعمل شركات أخرى.

وأكـد المهندس حازم الجنـدي، عضو مجلس الشيوخ

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السابعة عشر • الاحد 4 مايو 2025 • العدد 790

محافظ البنك المركزي المصري يلتقي الأمين العام للمجلس التنسيقي المصري السعودي لبحث أوجه التعاون المشترك

فـي إطار العلاقات المتميزة والروابـط التاريخية التي تجمع بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السـعودية، اسـتقبل حسـن عبـد الله، محافظ البنك المركـزي المصري، محمد التويجري، الأمين العام للمجلس التنسـيقي المصري السـعودي، والوفد المرافق له، وذلك بمقر البنك، على هامش زيارته الحالية إلى القاهرة.. جاء ذلك بحضور طارق الخولي، نائب محافظ البنك المركزي المصري، وعدد من قيادات البنك وممثلي المجلس التنسيقي المشترك.

وفي مسـتهل اللقاء، رحـب محافظ المركـزي بالأمين العام والوفـد المرافق له فـي بلدهم الثاني مصر، مؤكـدًا عمق العلاقات والروابـط الأخوية التي تجمع بين البلدين الشـقيقين فـي مختلف المجالات، خاصة فـي المجالين الاقتصادي والمصرفـي.. وتناول اللقاء بحث عدد من الموضوعات والقضايا المحورية، بهدف تعزيز التعاون الثنائي في المجالات المصرفية، وتوطيد أواصر الشراكة مع البنك المركزي المصري بما يسهم في دفع جهود التكامل الاقتصادي بين الجانبين.

خلال مؤتمر اتحاد المصارف العربية بالقاهرة

مصرفيون يرصدون دور البنوك المصرية والعربية في تنمية الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

محافظ المركزي المصري: واقع الاقتصاد العربي الحالي يفرض علي الجميع استحداث آليات أكثر مرونة وابتكاراً في تمويل التنمية

الأتربي : التجربة المصرية تظهر أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تكون أداة قوية لتحقيق التنمية المستدامة

القاضي : قضايا التنمية المستدامة العربية تعتبر احد التحديات الرئيسية بالمنطقة

تحـت عنـوان : "الشـراكة بـين القطاع العام والخاص لتمويـل الاقتصاد" ..عقد الأسـبوع الماضي اتحاد المصارف العربي مؤتمره السـنوي بمشاركة قيادات مالية ومصرفيـة ووفود من ممثلي القطاع العام والخـاص في عدد مـن الـدول العربية ، وذلك بهدف توفير منصة لاكتشاف نماذج شراكة مبتكرة توازن بين المصلحة العامة وربحية القطـاع الخاص. كذلـك معالجة التحديات الرئيسـية التـي تعيق التنفيذ الناجح لمشاريع الشـراكة وتبادل المعرفة بين الحكومات والمؤسسات المالية والقطاع الخاص. كذلك تناول جهود الدول العربية وسـعيها المسـتمر لمواءمـة اولوياتهـا التنموية مع الاتجاهات العالمية.

وشهدت الاجتماعات التركيز علي دمج الاستدامة والشمولية في استراتيجيات الشراكة بين القطاع العـام والخاص. كذلك اطروحات لتعزيز التعاون الاقليمي وتطوير اطر للشـراكة تهدف الي تعزيز الاستثمارات العابرة للحدود. مما يدعم التكامل الاقتصـادي الاقليمـي خاصة في ظل المشـهد الجيوسياسـي والاقتصادي الحالي. فضلا عن تمهيد الطريق لحلول عملية من شـأنها ان تحدث تحولا ايجابيا في المنطقة.

التحديات الاقتصادية والفرص المتاحة

و فـي بداية المؤتمر ، قـال محمد الأتربي رئيس اتحاد المصـارف العربية المتحـدة في كلمته أن منطقتنـا العربية اليوم تمر بظروف اسـتثنائية تشـهد حالـة مـن عـدم اليقـين الاقتصـادي والجيوسياسـي، ممـا يتطلـب منـا البحث عن حلول مبتكرة وفعالة لتعزيـز النمو الاقتصادي. إن الشـراكة بين القطاعين العـام والخاص تعد اليوم ضرورة اسـتراتيجية لتحقيق التوازن بين الاسـتثمار الفعال والخدمات عالية الجودة. هذه الشـراكة تمثل ركنا أساسـيا لدفع عجلة النمو، وتوفر مصادر تمويل مستدامة تساهم في تنفيذ المشاريع الكبرى بكفاءة.

أمثلة حية على نجاح الشراكات الاقتصادية

و أضـاف الأتربـي « أود أن أسـتعرض بعض الأمثلـة الناجحة مـن مصر التي تجسـد قدرة الشـراكة بين القطاعـين العام والخـاص على تمويـل مشـروعات كبـرى. على سـبيل المثال، مشروع العاصمة الإدارية الجديدة يعتمد بشكل كبير على اسـتثمارات القطـاع الخاص في بناء البنية التحتية والمرافق الحيوية. وكذلك مشـروع محطات الطاقة في بني سويف الذي تم بالشراكة مع شركة «سـيمنز»، مما أدى إلى تعزيز إنتاج الكهرباء بشـكل كبير. كما أن مشروع الموتوريل الـذي يربط العاصمة الإداريـة بالقاهرة الكبرى تـم تنفيذه بالشـراكة مـع شـركات عالمية مثل «السنوم» .

الفوائد الاقتصادية لتطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص

و لفت إلي إن التجربة المصرية تظهر أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تكون أداة قوية لتحقيق التنمية المسـتدامة. هذه الشـراكة تسـاهم في تقليل الأعباء المالية على الحكومات، وتقلل مـن الضغط على الميزانيـات العامة، كما أنها تسـاهم في تحسـين جـودة الخدمات من خلال اسـتفادة القطاع العام من خبرات القطاع الخاص في تنفيذ المشـاريع بكفاءة عالية. علاوة على ذلك، تسـاهم في تحفيز الاسـتثمار المحلي والأجنبي من خلال توفير بيئة اسـتثمارية جاذبة وآمنة.

الشراكة تمنح فرصا الاقتصاديات العربية

فيما أكد محافظ البنك المركزي حسـن عبدالله أن المنطقـة العربية تواجـه العديد من التحديات سواء التغيرات المناخية أو ارتفاع تكلفة التمويل والظـروف الاقتصاديـة غيـر المسـتقرة عالميا، ولكن في المقابل، يمكن للشـراكات بين القطاعين العـام والخاص أن تخلق فرصا اسـتثنائية في هـذه الظروف لتحقيـق التكامل والتنسـيق بين الأطـراف المعنية والفاعلة في اتخاذ القرار ودعم اقتصاداتنا العربية.

وقـال عبدالله - في كلمته والتي ألقاها نيابة عنه نائب محافظ البنـك المركزي طارق الخولي - إن واقعنا الاقتصادي، بفرصـه الواعدة وتحدياته، يفرض علينا جميعـا إعادة النظر في أطر العمل التقليدية، واستحداث آليات أكثر مرونة وابتكارا في تمويل التنمية.

وأضاف أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص (بي بي بي) تبرز كأداة استراتيجية لا غنى عنها؛ ليس فقط لتمويل المشـاريع، بل لتسريع تنفيذها، وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة، وتقاسم المخاطر بطريقة متوازنة.

وأشار إلى أن التجارب الناجحة سواء في الوطن العربـي أو خارجه قد أثبتت أن هذه الشـراكات قـادرة علـى إحـداث فـارق حقيقـي، خاصة فـي قطاعات البنيـة التحتية، والطاقـة الجديدة والمتجددة، والتعليـم، والرعاية الصحية، والنقل، والاتصالات، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي القطاعات التي تعـد قاطرة النمو، ومحركا للتنمية الشاملة والمستدامة.

وأوضح أنه لا يمكن الحديث عن شـراكات فعالة دون الإشـارة إلى الـدور الحيوي الـذي يلعبه القطـاع المصرفي العربي، حيـث إن المصارف ليست فقط مؤسسات مالية تقليدية، بل أصبحت اليوم شـريكا أساسـيا فـي صياغـة الحلول التمويليـة، وابتكار الأدوات التي تدعم هذا النوع من المشـاريع طويلة الأجل خاصـة فيما يتعلق بالتمويل الأخضر والمناخي.

وشـدد على ضـرورة أنتتبنـي دولنـا العربية اسـتراتيجيات طموحة لتحقيق أهـداف التنمية المسـتدامة والتي تشـمل القضاء علـى الفقر، وإيجـاد التعليـم الجيـد، والصحـة الجيـدة والرفاهيـة، والحفاظ على البيئة، والعمل المناخي وعقد الشـراكات، مشـيرا إلى أنه لتحقيق هذه الأهداف، نحن بحاجة إلى حلول تمويلية مبتكرة ومرنـة تتيح لنا جمع المـوارد المالية اللازمة من جميـع الأطراف المعنية؛ وهـو الأمر الذي يتطلب تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ولفت إلى أنه من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول الناشئة مثل مصر ومعظم الدول العربية هي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحليـة في المشـاريع التنموية الكبرى، خاصة في ضـوء الاهتمـام المتزايد بالتحـول الرقمي والابتكار.

وأكـد أنه لا يمكـن الحديث عن تعزيز الشـركة بـين القطاعين العام والخـاص دون التأكيد على أهمية دور الحكومات في تفعيل الأطر المؤسسية والقانونيـة التي تنظم الشـراكة بـين القطاعين، وتوفير آليات فض النزاعات، وضمان الشـفافية والحوكمة الرشيدة؛ مما يعزز من ثقة المستثمرين ويجذب رؤوس الأموال؛ لا سيما في ظل المنافسة الإقليمية والدولية على تدفقات الاستثمار.

ونوه بأن البنـوك المركزية العربية تقوم بدور هام في تشـجيع البنـوك لتمويل هذه المشـروعات؛ فضـلا عن تعزيز الاسـتقرار المالـي الذي يُعد الأساس الذي تبنى عليه الثقة بين كافة الأطراف.

مؤسسات التمويل الدولية وتمويل القطاع الخاص

فيما قالت سـهي التركي، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة البنـك الأهلي المصري،أن أغلب مؤسسـات التمويـل الدولية عادة ما يكون لديهـا كذلك مستشـارون لتعزيز الشـراكة بين القطاعـين العام والخـاص و لكنها لا تهدف إلى منافسـة البنـوك المحلية، بل تسـعى إلى تقديم قيمة مضافة من خلال تمويل مشـروعات جديدة ومبتكـرة، لا سـيما فـي مجـالات متقدمة مثل التكنولوجيا والمشروعات المتخصصة.

مضيفة أن تلك المؤسسات تتحمل مستوى أعلى من المخاطرة مقارنة بالقطاع الخاص، ما يمنحها القدرة على الدخول في مجالات تمويل قد تتردد فيها البنوك التجارية، مشـيرة إلى أهمية توسيع مشـاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشـروعات التنموية.

و لفتـت إلي أن المؤسسـات الدولية تلعب دورًا حيويًـا في دعـم الحكومـات من خـلال توفير التمويل والخبرة الفنية، وتتمتع بقدرة عالية على تقييم المشـروعات واختيار الأنسب منها للدعم، بما يسهم في توجيه الموارد نحو المبادرات الأكثر تأثيرًا على النمو.

وأضافت أن بعض البنوك قد تواجه تحديات في توفير التمويل لبعض المشروعات، مما يجعل دور المؤسسـات الدولية مهمة كحلقـة وصل لتعزيز التعـاون بين الدولة والقطـاع الخاص في تنفيذ مشروعات تنموية ذات أولوية.

تطوير آليات العمل العربي المشترك

و مـن جانبه ، قال أشـرف القاضـي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، علي اهمية تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص لفتح افـاق جديدة للتمويل التنمـوي في المنطقة العربية والاقليمية.

واضـاف ان قضايا التنمية المسـتدامة العربية تعتبر احـد التحديات الرئيسـية بالمنطقة، وهذا يتطلـب تطويـر آليـات العمل العربي المشـترك والاخـذ بنمـوذج التكامل الاقليمـي خاصة في ضـوء الارتبـاط الوثيق بـين متطلبـات التنمية الاقتصاديـة والحاجـة الـي تنفيذ مشـروعات اقليميـة عملاقة في العديـد من المجالات خاصة المتعلقة بتحسـين الظروف المناخية بهدف تنفيذ خطط التنمية الشاملة.

واشـاد القاضي بجهود الدولة المصرية والدول العربيـة والبنك المركزي المصري بالتنسـيق مع البنـوك المركزية العربية لتحقيـق اهداف التنمية المسـتدامة من تنمية حقيقية للطاقات البشـرية والعلمية والتي تسـتلزم تركيز الجهود في مجال الصحـة والتعليم والتركيـز علي التحول لمجتمع معرفي وتطوير مجالات البحث العلمي والابتكار.

و أكـد علي اهميـة تعزيز الشـراكة بين القطاع العام والخاص لفتح افاق جديدة للتمويل التنموي في المنطقة العربية والاقليمية.

مشيرا إلي ان قضايا التنمية المستدامة العربية تعتبر احـد التحديات الرئيسـية بالمنطقة، وهذا يتطلـب تطويـر آليـات العمل العربي المشـترك والاخـذ بنمـوذج التكامل الاقليمـي خاصة في ضـوء الارتبـاط الوثيق بـين متطلبـات التنمية الاقتصاديـة والحاجـة الـي تنفيذ مشـروعات اقليميـة عملاقة في العديـد من المجالات خاصة المتعلقة بتحسـين الظروف المناخية بهدف تنفيذ خطط التنمية الشاملة.

واشـاد القاضي بجهود الدولة المصرية والدول العربيـة والبنك المركزي المصري بالتنسـيق مع البنـوك المركزية العربية لتحقيـق اهداف التنمية المسـتدامة من تنمية حقيقية للطاقات البشـرية والعلمية والتي تسـتلزم تركيز الجهود في مجال الصحـة والتعليم والتركيـز علي التحول لمجتمع معرفي وتطوير مجالات البحث العلمي والابتكار.

تنامي مشروعات الشراكة

قالـت الدكتـورة نيرمين طاحون، المديرالسـابق للشـؤون القانونية لوحدة المشاركة بين القطاعين العام والخاص والمسـؤولة عن صياغة ومراجعة عقود مشروعات الشـراكة بين القطاعين بوزارة المالية، إن اسـتثمارات الشراكة في مصر بلغت نحـو ١٩,٨ مليـار جنيه خـلال العـام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، شـملت قطاعـات مثـل الموانئ الجافة، وشـبكات الكهربـاء، والتعليـم الفني، ومخازن السلع الاستراتيجية.

وأشـارت طاحون خـلال كلمتهـا بالمؤتمر، إلى أهمية عقود الشـراكة كأداة استراتيجية لتمويل مشـروعات البنيـة التحتيـة والمرافـق العامـة بالاضافة إلي المشروعات القومية، مضيفة: تعتزم الحكومة وفقًا لتصريحات مسـؤولين، إطلاق ٦ مشـروعات جديدة بالتعاون مع القطاع الخاص، بقيمة تتجـاوز ٢٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

وأوضحت أن وجود إطار قانوني ومؤسسي سليم لا يكفي وحـده لضمان نجاح هذه الشـراكات، بـل يجب أن يصاحبه ترتيبات مؤسسـية فعّالة، على رأسـها وجود وحدة متخصصة لشراكات القطاعـين العـام والخـاص، مدعومـة بالموارد والكفـاءات، وبمشـاركة فعالـة مـن الجهـات الحكوميـة، لا سـيما وزارات الماليـة والجهات المسؤولة عن الشراء والتعاقد.

وشـددت على ضرورة موائمة السياسات العامة مع حوافزالقطـاع الخاص لضمان تحقيق نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي.

أما علـى المسـتوى الإقليمي، أشـارت إلى أن اسـتثمارات الشـراكة بـين القطاعـين العـام والخاص في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا تضاعفت من ١,٤ مليـاردولار في عام ٢٠٢٢ إلـى ٢,٩ مليارد ولارفـي عام ٢٠٢٣، مع هيمنة مشاريع الطاقة التي شكلت نحو ٦٢٪ من إجمالي المشـروعات في عام ٢٠٢٤، بقيادة دول مثل مصروالسعودية والإمارات.

وتابعـت: أن بعض الدول العربية حققت خطوات ناجحة في تنفيذ مشـاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجـالات حيوية مثل الطاقة، والنقل، والرعاية الصحيـة، والتعليم. ومع ذلك، لا تـزال هنـاك مجموعة مـن التحديـات التي تعرقل توسـيع نطاق هذه الشراكات والاستفادة القصـوى مـن إمكاناتها، من أبرزهـا المعوقات القانونية والتنظيمية، وضعف البنية المؤسسـية، وتضارب الحوافزبـين القطاعين العام والخاص تجعل من الصعب تطبيق نماذج الشراكة بشكل فعال.

تطوير المنتجات المالية

فيمـا قال ماهـر المحروق، المدير العـام لجمعية البنوك فـي الأردن، إن هناك عـددا من المحاور التي يجب على البنوك القيام بها لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى رأسها تطوير منتجات مالية مبتكرة، وتعزيز الإطار التشـريعي والتنظيمي.

و لفـت إلـي أن العوامل تتضمـن أيضا تعزيز إدارة المخاطر عبر نماذج ادارة المخاطر، إضافة إلى تحفيز الشفافية وتبادل المعلومات، والتدريب وبنـاء الكـوادر المصرفيـة ودعم الشـراكة مع المؤسسـات المالية والقطاع الخاص والأهلي، من خلال التنسـيق بين البنوك والحكومة من خلال جمعيات وإدارات اتحادات المصارف العربية.

و بـين أن الدور الثانـي للاتحـادات المصرفية والجمعيـات يتمثل فـي بناء القـدرات المعرفية للبنـوك من خلال برامج التدريـب، والعمل على الترويج للمشـروعات، والتنسـيق مـع الجهات الدولية.

يذكرأن المؤتمر المصرفى العربى شـهد مشاركة ممثلين عن الحكومات والمؤسسـات المالية، وسط مناقشـة اليـات الشـراكة بين القطاعـين العام والخـاص، وكيفيـة تطويـر أطر فعالـة لتمويل الاقتصـاد، بما يتماشـى مـع أهـداف التنمية المستدامة والتمويل الأخضر.

ناصر..

طاحون: ضرورة موائمة السياسات العامة مع حوافزالقطاع الخاص لضمان تحقيق نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي

التركي : المؤسسات الدولية تتمتع بقدرة عالية على تقييم المشروعات واختيار الأنسب منها للدعم

المحروق: هناك عددا من المحاور التي يجب على البنوك القيام بها لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

اتحاد المصارف يختار حسن عبد الله محافظ العام ٢٠٢٥

اختار اتحاد المصارف العربية، حسـن عبد الله محافـظ البنك المركـزي للحصول على جائزة محافظ العام ٢٠٢٥.

واشار محمد الاتربي رئيس اتحاد المصارف العربية أن التكريم سـيكون فـي العاصمة الفرنسـية باريس في ٢٠ يونيو ٢٠٢٥ تحت رعاية الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون.

ونجح حسـن عبد الله منذ توليه المسؤولية فـي أغسـطس ٢٠٢٢، في اتخـاذ قرارات مصيريـة سـاهمت فـي تحسـين وضـع الاقتصـاد المصـري، وتعزيـز الاحتياطي الأجنبي واستقرار سـعر الصرف وتراجع معدلات التضخم.

اتحاد المصارف العربية يكرّم أشرف القاضي الرئيس التنفيذي للمصرف المتحد

كـرّم اتحـاد المصـارف العربية، أشـرف القاضي الرئيس التنفيذي للمصرف المتحد، وذلك تقديرًا لجهوده وإسـهاماته في القطاع المالي والمصرفي.

وسـلم محمد الأتربي، رئيـس مجلس إدارة الاتحاد، والدكتور وسام فتوح، الأمين العام للاتحـاد، درع التكريـم لأشـرف القاضي الرئيس التنفيـذي للمصـرف المتحد، على هامش ختـام فعاليـات المؤتمـر المصرفي العربي لعام ٢٠٢٥.

انتخاب محمد الاتربي رئيسا لاتحاد المصارف العربية لولاية ثانية لمدة ٣ سنوات

أعلـن اتحاد المصـارف العربية عن انتخاب محمـد الإتربـي الرئيـس التنفيـذي للبنك الاهلي المصري، واتحاد بنوك مصر رئيسـا لـ مجلس ادارة الاتحـاد لولاية ثانية لمدة ٣ سنوات،

وانتخاب زيـاد خلـف، رئيس بنـك التنمية الدولي ممثل العراق، وعبدالمحسـن الفارس ممثل السـعودية نائبين لرئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية.

جـاء ذلـك على هامـش المؤتمـر المصرفي العربـي لعـام ٢٠٢٥، والذي اسـتضافته القاهرة على مدار يومين.

تكريم البنك الأهلي المصري لدوره في في دعم القطاع المصرفي العربي

تسلّمت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي للبنـك الأهلي المصري، جائـزة تقديرية من اتحاد المصارف العربية، تكريمًا لدور البنك الرائـد في دعـم القطاع المصرفـي العربي والمساهمة الفاعلة في تحقيق الشمول المالي وتعزيز التمويل المستدام.

بنك القاهرة يحصل على شهادة معيار امان بيانات صناعة بطاقات الدفع PCI-DSS v4.0.1

أباظة : الشهادة تعكس التزام البنك المستمر بتقديم خدمات مالية متطورة وآمنة

حصل بنك القاهرة على شهادة الالتزام بمعايير أمـن المعلومـات PCI-DSS v٤,٠,١، والتى تعد من أبرز الشهادات العالمية في مجال حماية بيانات البطاقـات المصرفية وتأمـين العمليات المالية الإلكترونية.

يأتي هـذا الإنجاز تأكيـدًا على التـزام البنك بتطبيـق أعلى معاييـر الأمان لحماية بيانات العملاء، وتقديم خدمات مصرفية رقمية موثوقة وآمنـة. وتعكس هذه الشـهادة قدرة البنك على تأمين بيانات عملائه باستخدام أحدث التقنيات وضوابـط الامـن السـيبراني، مما يعـزز ثقة المتعاملين ويدعم مكانته في القطاع المصرفي.

تسـلم حسـين أباظة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، الشهادة من ايمن يسرى الرئيـس التنفيـذي لشـركة « Zerosploit» المتخصصـة في مجال الأمن السـيبراني خلال حفل رسـمي أقيم بمقر البنك بحضور نخبة من قيادات البنك والعاملـين بمختلف قطاعات البنك المشاركة بالمشروع مع مسئولي الشركة.

وأكد حسين أباظة أن حصول البنك على شهادة PCI-DSS v٤,٠,١ يعكس التزامه المستمر بتقديم خدمات مالية متطورة وآمنة، واتباع أفضل الممارسـات العالميـة في مجال أمـن المعلومات، تماشـيًا مع اسـتراتيجية البنك للتحول الرقمي وتعزيز بيئة مصرفية مستدامة وآمنة.

كما أشـار إلى اسـتمرار البنك في الاسـتثمار بأحـدث الحلـول التكنولوجية لضمـان حماية بيانات العملاء وتعزيز تجربة التعامل المصرفي، مـع تقديم حلـول ماليـة مبتكرة تلبـي تطلعات السوق.

من جانبه، أعرب ايمن يسرى عن فخره بالتعاون مـع بنك القاهرة ودعمه فـي تحقيق هذا الإنجاز الكبير، مؤكدًا أن الحصول على شـهادة PCI-DSS v٤,٠,١ يتطلـب التزامًـا صارمًا بأعلى معايير الأمان والامتثال، مع تنفيذ إجراءات دقيقة لحماية بيانـات الدفع الإلكترونـي، بما في ذلك تطوير أنظمة آمنة، ومراقبة العمليات باسـتمرار، وضمان التوافق مع أحدث المعايير العالمية.

وهـو ما نجح بنك القاهرة فـي تحقيقه بجدارة، ممـا يعزز مكانته كمؤسسـة ماليـة رائدة تولي حماية بيانات عملائها أولوية قصوى.

فيمـا أوضحت هالـة القصار رئيـس مجموعة إدارة المخاطر ببنـك القاهرة حرص البنك البالغ علـى تطبيق إطار عمل متكامـل فى مجال الامن السـيبراني، مع الالتزام بكافة الضوابط المتعلقة بالمعايير الدوليـة في مجال تأمين بيانات العملاء وبيانات المؤسسـة للتصدي للمخاطر السيبرانية ومخاطـر التكنولوجيا بصورة اسـتباقية وتأمين كافـة المنتجـات الرقميـة التي يطرحهـا البنك لعملائه.

فيمـا أوضح عمرو عشـبه رئيـس قطاع أمن المعلومـات بالبنـك أن الحصول على شـهادة PCI-DSS يأتـي فـي إطار التزامنـا الدائم بتطبيـق خطة عمـل متكاملـة واسـتراتيجية واضحـة في مجال أمن المعلومات تماشـيا مع اطار الامن السـيبراني للبنك المركزي المصري والـذي يتوافق مع المعاييـر والضوابط المطبقة دوليا لضمان استمرار تحسين ممارسات الأمن السـيبراني في ظل التحديـات الأمنية المتنامية وان النجاح في الحصول علي شهادة PCI-DSS v٤,٠,١ يعد نتاج العمـل الجاد والتعاون المثمر بين قطاعات البنك المختلفة.

وجاء حصول البنك على الشـهادة عقب عملية تدقيق شـاملة بالتعاون مـع «Zerosploit» إحـدى كبـري الشـركات العاملة فـي مجال استشـارات الامن السـيبراني، والتي شملت مختلف أنظمـة وتطبيقات البنـك التكنولوجية، وأظهـرت نتائـج التدقيق التـزام البنك الكامل بجميـع متطلبـات ومعاييـر PCI-DSS v٤,٠,١، ممـا يؤكـد حرصه المسـتمر على تعزيز أمن المعلومات وتوفير بيئة مصرفية آمنة لعملائه.

البنك الزراعي المصري يستقبل وزير زراعة مدغشقر لتعزيز التعاون والاطلاع على جهود البنك في دعم التنمية الزراعية

خـلال زيارته الرسـمية لمصر، حرص فرانسـوا سـيرجيو، وزير الزراعة والثـروة الحيوانية بدولة مدغشـقر، والوفـد المرافق له، على زيـارة البنك الزراعي المصري، بهدف تعزيز التعاون، والإطلاع على دور البنك في تحفيز الاسـتثمار في القطاع الزراعي ودعم المزارعين.

كمـا أطلع على نتائـج الاسـتراتيجية الطموحة التـي نفذها البنـك لتطوير كافـة قطاعاته لتعزيز مكانتـه كأحـد أكبـر البنـوك المتخصصـة في تمويل المشـروعات الزراعية والأنشطة الصناعية والخدميـة المرتبطة بها لتحقيـق التنمية الزراعية ودعم الاقتصاد الوطني.

وتفقـد أيضا بعـض قطاعـات البنـك، ومركز البيانـات «Data Center» الـذي تم افتتاحه مؤخـرا ضمن اسـتراتيجية البنـك لتطوير البنية التحتيـة والتكنولوجيـة لمواكبـة أحـدث النظـم المصرفية العالمية.

كان في اسـتقبال الوزير الملاجاشي، سامي عبد الصـادق، القائـم بأعمال رئيس البنـك الزراعي المصـري، و محمـد إيهاب، نائـب رئيس مجلس الإدارة، وعـدد مـن قيـادات البنـك ومسـئولي القطاعات.

حضر فعاليات الزيارة مـن جانب وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الدكتور عادل عبد العظيم، رئيس مركـز البحوث الزراعية، والدكتور سـعد موسى المشرف على العلاقات الزراعية الخارجية.

وخلال الزيارة، أعرب فرانسـوا سيرجيو، وزير الزراعة والثـروة الحيوانية بدولة مدغشـقر، عن تقديـره لجهود البنك الزراعـي المصري في دعم وتمويـل القطاع الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية في مصر، مؤكدا أن زيارته للبنك سيكون لها عظيم الأثر في السـعي نحو نقـل تجربة البنك الزراعي المصري للقطاع المصرفي في بلاده لتمويل صغار المزارعين للمسـاهمة في تحقيق التنمية الزراعية في مدغشـقر خاصـة أن ٨٠٪ من شـعب بلاده يعتمدون على الزراعة كمصدر للدخل.

مـن جانبه، رحب سـامي عبد الصـادق، القائم بأعمـال رئيس البنك الزراعي المصـري، بالوزير الملاجاشـي والوفد المرافق له، واستعرض الدور التنموي للبنك الزراعي المصري في دعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الزراعية والمسـتدامة في ظـل اهتمام وتوجه الدولة نحو تعظيم الاسـتفادة مـن القطاع الزراعي بالتعـاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

وأعـرب عن ترحيبـه بنقل تجربة البنـك الزراعي المصري وتبادل الخبرات مع الجانب الملاجاشي، تماشـيا مع توجه الدولة لتعزيز مسارات التعاون بين مصر ودول القارة الأفريقية، بما ينعكس على تحقيق التنمية في القارة الأفريقية.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السابعة عشر • الاحد 4 مايو 2025 • العدد 790

محافظ المركزي المصري يبحث مع وفد صيني تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي المشترك

بحث حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري، بمقر البنك، مع وفد مدينة بكين الذي يزور القاهرة حاليًا برئاسة سون شوه – نائب عمدة المدينة، سبل التعاون المشترك بين البلدين.
وتناول اللقاء العديد من الموضوعات منها توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والمالي بين الجانبين، خاصة في إطار مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ، لتعزيز العلاقات بين الصين والدول الأعضاء في المبادرة.. وأشار المحافظ إلى أن الزيارات المتبادلة بين الجانبين تسهم في تعميق التعاون في كافة المسارات، لا سيما الشؤون الاقتصادية والمصرفية.

رسائل ومكاسب مصرية في «اجتماعات الربيع» بواشنطن

وزيرة التخطيط والتعاون الدولي تدعو إلي خفض تكلفة التمويل والتوسع في حلول مبادلة الديون لتخفيف الأعباء عن الدول النامية

علي مدي أسبوع شارك وفد اقتصادي مصري موسع في اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالعاصمة الأمريكية واشنطن٢٠٢٥ ، وجاء علي رأس الوفد وزيرا التخطيط والمالية ومحافظ البنك المركزي .

وعقدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتعاون الدولي ومحافظ مصر لدى البنك الدولي، اجتماعات مكثفة، كما شاركت في فعاليات دولية رفيعة المستوى، من بينها اجتماع مجموعة الـ ٢٤ الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية والتنمية، كما شاركت في اجتماع لجنة التنمية الدولية، واجتماع المجموعة الأفريقية مع رئيس البنك الدولي، وغيرها من اللقاءات الثنائية والاجتماعات.

وشهدت الاجتماعات، لقاءات شاملة مع أجاي بانجا، رئيس مجموعة البنك الدولي، والمؤسسات التابعة للبنك على رأسها مؤسسة التمويل الدولية، حيث اجتمعت مع مختار ديوب، رئيس مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ذراع البنك الدولي لتمويل القطاع الخاص، وكذلك مسئولي الوكالة الدولية لضمان الاستثمار «ميجا»، وشهدت تلك الاجتماعات بحث الجانبان تطورات تنفيذ مختلف ملفات العمل المشترك لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية، وتحفيز بيئة الاستثمار في القطاعات الحيوية، ودعم جهود الحكومة في تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

واستهدفت اللقاءات توسيع نطاق الضمانات المتاحة في السوق المصرية، وزيادة الآليات التمويلية للقطاع الخاص، بما يتسق مع رؤية مصر لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحقيق نمو مستدام.

وحرصت المشاط، على عرض رؤية مصر التنموية والمؤشرات الإيجابية على صعيد الاقتصاد المصري وسعي الدولة للتحول نحو القطاعات القابلة للتداول والتجارة والتصدير، حيث عقدت اجتماعًا موسعًا مع مجموعة «جيفريز العالمية» وعدد كبير من المستثمرين الدوليين، لعرض أبرز مؤشرات وتطورات الاقتصاد المصري، كما عرضت تطورات الاقتصاد المصري ونتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي يجري تنفيذه منذ مارس ٢٠٢٤.

وعقدت الوزيرة، اجتماعًا مع إيلينا فلوريس، المدير العام للشئون الاقتصادية والمالية بالمفوضية الأوروبية، لمناقشة إجراءات تنفيذ المرحلة الثانية من آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة (.

كما شاركت المشاط، في جلسة رئيسية نظمتها مجموعة البنك الدولي، حول «الوظائف.. السبيل إلى الرخاء»، وذلك ذلك بحضور أجاي بانجا، رئيس البنك الدولي، كما شاركت في جلسة نقاشية بعنوان «الاستثمار في المستقبل: تعبئة التمويل من أجل الوظائف والمهارات في إطار الانتقال المناخي»، والتي تناقش دور العمل المناخي في قيادة التقدم التكنولوجي، والحد من المخاطر، وتعزيز كفاءة الاقتصاد.

كما شهدت الاجتماعات، المشاركة في حدث خاص حول الحماية الاجتماعية، تحت عنوان «الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس وابتكارات لحماية الأفراد»، وتناولت الدكتورة رانيا المشاط، التجربة المصرية في تنفيذ برنامج الحماية الاجتماعية الرائد «تكافل وكرامة» على مدار ١٠ سنوات، ويأتي ذلك في ضوء الشراكة الوثيقة بين جمهورية مصر العربية ومجموعة البنك الدولي، والدور الفاعل للبنك في تمويل العديد من المشروعات الحيوية في القطاعات المختلفة، من بينها الحماية الاجتماعية، والبنية التحتية.

وفي سياق الاجتماعات، التقت «المشاط»، ثارمان شانموجاراتنام، رئيس دولة سنغافورة، حيث شهد اللقاء التأكيد على العلاقات القوية التي تجمع مصر، ودولة سنغافورة ضمن فعاليات منتدى تمويل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بنيويورك..

رسائل مصرية

ووجهت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ، رسائل متعددة ، خلال مشاركتها في حوار وزاري رفيع المستوى حول «خفض تكاليف التمويل وتعزيز حلول الديون الموجهة نحو التنمية»، وذلك ضمن فعاليات منتدى تمويل التنمية الذي نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، بنيويورك، في إطار الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المقرر انعقاده بإشبيلية الإسبانية يونيو المقبل.

و أكدت الدكتورة رانيا المشاط، أهمية التعاون مع مختلف الأطراف الوطنية، وكذلك التعاون مع الشركاء الدوليين، لدعم تحقيق أهداف التنمية، لافتة إلى ضرورة أن تكون الدول واضحة في إعلان برامج الإصلاح الخاصة بها، بما يُعزز المصداقية، وهو ما يساهم في خفض تكاليف التمويل، لأن غيابها يؤدي إلى ارتفاع تلك التكاليف، لذلك، فإن إرسال رسائل واضحة عن الإصلاحات، والتأكيد على إشراك القطاع الخاص، أصبح أولوية قصوى.

وفيما يتعلق بحجم التمويل المطلوب، أشارت إلى أن حجم التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي ضخم للغاية، ولا يمكن جمع هذا التمويل إلا عبر مشاركة حقيقية من القطاع الخاص، لكن هذه المشاركة لن تتحقق إلا إذا وفرت الحكومات بيئة تنافسية واضحة وشفافة تجذب استثمارات القطاع الخاص.

وحول كيفية توفير هذا التمويل، أشارت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إلى أن التطورات الاقتصادية العالمية تسببت في ضيق الحيز المالي خاصة على صعيد التمويلات التنموية الميسرة، موضحة أنه على الرغم من وجود أدوات تمويلية مختلطة ومنح متاحة.

وأضافت أنه من بين التحديات التي تحول دون الاستفادة من التمويل – في كثير من الأحيان – عدم وجود مشروعات جاذبة للتمويلات وهنا يأتي أهمية التعاون وتبادل الخبرات والمعرفة بين الدول والاستفادة من التجارب التنموية القابلة للتكرار، مشيرة إلى نجاح الجهود الوطنية في تدشين برنامج «نوفي»، الذي أصبح نموذجًا للمنصات الوطنية الجاذبة للاستثمارات من خلال مشروعات واضحة ومحفزة للقطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالجهود الوطنية على صعيد الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، أكدت التزام الحكومة بالمضي قدمًا في مسار الإصلاح الاقتصادي والوضوح فيما يتعلق بمشروعات التعاون الإنمائي، وكذلك فجوات تمويل أهداف التنمية المستدامة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، مؤكدة أن مصر ترتبط بعلاقات وثيقة ومميزة مع مؤسسات التمويل الدولية وشركاء التنمية بما يمكنها من تعظيم الاستفادة من موارد التمويل التنموي والدعم الفني.

وانتقلت «المشاط»، للحديث حول ارتفاع الديون الذي أصبح تحديًا يواجه الكثير من الدول النامية خاصة دول قارة أفريقيا، وأصبحت تستهلك جزءًا كبيرًا من الموارد المالية لسداد الفوائد، مشيرة إلى أنه للتغلب على تلك المشكلات فمن الضروري زيادة جهود حشد الموارد المحلية، من خلال تطوير أسواق المال، وزيادة استثمارات القطاع الخاص، وتعظيم الاستفادة من الأصول، فضلا عن المضي قدمًا في تنفيذ الإصلاحات التي تُسهم في خفض تكلفة التمويل، ودفع مسيرة التنمية.

وأوضحت أن مصر قامت على مدار السنوات الماضية، بتعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي من أجل التوسع في برامج مبادلة الديون مع الشركاء الثنائيين، وإعادة توجيه مقابل تلك الديون لمشروعات ذات أثر تنموي وفي قطاعات متعددة، مشيرة إلى أن آلية مبادلة الديون أصبحت أداة مبتكرة تُسهم في تخفيف أعباء الديون على الدول، وكذلك تحسين التصنيف الائتماني لافتة إلى أنه مع التطورات العالمية الحالية، يمكننا القول إن هناك قبولًا أكبر لفكرة مبادلة أو إعادة هيكلة الديون بشكل عام، حيث أصبحت الأسواق أكثر تقبلا لهذه الأدوات مقارنةً بالماضي.

وأكدت المشاط، على أهمية استمرار الحكومات في دفع أجندات الإصلاح بكل وضوح وشفافية، أكثر من أي وقت مضى، وهناك العديد من الإصلاحات المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية التي يمكن أن تفتح مجالًا ماليًا أكبر، مؤكدةً أن المؤسسات المالية الدولية والبنوك التنموية متعددة الأطراف تظل شريكًا أساسيًا في حشد التمويل الميسر، خصوصًا للقطاع الخاص، شريطة جاهزية المشروعات ووضوح الخطط، كما أن مبادلات الديون الثنائية أثبتت فاعليتها.

وفي تصريحات لها لفتت الدكتورة رانيا المشاط، إلى تزايد حدة التوترات التجارية وحالة عدم اليقين والتي أدت إلى قيام صندوق النقد الدوليّ بخفض إضافي في توقعات النمو العالميّ، مع خسائر محتملة أكبر في حال استمرار التصعيد، مما يزيد من المخاطر المحيطة بالتعافي الاقتصادي العالمي، وذلك مقارنة بتوقعات شهر يناير ٢٠٢٥.

أما فيما يتعلق بتوقعات نمو الاقتصاد المصري، فأشارت الدكتورة رانيا المشاط إلى أن مصر شهدت مراجعة إيجابية لتوقعات نموها لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، حيث تعكس هذه التطورات الإيجابية التقدم في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي طبقا للصندوق.

لقاءات وزير المالية

بدوره ، التقي وزير المالية أحمد كوجك، على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين، واجتماعات مجموعة العشرين بواشنطن، عددا من نظرائه بمجموعة العشرين وممثلي كبرى المؤسسات الاقتصادية والمالية والبنوك الدولية، حيث تم التباحث حول الأوضاع الراهنة لهيكل الاقتصاد العالمي، وتأثيرها على تدفقات الاستثمار والتجارة وجهود التنمية بالبلدان النامية والأفريقية.

وأشار "كجوك" في تصريحات له إلى أنه لمس خلال هذه اللقاءات نظرة متفائلة وجيدة للغاية تجاه السوق المصرية بين مختلف فئات المستثمرين؛ نظرًا لتحسن الأوضاع والمؤشرات الاقتصادية، وقدرة الاقتصاد المصري على مواجهة التحديات.

وأكد وزير المالية، أن المؤشرات الاقتصادية لمصر شهدت تحسنًا كبيرًا، موضحًا أن السياسات المالية انتهجت مسارًا مختلفًا، يرتكز على التوازن بين استمرار الانضباط المالى، والتأثير القوى فى دفع النمو الاقتصادى من خلال القطاع الخاص.

وقال «كجوك»، إن تحفيز الإنتاج والتصدير والتصنيع والسياحة يحتل أولوية متقدمة فى الموازنة الجديدة للعام المالى المقبل ٢٠٢٥/ ٢٠٢٦، لافتًا إلى أن جوهر الإصلاحات الضريبية والجمركية أصبح يعتمد على بناء الثقة والشراكة واليقين مع مجتمع الأعمال، حيث نعمل على توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز الامتثال الطوعى من خلال حزم من التيسيرات الجاذبة لمولين جدد.

وأوضح أن نتائج الأداء المالى فى ٩ أشهر «مشجعة وطموحة»، وتعكس الإمكانيات الكبيرة للاقتصاد المصرى، مشيرًا إلى أن هناك فرصًا استثمارية واعدة فى الاقتصاد المصرى للقطاع الخاص المحلى والأجنبى، وأن الدولة المصرية تحشد كل قدراتها الاقتصادية لجذب المزيد من تدفقات الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد أعادت الحكومة ترتيب الأولويات والمستهدفات الاقتصادية لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى إقليميًا ودوليًا.

وتابع: «إننا ندرك حجم التحديات الاقتصادية، ونتعامل بمرونة كبيرة لتخفيف أعباء الإنتاج والتصنيع والتصدير، ونتطلع إلى تعظيم وزيادة حجم الاستثمارات الأمريكية فى العديد من القطاعات الحيوية، ونستهدف نقل التكنولوجيا المتطورة» .

وأضاف الوزير أن الدولة تتبنى رؤية طموحة تستهدف الاستمرار فى تعزيز مسار الانضباط المالى من خلال استكمال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، وأننا نعمل على تعظيم العوائد الاستثمارية بمبادرات محفزة ونظم ضريبية وجمركية ميسرة وداعمة لمناخ الأعمال.

وأوضح الوزير أن «نتائج الأشهر التسعة الماضية تعكس قدرة الدولة المصرية على تحقيق مستهدفاتها الاقتصادية والمالية، حيث حققنا فائضًا أوليًا ٢.٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وتراجع العجز الكلى إلى ٦.٣٪» .

لقاءات محافظ "المركزي"

كذلك عقد حسن عبدالله، محافظ البنك المركزى، على هامش مشاركته فى اجتماعات الربيع لمجلس محافظى صندوق النقد والبنك الدوليين، عددا من اللقاءات ، بينها لقاء مع نايجل كلارك، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولى، لبحث أوجه التعاون المشترك بين الجانبين وتطورات المؤشرات الكلية للاقتصاد المصرى، وذلك فى ضوء برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تنفذه مصر بالتعاون مع صندوق النقد الدولى.

وأعرب نائب المدير العام لصندوق النقد الدولى عن تقديره لإدارة مصر للملف الاقتصادى فى مواجهة الصدمات الخارجية المتعددة، كما أثنى على التزام الحكومة المصرية بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

من جانبه قال الدكتور عمرو صالح أستاذ الاقتصاد السياسي مستشار البنك الدولي سابقا إن مصر شاركت بقوة في اجتماعات الربيع من خلال استعراضها لبرنامجها الإصلاحي الاقتصادي وسياستها المالية والإصلاحات التشريعية التي قامت بها من أجل زيادة فرص الاستثمار بها لافتا إلى أن مصر لها باع طويل وخبرة كبيرة في التعامل مع صندوق النقد والبنك الدوليين كأكبر مؤسسات مالية في العالم.

وأوضح أيضا أن اجتماعات الربيع مهمة جدا ومشاركة مصر بها له دلالة كبيرة على قوة ومكانة مصر الاقتصادية والاستثمارية حيث لا تشارك كل الدول باجتماعات الربيع موضحا أن هذه الاجتماعات يحضرها ٣٠٠٠ شخص من خبراء المال والاقتصاد ووزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية على مستوى العالم.

وأشار الخبير الاقتصادي عمرو صالح إلى أهمية استغلال مصر لهذا الحدث في زيادة فرصها الاستثمارية خاصة بعد اشتعال الحرب التجارية بين أمريكا والصين حيث على مصر وضع الخطط المدروسة لجذب الاستثمارات الصينية والآسيوية لها بعد حربها مع الولايات المتحدة الأمريكية وفتح أسواق خارجية لها في الأسواق الصينية.

ناصر ..

وزير المالية : نظرة متفائلة وجيدة للغاية تجاه السوق المصرية بين مختلف فئات المستثمرين في لقاءات واشنطن

بعد تحذيره من التسرع في خفض الفايدة

صندوق النقد يثير الشكوك حول توجهات السياسة النقدية في مصر لمزيد من التيسير النقدي

دعا صندوق النقد الدولي الحكومة المصرية إلى توخي الحذر عند اتخاذ أي خطوات إضافية لخفض أسعار الفائدة، مؤكدًا أن مثل هذه الإجراءات يجب أن تتم في ظل متابعة دقيقة للتطورات الاقتصادية العالمية، خاصة في ظل حالة عدم اليقين الناتجة عن التوترات التجارية والرسوم الجمركية التي أعاد فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب.

تحذير من التضخم

وقال جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد، إن أي خفض إضافي في أسعار الفائدة يجب أن يكون مدروسًا، لتفادي عودة التضخم مرة أخرى، مشددًا على ضرورة الحفاظ على استقرار الأسعار عند مستويات منخفضة لا تتجاوز خانة واحدة.

وكان البنك المركزي قد خفّض أسعار الفائدة الشهر الماضي للمرة الأولى منذ نحو خمس سنوات، بعدما تراجع معدل التضخم السنوي إلى ١٣,٦٪ في مارس، وهو أقل من نصف المستوى القياسي الذي بلغه في سبتمبر ٢٠٢٣.

توقعات بمزيد من الخفض

رغم تحذيرات الصندوق، لا تزال العديد من المؤسسات المالية تتوقع أن تخفض مصر أسعار الفائدة بشكل كبير خلال عام ٢٠٢٥، إذ تشير التقديرات إلى إمكانية خفض يتراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ نقطة أساس، خاصة مع تراجع التضخم واستقرار الاقتصاد نسبيًا.

وكانت مصر قد رفعت أسعار الفائدة بشكل متكرر بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ في محاولة للسيطرة على موجات التضخم، وسط أزمات اقتصادية عالمية ومحلية، منها تداعيات الحرب في أوكرانيا وتراجع العملة المحلية. ومع بداية ٢٠٢٤، بدأت مؤشرات التراجع تظهر، ما دفع المركزي لبدء التيسير النقدي تدريجيًا.

وخلال الأسبوع الماضي ، توقع رئيس البنك الأهلي المصري ورئيس اتحاد المصارف العربية محمد الأتربي، المزيد من الخفض في أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة، واصفًا قرار البنك المركزي الأخير بالخفض بأنه صائب ومتوقع، لما له من أثر جيد على الاستثمار والمستثمرين من خلال تخفيف أعباء التمويل، وعلى الدولة أيضًا باعتبارها مقترضة.

وأشار الأتربي في تصريحات لـ- على هامش أعمال المؤتمر المصرفي العربي السنوي لاتحاد المصارف العربية لعام ٢٠٢٥ إلى أن انخفاض معدلات التضخم، التي وصلت إلى حوالي ١٤٪ بعد أن تجاوز ٣٠٪، يمهد الطريق للبنك المركزي، الذي يستهدف في الأساس التضخم، للقيام بتخفيضات أخرى في أسعار الفائدة طالما أن التضخم ينخفض بشكل تدريجي.

وأكد أن معالجة التضخم هي الأهم لما له من تأثير على المودعين و المدخرات وعلى الدولة بشكل عام.

وفيما يتعلق بتأثير خفض أسعار الفائدة الأخير على ربحية البنوك المصرية، أوضح الأتربي أن البنوك الوطنية، مثل البنك الأهلي وبنك مصر، سيكون لخفض الفائدة تأثير على الربحية، خاصة وأن الشهادات مرتبطة بمدد زمنية. ومع ذلك، أكد أن البنوك الوطنية لديها القدرة على استيعاب هذه الخسائر وتحقيق أرباح من أنشطة أخرى، مشددًا على دورها في تنشيط المنتجات الأخرى الخاصة بالبنك الأهلي.

الاقتصاد المصري يُظهر أداءً جيداً

و كشف جهاد أزعور، أن قناة السويس خسرت نحو ٦ مليارات دولار نتيجة التوترات الأمنية في البحر الأحمر.

وقال أزعور، إن هذه التطورات دفعت إلى مراجعة حجم البرنامج التمويلي مع مصر، ليُرفع من ٣ مليارات إلى ٨ مليارات دولار العام الماضي.

وأكد، أن الاقتصاد المصري يُظهر أداءً جيداً في عدد من المؤشرات، حيث يشهد نمواً متصاعداً وتراجعا في معدلات التضخم، مع مرونة فعلية في سعر الصرف. لكنه شدد في الوقت ذاته على أهمية تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية، لا سيما في ما يتعلق بإصلاح القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص.

وأوضح، أن على الدولة أن تلعب دوراً داعماً وليس منافساً للقطاع الخاص، من خلال جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، وإشراك القطاع الخاص في إدارة بعض المرافق الحكومية، بهدف تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل، مع تخفيف الضغوط على المالية العامة.

وأشار أزعور إلى أن مستوى الدين العام في مصر لا يزال مرتفعاً، ما يتطلب تحسين إدارة الدين وتقليل كلفته، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة.

وكان صندوق النقد الدولي قد توقع ارتفاع احتياطي مصر من النقد الأجنبي بنسبة ١٦٪ خلال السنوات الخمس المقبلة، ليصل إلى ٧٣ مليار دولار، مقارنة بـ ٤٤,٩ مليار دولار في العام المالي الحالي.

ووفقًا لتقرير «الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا»، يُتوقّع أن يرتفع الاحتياطي الأجنبي لمصر إلى ٤٩ مليار دولار في العام المالي المقبل، بزيادة قدرها نحو ٥ مليارات دولار.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، توقّع صندوق النقد أن ترتفع صادرات مصر من السلع والخدمات إلى ١٠٣,٥ مليار دولار بحلول العام المالي ٢٠٣٠، في حين يُنتظر أن تسجل الواردات ١٤٢,٦ مليار دولار في نفس العام.

وقدّر الصندوق صادرات العام المالي الحالي بـ ٦٣,٧ مليار دولار، مع توقع زيادتها إلى ٧٤ مليار دولار في العام المالي المقبل، بينما من المنتظر أن ترتفع الواردات من ٩٨,٧ مليار دولار حاليًا إلى ١٠٤,٤ مليار دولار العام المقبل.

وفيما يخص الحساب الجاري، توقع الصندوق تراجع عجزه بنسبة ٣٠٪ خلال العام المالي المقبل، ليصل إلى ١٤,٢ مليار دولار، مقارنة بـ ٢٠,٢ مليار دولار بنهاية العام المالي الحالي.

ويُعد الحساب الجاري مقياسًا للفارق بين صادرات مصر من السلع والخدمات وما تستورده، بالإضافة إلى تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

كما رجّح الصندوق أن يصل حجم الاقتصاد المصري إلى ٥٨٦,٩ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، ليحافظ على مكانته كثالث أكبر اقتصاد عربي.

وفي سياق متصل، عدّل صندوق النقد توقعاته لعجز الموازنة المصرية خلال العام المالي الحالي، ليرتفع إلى ١٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بتقديراته السابقة البالغة ١٠,٦٪ في مارس الماضي.

وتوقّع التقرير أن يبدأ العجز في التراجع التدريجي خلال السنوات المقبلة، ليسجل ١٠,١٪ في العام المالي المقبل، و٧,٦٪ في العام الذي يليه، قبل أن ينخفض إلى ٣,٤٪ بحلول عام ٢٠٢٩-٢٠٣٠.

كما رفع الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد المصري خلال العامين الماليين الحالي والمقبل بنسبة ٠,٢٪، لتصل إلى ٣,٨٪ و٤,٣٪ على التوالي، مقارنة بتقديرات يناير الماضي التي بلغت ٣,٦٪ و٤,١٪.

وتتوافق هذه التقديرات مع توقعات الحكومة المصرية التي ترجّح نموًا قدره ٤٪ في العام المالي الحالي و٤,٥٪ في العام المالي المقبل.

مصر تتقدم بطلب لاستضافة اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي لعام ٢٠٢٩

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء اجتماعا ، الأسبوع الماضي- بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، بشأن تنسيق الجهود والاستعدادات اللازمة لتقديم مصر ملف استضافة اجتماعات صندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين عام ٢٠٢٩، وذلك بحضور حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي، والدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وأحمد كجوك، وزير المالية، وياسر صبحي، نائب وزير المالية للسياسات المالية، وعدد من المسئولين.

واستهل رئيس الوزراء الاجتماع بالإشارة إلى أن اجتماع اليوم يأتي لبحث الاستعدادات الخاصة باستضافة مصر للاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢٩، وذلك بناءً على مذكرة واردة من حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي والوزراء المعنيين بشأن استضافة مصر لهذه الاجتماعات.

وخلال الاجتماع، أوضحت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن كلاً من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يحرصان تاريخيًا على عقد اجتماعاتهما السنوية معًا، مضيفة أنه منذ عام ١٩٥٣ قرر مجلس المحافظين، حرصا على الكفاءة والحفاظ على الطابع الدولي للمؤسستين، عقد هذه الاجتماعات خارج واشنطن مرة كل ثلاث سنوات.

وتابعت الوزيرة: تقدّمت مصر لاستضافة الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أبريل الجاري بطلب لاستضافة هذه الاجتماعات السنوية عام ٢٠٢٩.

وقالت الدكتورة رانيا المشاط إن عقد الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يتم عادة في شهر أكتوبر، حيث يشارك خلال الاجتماعات السنوية نحو ١٢٠٠٠ مشارك من وزراء المالية والتعاون الدولي، ورؤساء البنوك المركزية، والمؤسسات المالية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والإعلامية من ١٩٠ دولة.

وأضافت أنه خلال أسبوع الاجتماعات السنوية، يُعقد أكثر من ١٠٠٠ اجتماع وفعالية رسمية وثنائية، إلى جانب ندوات ومؤتمرات صحفية حول قضايا الاقتصاد العالمي.

وأوضحت "المشاط" أنه لضمان نجاح الاجتماعات يتعاون فريقا الصندوق والبنك عن قرب مع الدولة المستضيفة لتقييم المرافق والنقل والتأشيرات وغيرها، وفق دليل مُعد بناءً على الخبرات السابقة.

وفي ختام الاجتماع، وجّه رئيس الوزراء بتشكيل مجموعة عمل لتجهيز الملف الخاص باستضافة مصر للاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢٩.

المصرف المتحد يرعى منتدى «إيد في إيد» لتوظيف ذوي الهمم بالتعاون مع روتاري مصر

شارك المصرف المتحد في رعاية منتدى "إيد في إيد" لتوظيف ذوي الهمم، بالتعاون مع روتاري مصر لخدمة المجتمع وذوي الهمم. تأتي هذه المشاركة في إطار جهود المصرف الكبيرة لدعم وتمكين ذوي الهمم ودمجهم الفعال في سوق العمل، تعزيزًا للاستدامة وتحقيقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠.

شهد المنتدى حضورًا واسعًا من أصحاب الهمم الذين سجلوا للاستفادة من الفرص المتاحة، بما يتناسب مع إمكانياتهم.

وقدّم فريق المصرف المتحد عرضًا شاملًا للخدمات والمنتجات المصممة خصيصًا لهذه الفئة، إضافة إلى حزم خدمات تهدف إلى توسيع قاعدة الشمول المالي.

أعرب المصرف المتحد عن أن مشاركته في المنتدى تنبع من إيمانه العميق بدوره الاجتماعي نحو تأهيل وتمكين ذوي الهمم لسوق العمل، عبر توفير فرص التوظيف والتدريب المناسبة لإمكانياتهم وطموحاتهم، بما يفتح أمامهم آفاقًا جديدة نحو مستقبل واعد وتمكين اقتصادي حقيقي.

محور الخدمات البنكية لذوي الهمم بفروع المصرف المتحد

فروع مجهزة لخدمة ذوي الهمم

خصص المصرف المتحد ٨ فروع لخدمة ذوي الهمم في محافظات: القاهرة، الجيزة، دمياط، بورسعيد، والعلمين الجديدة.

تأهيل الفروع ببنية تحتية متطورة تضمن سهولة الحركة داخل الفروع وخارجها .

تدريب وتأهيل الموظفين

تدريب أكثر من ١٤٠ موظف خدمة عملاء على استخدام لغة الإشارة لضمان التواصل الفعّال مع العملاء من ذوي الهمم.

تيسير الوصول للمعلومات البنكية

طباعة الأوراق والمستندات بطريقة برايل لضمان شفافية ووضوح الشروط والخدمات.

توفير مواد إعلامية مرئية وصوتية بلغة الإشارة لتسهيل التواصل المستمر.

حلول مصرفية مخصصة

إصدار البطاقات البنكية بأحرف وأرقام بارزة لتسهيل التعامل عليها.

إتاحة جميع الخدمات الرقمية عبر حزمة «بنكك على الخط»، التي تشمل:

المحفظة الرقمية

الإنترنت البنكي

الموبايل البنكي

خدمات دعم مستمرة

دعم فني مخصص عبر مركز الاتصال للعملاء من ذوي الهمم.

خدمات التليفون البنكي الصوتي لتسهيل التعاملات البنكية.

توفير ٢٣ ماكينة صراف آلي متخصصة منتشرة في محافظات الجمهورية.

عروض مصرفية متنوعة

طرح مجموعة من المنتجات البنكية المتكاملة، تشمل:

الحسابات بجميع أنواعها

التمويلات الشخصية

التمويل العقاري لإسكان محدودي ومتوسطي الدخل

شهادات وأوعية ادخارية متميزة بالعملات المحلية والأجنبية.

التوعية والتثقيف المالي

تنظيم حملات لنشر ثقافة الشمول المالي في ثلاث محافظات: الدقهلية، دمياط، القاهرة.

تعاون متجدد بين المصرف المتحد وروتاري مصر

جدير بالذكر أن منتدى توظيف ذوي الهمم "إيد في إيد" يعد ثاني تعاون بين المصرف المتحد وروتاري مصر، ويأتي ضمن جهود دعم المجتمع وخلق بيئة عمل أكثر شمولًا وعدالة لذوي الهمم.

البنك الزراعي المصري يوقع بروتوكول تعاون لتمويل صغار المربين لشراء رؤوس الماشية المحسنة وراثيا بعائد ٥ ٪ ولمدة ٥ سنوات

في إطار حرص البنك الزراعي المصري على تنمية الثروة الحيوانية وتحفيز صغار المربين لشراء رؤوس الماشية المحسنة وراثيًا، وقع البنك بروتوكول تعاون مع شركة العمار لتنمية الثروة الحيوانية.

يهدف البروتوكول إلى تسهيل تمويل سكان الريف لشراء وتربية رؤوس ماشية عالية الإنتاجية بفائدة مدعمة تبلغ ٥٪، دعمًا لتوجهات الدولة في تطوير الثروة الحيوانية، تنفيذًا في إطار حرص البنك الزراعي المصري على تنمية الثروة الحيوانية وتحفيز صغار المربين لشراء رؤوس الماشية المحسنة وراثيًا، وقع البنك بروتوكول تعاون مع شركة العمار لتنمية الثروة الحيوانية. لتوجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي بضرورة الاعتماد على سلالات جديدة ذات إنتاجية مرتفعة من اللحوم والألبان.

شهد مراسم توقيع البروتوكول سامي عبد الصادق، القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، ومجدي عبد العظيم، الرئيس التنفيذي لشركة العمار لتنمية الثروة الحيوانية، بحضور عدد من قيادات البنك والشركة.

وقد وقع البروتوكول كل من إيهاب منير، رئيس مجموعة تطوير الأعمال بالبنك، ومحمود مجدي، رئيس مجلس إدارة الشركة.

بموجب البروتوكول، يوفر البنك الزراعي المصري تمويلًا ميسرًا لصغار المربين والمزارعين لشراء رؤوس الجاموس والأبقار المحلية الحلاب بعائد متناقص ٥٪، مع قسط شهري لا يتجاوز ألف جنيه على مدار خمس سنوات، وسداد باقي المبلغ بأقساط سنوية.

كما يمنح البروتوكول فترة سماح تصل إلى ١٢ شهرًا مع بداية التمويل، لتخفيف الأعباء عن المربين. وتلتزم شركة العمار بتوريد من ١٠٠ إلى ١٥٠ رأس ماشية شهريًا، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والبيطري طوال فترة التمويل.

أكد سامي عبد الصادق أن هذا البروتوكول يمثل بداية لسلسلة من الشراكات مع شركات وموردي الثروة الحيوانية بمختلف المحافظات، تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية لدعم صغار المزارعين والمربين.

وأضاف أن البنك الزراعي انتهج سياسات تمويل جديدة تقوم على ربط الإقراض بالإنتاج، عبر التمويل العيني المرتبط بشراء رؤوس الماشية من الموردين المعتمدين لضمان الاستفادة المثلى من التمويل.

أوضح عبد الصادق أن البنك قدم تسهيلات متميزة للمربين، منها سعر عائد منخفض ٥٪، وأقساط شهرية ميسرة، وفترات سداد تصل إلى خمس سنوات، بالإضافة إلى عام كامل كفترة سماح، مؤكدًا أن هذه التسهيلات تهدف إلى دعم صغار المربين وزيادة حجم قطيع الثروة الحيوانية، بما يسهم في تقليل الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم ومنتجات الألبان.

إشادة من شركة العمار بالتعاون مع البنك الزراعي

من جانبه، أعرب مجدي عبد العظيم، الرئيس التنفيذي لشركة العمار لتنمية الثروة الحي

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • الاحد ١٠ مارس ٢٠٢٤ • العدد ٧٣٥

طلعت مصطفى تعلن تفاوضها على تنفيذ مشروع في العراق بمبيعات متوقعة ١٧ مليار دولار

كشفت مجموعة طلعت مصطفى القابضة، عن بعض المؤشرات المالية لمشروعها الجديد في العراق، والذي وصلت إلى مرحلة متقدمة من المفاوضات مع الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق، حيث يمتد المشروع على مساحة ١٤ مليون متر مربع في جنوب غرب بغداد، ويتوقع أن يحقق إجمالي مبيعات في حدود ١٧ مليار دولار أمريكي، ودخل سنوي متكرر يتجاوز ١,٥ مليار دولار أمريكي سنويا عند اكتماله.

وتستهدف مجموعة طلعت مصطفى، من مشروعها الجديد في العراق، تعزيز قدرات المجموعة في مجال توليد العملات الأجنبية واسترداد محفظة الدخل، والتحوط من عوائد المستثمرين ضد تقلبات العملة المحلية، وترسيخ مكانة المجموعة كمصدر رائد للخدمات العقارية والسياحية في المنطقة.

مصر علي أبواب المنافسة للاستثمار في اقتصاديات الفضاء

معلومات الوزراء: توقعات بارتفاع حجم سوق اقتصاد الفضاء العالمي لـ1,8 تريليون دولار بحلول عام 2035

أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تحليلا جديدا حول "اقتصاد الفضاء"، تناول من خلاله مفهوم اقتصاد الفضاء، واستخدامات النظم الفضائية في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الاستثمارات العالمية في مجال اقتصاد الفضاء، وعرض لتجربة نموذج عالمي رائد في مجال اقتصاد الفضاء، والتطورات الحديثة لمصر في مجال اقتصاد الفضاء، وفرص نمو هذا الاقتصاد، حيث أشار المركز إلى أن اقتصاد الفضاء أصبح أحد أبرز المجالات الواعدة التي تجذب اهتمام الدول والشركات على حد سواء؛ فلم يعُد الفضاء حكرًا على الاستكشافات العلمية أو الأغراض العسكرية فقط، بل تحول إلى سوق استثمارية ضخمة تتضمن فرصًا هائلة للنمو الاقتصادي والابتكار؛ مما جعل هذا القطاع يشهد تطورات هائلة، خاصة مع تزايد الاستثمارات العالمية الموجهة إلى هذه السوق، وتوافر العديد من فرص النمو مستقبلا.

نظم فضائية

وذكر التحليل أن أبرز المجالات التي تُستخدَم فيها النظم الفضائية ما يلي:

- تغير المناخ: حيث يوجد أكثر من ١٦٠ قمرًا صناعيًا حول الأرض لمراقبة وتقييم آثار الاحتباس الحراري والكشف عن الأنشطة السلبية، مثل: القطع غير القانوني للأشجار، وتستخدم وكالة ناسا الفضائية أداة مثبتة على قمرها الصناعي «Aqua» لمراقبة التغيرات البيئية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمياه المحيطات وبخار الماء والسحب والجليد البحري واليابسة وهطول الأمطار، وذلك منذ أكثر من ٢٠ عامًا. كما توفر الأقمار الصناعية الأخرى معلومات يمكن أن تساعد الدول على اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن حرائق الغابات وتآكل السواحل وغيرها من الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ.
- الأمن الغذائي: تستخدم بيانات الأقمار الصناعية بشكل متزايد لرصد نمو المحاصيل والتهديدات المحتملة للمحاصيل، مثل: الجفاف أو الحشرات، ويستخدم مشروع SERVIR، وهو شراكة بين ناسا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بيانات صادرة من الأقمار الصناعية لتصوير الأرض والتقنيات الجغرافية المكانية؛ من أجل مساعدة الدول على معالجة قضايا متعددة، من بينها قضية نقص الغذاء.
- الأمن القومي: من خلال استخدام صور الأقمار الصناعية والبيانات للحصول على معلومات استخباراتية ذات قيمة، مثل معلومات عن حركة القوات أو تركيب أنظمة الأسلحة.
- الخدمات: مثل: الملاحة والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية وإدارة الكوارث، وهي خدمات أساسية في قطاعات مثل: الطيران، والنقل البحري، والخدمات المالية، والعمليات العسكرية.
- استخراج الموارد الفضائية: حيث أدت ندرة الموارد على كوكب الأرض إلى توجيه الاهتمام نحو استكشاف إمكانية استخراج الموارد الأرضية من خارج الكوكب؛ مما يمثل مرحلة تحويلية في استخدام الفضاء.

استثمارات

وعن الوضع الحالي للاستثمارات العالمية في اقتصاد الفضاء، فقد أشار التحليل إلى أن الاستثمارات الموجهة إلى الفضاء على مستوى العالم شهدت تطورًا سريعًا منذ إطلاق أول قمر صناعي إلى الفضاء عام ١٩٥٧، والتي ظهرت ملامحها في الانتشار السريع للدول بالفضاء عبر الأقمار الصناعية، والزيادات السريعة للموازنات الحكومية الموجهة إلى الفضاء خلال السنوات الأخيرة، حتى بات من المتوقع ارتفاع حجم سوق اقتصاد الفضاء العالمي إلى ١,٨ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٥. ويمكن الوقوف على الوضع الحالي للاستثمارات العالمية في اقتصاد الفضاء من خلال المؤشرات التالية:

- تطور عدد الدول التي لديها أقمار صناعية في المدار: بدء إطلاق أول قمر صناعي إلى الفضاء (سبوتنيك ١) عام ١٩٥٧. ومنذ ذلك التاريخ، شهد عدد الدول التي أطلقت الأقمار الصناعية تزايد مستمرًا. ففي خلال الفترة (١٩٥٧ - ٢٠٢٣)، ارتفع عدد الدول التي أطلقت أقمار صناعية جديدة في المدار من دولة واحدة عام ١٩٥٧ إلى ٥١ دولة عام ٢٠٠٨، وصولًا إلى ٩٦ دولة عام ٢٠٢٣. وفي عام ٢٠٢٣، ارتفع إجمالي عدد الدول التي أطلقت أقمار صناعية في المدار بشكل مستقل دون الاعتماد على مساعدات خارجية إلى ١٢ دولة، مقابل دولة واحدة عام ١٩٥٧ و١٠ دول عام ٢٠٠٨. ويحلول نهاية عام ٢٠٢٢، ارتفع عدد الأقمار الصناعية العاملة في مدار حول الأرض إلى ما يقرب من ٦٧٠٠ قمر صناعي، وهو ما يعادل ضعف عدد الأقمار الصناعية المسجلة في عام ٢٠٢٠، وعليه، يعكس هذا التطور الملحوظ زيادة اعتماد الدول على الفضاء واستخداماته المختلفة عبر الزمن؛ مما يمهد الطريق إلى استخدامات أكثر تنوعًا وابتكارًا للفضاء.
- الميزانيات الحكومية الموجهة إلى مشروعات الفضاء: تُعد الجهات الحكومية حول العالم هي الجهات الممولة والعملاء الرئيسون للأنشطة الفضائية المختلفة؛ حيث تستغل هذه الجهات القدرات الفضائية لتلبية احتياجاتها في مجالات مختلفة، مثل: الدفاع، وإدارة الكوارث، وحماية البيئة، بالإضافة إلى دعم استكشاف الفضاء، كما تعمل الجهات الحكومية بتمويل عمليات البحث والتطوير التي تقوم بها الوكالات الحكومية في الداخل أو الاستعانة بمصادر خارجية من الجهات الأكاديمية والتجارية الخارجية لتحقيق أهدافها.

محطات مصرية

أما عن التطورات الحديثة لمصر في مجال اقتصاد الفضاء؛ فقد أشار تحليل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى أن مصر لم تكن بمنأى عن التطورات العالمية السريعة في مجال الفضاء واستغلال إمكاناته؛ حيث تمثلت أبرز المحطات المصرية في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة فيما يلي:

-إنشاء وكالة الفضاء المصرية في أغسطس ٢٠١٩، وذلك بموجب القانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٨ الذي يهدف إلى إنشاء ونقل تطوير تكنولوجيا الفضاء والتوطين والقدرات الذاتية لبناء وإطلاق الأقمار الصناعية من الأراضي المصرية.

-إطلاق القمر الصناعي "مصر سات ٢" من قاعدة إطلاق (تيوتشان) بمدينة تيا أكوان بالصين في ٤ ديسمبر ٢٠٢٣، وذلك في إطار اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي بين مصر والصين، وهو يخدم أهداف التنمية المستدامة للدولة المصرية من خلال استخدام تكنولوجيا الفضاء في تطوير مجالات حيوية ومنها، على سبيل المثال لا الحصر: الزراعة، واستكشاف الثروات المعدنية، وتحديد مصادر المياه السطحية، ودراسة تأثيرات التغير المناخي على البيئة، بما يسهم في دعم الاقتصاد المصري، حيث أسهم إطلاق ذلك القمر الصناعي في توفير مسح كامل لمصر من خلال مرئياته، وإعداد التخطيط العمراني لعدد من المناطق، وكذلك متابعة ما يتم تنفيذه من مشروعات قومية بمختلف أنحاء الجمهورية في العديد من القطاعات، هذا إلى جانب إسهامه في متابعة حركة الموانئ، والملاحة في قناة السويس، وكذلك تحديد أنواع المحاصيل الزراعية الاستراتيجية وتوزيعها.

فرص مستقبلية

أوضح التحليل أن اقتصاد الفضاء يحمل العديد من فرص النمو المستقبلية، والتي يدلل عليها ما يلي:

-التوقعات بحدوث طفرة في حجم إيرادات سوق الفضاء، لتبلغ ١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠٣٥، مقارنة بـ ٦٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، أي بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ حوالي ١٨٦٪ .

-إطلاق الأمم المتحدة مبادرة اقتصاد الفضاء في عام ٢٠٢٠، وذلك تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي (UNOOSA)، وهي الأولى من نوعها، وهي منصة جديدة مُكلفة بالجمع بين الدول الناشئة وغير المرتادة للفضاء، بهدف تعزيز اقتصاداتها الفضائية؛ حيث تجمع المبادرة الخبرات الداخلية والتبادل بين الأقران مع الدول المرتادة للفضاء لتبادل الرؤى ودراسات الحالة والممارسات الجيدة حول كيفية تنمية اقتصادات فضائية قوية وديناميكية ومستدامة.

محمد محيي الدين

ارتفاع عدد الدول التي أطلقت أقمار صناعية جديدة في المدار من دولة واحدة عام 1957 إلى 96 دولة عام 2023

توقيع مذكرة تفاهم مع «طشقند للوساطة» بأوزبكستان لدعم بيئة الاستثمار في البلدين

استقبل مركز تسوية منازعات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وفداً رفيع المستوى من مركز طشقند للوساطة بجمهورية أوزبكستان، وذلك في إطار جهود تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات المؤسسية.

ووفق بيان، شهدت الزيارة تبادل الرؤى حول أفضل الممارسات في مجالات الوساطة وتسوية المنازعات، كما تم اصطحاب الوفد الأوزبكي في جولة تفقدية للتعرف على منظومة العمل داخل الهيئة وآليات تقديم الخدمات للمستثمرين.

واختُتمت الزيارة بتوقيع دكتورة إيمان منصور، مدير مركز تسوية منازعات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار، وديوربيك كيمسنوف، مدير مركز طشقند لتسوية المنازعات الاستثمارية، مذكرة تفاهم بهدف تعزيز التعاون المؤسسي بما يسهم في دعم بيئة الاستثمار في البلدين.

وتنص مذكرة التفاهم على تبادل الخبرات فيما يخص تحسين بيئة الأعمال، والتوسع في جهود الوساطة باعتبارها الحل الأكثر كفاءة والأقل كلفة لتسوية النزاعات الاستثمارية.

الهيئة العامة للاستثمار تبحث ربط مجتمع الأعمال المصري بقادة الابتكار في الصين

استضافت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أعمال المنتدى المصري الصيني لتعزيز شراكات الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال، لبحث ربط مجتمع الأعمال المصري بقادة الابتكار في الصين.

ضم الوفد الصيني عشرات أساتذة الجامعات وقادة الأعمال من شنغهاي، العاصمة الاقتصادية للصين، بقيادة شونجوان لو، عميد كلية الإدارة بجامعة فودان الصينية، والمدير المؤسس لمركز أبحاث التسويق في جامعة فودان، وعضو مجالس إدارة العديد من الشركات متعددة الجنسيات والشركات الصناعية العملاقة بالصين.

وأكد شونجوان لو على جاهزية مصر لاستقبال استثمارات صينية ضخمة خلال الفترة المقبلة، مشيراً إلى أن جامعة فودان ستستغل روابطها مع مجتمع الأعمال الصيني للترويج للاستثمار في مصر.

باستثمارات ١,٤ مليار جنيه

توقيع اتفاق للتصنيع المحلي لأكياس وقِرَب جمع الدم بالشراكة مع شركة JMS اليابانية الرائدة عالميا

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مراسم توقيع اتفاق مساهمين لإنشاء مصنع بغرض الإنتاج المحلي لأكياس وقِرَب جمع الدم، في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بالعين السخنة، بالشراكة بين الشركة المصرية للاستثمارات الطبية، وشركة JMS اليابانية الرائدة عالميا، وشركة انتر فارم للصناعات الطبية. حيث سيتم ضخ استثمارات بإجمالي ١,٤ مليار جنيه مصري

وحضر مراسم التوقيع الدكتور خالد عبد الغفار، نائب رئيس الوزراء للتنمية البشرية، وزير الصحة والسكان، والفريق كامل الوزير، نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية، وزير الصناعة والنقل، ووليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والدكتور هشام ستيت، رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، والسفير فوميو إيواي، سفير اليابان في مصر، والسفير دومينيك جوه، سفير سنغافورة بالقاهرة.

وقام بالتوقيع على الاتفاق كل من: الدكتور أسامة عبد الباسط، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاستثمارات الطبية، والدكتور أحمد سامي، رئيس مجلس إدارة شركة انتر فارم للصناعات الطبية، وساتو ماسافومي، المدير التنفيذي لشركة JMS اليابانية.

ويأتي هذا الاتفاق في إطار التوجهات الاستراتيجية للدولة المصرية لتعزيز الصناعة المحلية وتوطين صناعات التكنولوجيا الطبية من مستحضرات ومستلزمات وأجهزة طبية، حيث يمثل تفعيلا للإعلان السابق عن إطلاق مشروع لتصنيع أكياس وقِرَب جمع الدم محليا، وتم توقيع اتفاق تعاون مشترك بين كل من الشركة المصرية للاستثمارات الطبية (ECMI) التابعة للهيئة المصرية للشراء الموحد، وشركة JMS اليابانية الرائدة عالميًا في تصنيع أكياس وقِرَب جمع الدم عالية الجودة وغيرها من المستلزمات الطبية، وشركة إنتر فارم المتخصصة في الاستيراد والتصدير والصناعات الطبية والوكيل الحصري لشركة JMS اليابانية، لتصنيع أكياس وقِرَب جمع الدم محليًا بمواصفات عالمية، مما يسهم في تأمين الاحتياجات الصحية وزيادة الصادرات الطبية.

وأكد مدبولي أن هذا المشروع الواعد يعد إحدى ركائز مشروع وطني متكامل تستهدفه الدولة المصرية بدعم من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، لنقل التكنولوجيا المتطورة وتوطين الصناعات في القطاعات الاستراتيجية والحيوية؛ وعلى رأسها الصناعات الدوائية والطبية، التي تمس حياة المواطنين وترتبط بصحتهم.

وثمن رئيس الوزراء الاتفاق لتنفيذ مشروع لإنتاج أكياس وقِرَب جمع الدم محليا، عبر شراكة تحقق التكامل بين القطاعين العام والخاص للنهوض بقطاع الصناعات الطبية بمصر بمختلف أفرعها،من أجل سد احتياجات السوق المحلية وفتح آفاق للتصدير للأسواق المجاورة، وذلك في ضوء الإمكانات المحفزة لتحقيق طفرة حقيقية وبناء قاعدة صناعية طبية مُتكاملة.

وقال الدكتور هشام ستيت، رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد، إن المشروع يهدف إلى ضمان جودة وسلامة نقل الدم وفقا للمعايير العالمية، وتحسين الخدمات الصحية للمرضى، مع تنمية الصناعات الطبية من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة وتوطين الخبرات، ويهدف لتلبية ١٠٠٪ من احتياجات السوق المصرية من أكياس الدم سنويا، مع زيادة الصادرات إلى أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وأضاف أن المشروع يستهدف إنتاج ٧ ملايين قربة بحلول السنة السابعة، منها ٣ ملايين للاستهلاك المحلي، و٤ ملايين للتصدير، بما يُسهم في تعزيز صادرات مصر من المنتجات الطبية ورفع العائد من العملة الأجنبية.

وأوضح أن المصنع سيقام في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بالعين السخنة على مساحة ٧ آلاف متر مربع، تشمل مناطق إنتاج مُعقمة، ومستودعات متطورة.

باستثمارات أجنبية ولتعزيز الاستدامة البيئية:

توقيع اتفاق تأسيس شركتين لإنتاج ألياف الفيبربوليستر واللباد الصناعي عبر إعادة تدوير المخلفات البلاستيكية ومخلفات الأقمشة

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مراسم توقيع اتفاق مساهمين لتأسيس شركتين جديدتين لإقامة مشروعين صناعيين باستثمارات أجنبية في شركة مصر للحرير الصناعي وألياف البوليستر، بمدينة كفر الدوار بمحافظة البحيرة، التابعة للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس؛ الخاضعة لوزارة قطاع الأعمال العام، في خطوة جديدة نحو تعزيز جهود الدولة لتحقيق الاستدامة البيئية ودعم الاقتصاد الأخضر، وذلك بحضور المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام.

ووقع الاتفاق كُل من: المهندس أحمد حسن صابر، العضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر للحرير الصناعي وألياف البوليستر، وحيدر نوري ديرجال، مساهماً ومفوضاً عن شركة عثمان انترناشيونال ومقرها دولة الإمارات العربية المتحدة، ووائل زكريا عبد المعبود فرج (مساهما)، وذلك بحضور سعيد عرفة، المستشار القانوني لوزارة قطاع الأعمال العام، والدكتور أحمد شاكر، العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس.

ويهدف المشروعان إلى استغلال المخلفات البلاستيكية ومُخلفات الأقمشة عبر إعادة تدويرها لإنتاج ألياف الفيبربوليستر واللباد الصناعي، بما يُساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية، وتوفير مُنتجات صناعية تدخل في العديد من الصناعات الحيوية محليًا وعالميًا، وتعتمد خطوط الإنتاج في المشروعين على تكنولوجيا أوروبية وتحقيق أعلى معايير الجودة والاستدامة.

وأكد مدبولي، أن المشروعين يمثلان إضافة قوية لجهود الدولة في تعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال مشروعات صناعية مُبتكرة تُركز على إعادة التدوير وتحقيق أقصى استفادة من الموارد الطبيعية، مُؤكدًا التزام الحكومة بدعم المشروعات التي تسهم في إيجاد فرص عمل جديدة وتقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأشار إلى أن استغلال المُخلفات الصناعية والزراعية بشكل اقتصادي أصبح ركيزة أساسية في رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك في ضوء ما تسهم به هذه المشروعات في تعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية وفتح آفاقٍ جديدة للتصدير.

بمستقبل سيتي-القاهرة الجديدة بالتعاون مع شركة الحاذق للإنشاءات

شركة التعمير والإسكان العقارية HDP تعلن انطلاق أعمال بناء مشروعها العقاري Talda

إجمالي قيمة الاستثمار لتنفيذ مشروع Talda بمستقبل سيتي - القاهرة الجديدة تصل إلى ٢,٥ مليار جنيه.

أعلنت شركة التعمير والإسكان العقارية HDP الذراع العقاري لبنك التعمير والإسكان، عن توقيع عقد مقاولات مع شركة الحاذق للإنشاءات، بهدف بناء وتنفيذ الأعمال الإنشائية الخاصة بمشروعها العقاري Talda بمستقبل سيتي-القاهرة الجديدة، والذي يقدم تجربة سكنية راقية بأفضل المواقع الحيوية بمستقبل سيتي، ويتميز بمزيج بين الجمال العمراني والمساحات الخضراء، والذي بدوره يسهم في خلق بيئة مستدامة وحياة عصرية مبتكرة ومريحة لأصحاب الوحدات السكنية، كما إنه يجسد رؤية مستقبلية متكاملة جاذبة للسكن والاستثمار، إذ تصل تكلفة استثمارات مشروع Talda إلى ٢,٥ مليار جنيه، كما تعتزم شركة HDP الوفاء بوعودها ببدء تسليم الوحدات السكنية بالمشروع خلال ٢٤ شهرًا ، مما يعكس قوة مركزها المالي مع التزامها بالوفاء بمتطلبات عملائها، وتمكنها من تعزيز مكانتها القوية كواحدة من أكبر شركات الاستثمار العقاري في مصر والشرق الأوسط.

شهد توقيع العقد المهندس أمجد حسنين نائب رئيس مجلس إدارة شركة التعمير والإسكان العقارية HDP، و المهندس محمود الحاذق الرئيس التنفيذي لشركة الحاذق للإنشاءات و الأستاذ حسام عيسى الرئيس التنفيذي لشركة التعمير والإسكان العقارية HDP و المهندس محمد سعيد المدير العام لشركة الحاذق للإنشاءات.

وفي هذا السياق أعرب أمجد حسنين، نائب رئيس مجلس إدارة شركة التعمير والإسكان العقارية HDP، عن اعتزازه بالتعاون مع شركة الحاذق للإنشاءات، لما لها من مكانة مرموقة في قطاع المقاولات وخبرة عريقة تمتد لأكثر من ٤٥ عاماً في السوق المصري والعالمي، مشيداً بدورها المحوري والفعال في تنفيذ كبرى المشروعات العقارية بكلا من مصر وقطر، مع التزامها الدائم بتطبيق أعلى معايير الجودة والاحترافية أثناء تنفيذ مشروعاتها، مما يجعلها شريكًا مثاليًا لتنفيذ أعمال بناء المشروع العقاري Taldaبمستقبل سيتى - القاهرة الجديدة.

وأكد حسنين على أن التعاون مع شركة الحاذق، جاء بهدف توفير وضمان تقديم تجربة سكنية مميزة ومتطورة، مع توفير كافة الإمكانيات بأعلى المعايير لتقديم أفضل منتج عقاري في السوق المحلي والإقليمي، وهو ما يسهم في تحقيق شركة HDPلرؤيتها واستراتيجيتها بأن تكون واحدة من أكبر شركات التطوير العقاري في مصر والشرق الأوسط.

لافتاً إلى أن هذا التعاون سيمكن شركة HDP من الوفاء بتسليم الوحدات السكنية بمشروعها العقاري Talda خلال الجدول الزمني المحدد والمعلن عنه مسبقاً، إذ تحرص شركة HDP على التعاون مع نخبة من أفضل شركات المقاولات لتولي أعمال بناء مشروعاتها العقارية، لتوفير وضمان تقديم تجربة سكنية مميزة ومتطورة مدعومة بكافة الخدمات التي يقدمها بنك التعمير والإسكان ومجموعة شركاته، باعتباره البنك الرائد في مجال التنمية العمرانية في مصر على مدار أكثر من ٤٥ عاماً.

كما أشاد حسنين بالإنجاز الكبير الذي حققته شركة HDP، وتمكنها من امتلاك ٨ مشروعاتٍ عقارية خلال عامان فقط من تأسيسها، لافتاً إلى عزم شركة HDPعلى إطلاق المرحلة الثانية من مشروعها العقاري Talda بالإضافة إلى استهدافها للتوسع بمشروعات مستقبلية في شرق وغرب القاهرة و الساحل الشمالي.

مشيراً إلى أن شركة HDP بصفتها ذراع العقاري لبنك التعمير والإسكان تقدم حلول متكاملة لكافة عملائها وتستهدف تقديم تجربة سكنية واستثمارية متميزة ومستدامة داخل مشروع "Talda"بمستقبل سيتى، وذلك من خلال تنفيذ تصميمات معمارية عصرية لتتواكب مع التطورات العمرانية الحديثة، بالإضافة إلى تزويد المشروع بأحدث التقنيات العالمية في مجال التنمية العمرانية وبأعلى معايير الجودة والكفاءة، مع تقديم باقة متنوعة من الخدمات والأنشطة الترفيهية والتجارية والمرافق ذات الجودة.

وفي هذا السياق أعرب حسام عيسى الرئيس التنفيذي لشركة HDP عن اعتزازه بانطلاق أعمال البناء للمشروع العقاري «Talda» بمستقبل سيتي-القاهرة الجديدة، والتي ستصبح أول بصمة للشركة في شرق القاهرة، ضمن سلسلة نجاحات المشروعات العقارية الاستراتيجية لشركة HDP، مشيراً إلى اعتماد الشركة أثناء تأسيس مشروع "Talda"بمستقبل سيتي-القاهرة الجديدة على المزج بين الخبرة والعراقة في مجال التنمية العمرانية وبين الحداثة في استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، لتقديم منتج عقاري متميز يضمن تقديم تجربة سكنية وعمرانية مستدامة ومميزة.

وأوضح عيسى أن مشروع «Talda»، يقع فى قلب مستقبل سيتى، والتي يتميز بموقع جغرافي استراتيجي ورئيسي، إذ تتوسط القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية، ويقع مشروع «Talda» السكني على مساحة ٣٠ فدان، ويضم مجموعة متنوعة من الوحدات السكنية المكونة من تاون هاوس وشقق بمساحات مختلفة وأسعار تنافسية، لتمنح بذلك خيارات متعددة للعملاء لتملك وحداتٍ سكنية تلائم احتياجاتهم وأذواقهم، مشيراً أن مشروع» Talda» السكني يضم مجموعة واسعة من الخدمات والأنشطة المتميزة، والتي تم تصميمها والتخطيط لها بعناية فائقة وفقاً لأنظمة البنية التحتية الحديثة، بما في ذلك تأسيس مجمع خدمي يقدم مختلف الأنشطة والخدمات الاجتماعية والترفيهية والخدمية.

بحضور الرئيس الأنجولي

وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية تستضيف فعاليات المائدة المستديرة المصرية الأنجولية

استضافت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية فعاليات المائدة المستديرة المصرية الأنجولية وذلك بحضور الرئيس جواو لورينسو، رئيس جمهورية أنجولا - حيث ناقشت المائدة المستديرة سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين.

كما ناقشت إمكانيات تنمية وتطوير علاقات التعاون الثنائي في مختلف المجالات، وعلى كافة الأصعدة، خاصة في مجالات الاستثمار والبنية التحتية والصناعة والطاقة، والزراعة، والسياحة، كما استهدفت دعم التنمية المستدامة في القارة الإفريقية.

وشارك في الفعاليات الدكتور بدر عبد العاطي وزير الخارجية والدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمهندس محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة. كما شارك في الفعاليات المهندس شريف الشربيني وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والدكتور علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والمهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية، إلى جانب عدد من المسؤولين بدولة أنجولا.

كما شارك عدد من ممثلي القطاع الخاص تضمن المهندس أحمد السويدي رئيس مجلس إدارة شركة السويدي، والدكتور أشرف سالمان ممثل مجموعة طلعت مصطفى، والدكتور شريف الجبلي رئيس غرفة الصناعات الكيماوية،

وشارك أيضا المهندس خالد نصير رئيس مجموعة الكان القابضة والمهندس أحمد العصار رئيس شركة المقاولون العرب والمهندس حسن علام رئيس شركة حسن علام والسيد رياض أرمانيوس رئيس شركة إيفا فارما.

وأعرب الرئيس جواو لورينسو، رئيس جمهورية أنجولا عن تطلعه لتعزيز التعاون مع الجانب المصري، مشيرًا إلى أن السوق الأنجولي مفتوح أمام الاستثمارات الخارجية، خاصة في مجالات صناعة السيارات الكهربائية ونقل المعلومات، في ظل امتلاك أنجولا لبنية رقمية متطورة تشمل قمرًا صناعيًا وقطاعًا خاصًا نشطا.

داليا احمد

الرقابة المالية توافق على إصدارين لصكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بـ٥,٨ مليار جنيه

أصدرت الهيئة العامة للرقابة الموافقة على إصدارين لصكوك متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بقيمة ٥,٨ مليار جنيه.

وأوضحت الهيئة في بيان ، يأتي ذلك ضمن جهودها المستمرة في العمل على توفير حلول تمويلية واستثمارية متنوعة تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات لتمويل توسعاتهم المستقبلية مما يسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي.

وتتوزع الصكوك محل الموافقة كالآتي، أحدهما صكوك مضاربة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو الإصدار الأول لشركة بكرة للتصكيك (رواسي للتصكيك سابقا) بقيمة إجمالية ٣ مليار جنيه، وذلك لتمويل مشروع الشركة المستفيدة شركة أمان لتمويل المشروعات ("الشركة المستفيدة"/ المضارب).

والآخر صكوك مشاركة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وهو الإصدار الأول لشركة الأهلي للتصكيك، وذلك لتمويل المشروع محل التصكيك والخاص بالشركة المستفيدة شركة باب مصر للتطوير العمراني إحدى شركات مجموعة حسن علام للإنشاءات، وسيتم طرح هذه الصكوك من خلال طرح خاص للمؤسسات المالية والأشخاص من ذوي الملاءة المالية.

وتعد صكوك المضاربة والمشاركة أحد أنواع الصكوك المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والتي تستخدمها الشركات لتمويل توسعاتها، والعائد عليها يكون متغير وفق طبيعة كل إصدار.

وأضاف الدكتور محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية، أن إجمالي قيمة الصكوك التي تم طرحها بسوق رأس المال بلغ ٢٥,٧ مليار جنيه، بالإضافة إلى قيام الهيئة بالنظر في عدد من الإصدارات الجديدة خلال الفترة القادمة.

وكشف رئيس الهيئة عن أن قيمة إصدارات الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تمت الموافقة عليها منذ بداية العام الجاري ٢٠٢٥ وحتى تاريخه بلغت ١٢,٨ مليار جنيه.

في حين بلغت قيمة الإصدارات منذ صدور الموافقة على أول إصدار لصكوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية في عام ٢٠٢٠ حتى نهاية عام ٢٠٢٤ ما قيمته ١٢,٨ مليار جنيه، لتسجل إجمالي إصدارات الصكوك ما قيمته ٢٥,٧ مليار جنيه.

سماد مصر: تعيين إيليت للاستشارات المالية لتحديد القيمة العادلة للسهم بعد العرض الإماراتي

أعلن مجلس إدارة شركة سماد مصر" إيجيفرت" المدرجة بالبورصة المصرية، اختيار شركة إيليت للاستشارات المالية لتحديد القيمة العادلة لسهم الشركة في ضوء عرض الشراء الإجبارى المقدم من شركة ناس للاستثمارات القابضة للاستحواذ عليها.

وقالت الشركة في بيان ، إنها اختارت شركة ايليت للاستشارات المالية بعد مراجعة العروض المقدمة، وبناء على الخطاب الوارد من هيئة الرقابة المالية بخصوص موافقتها على العرض المقدم من شركة ناس الاماراتية، لشراء حتي ٥,٥ مليون سهم، تمثل ٥٧,٥٪ من الشركة وتعيين مستشار مالي مستقل من غير المرتبطين بمقدم العرض.

وكانت شركة "ناس القابضة" الإماراتية، تقدمت في يناير الماضي بعرض شراء إجباري حتى عدد ٥,٥٢٠,٠٠٠ سهم، من أسهم سماد مصر تمثل نسبة ٥٧,٥٠٪ من الأسهم المصدرة والمكملة لنسبة ٩٠٪ من الأسهم المصدرة.

الرقابة المالية تعتمد 4.3 مليار جنيه استثمارات جديدة لصناديق التأمين الخاصة

اعتمدت الهيئة العامة للرقابة المالية استثمارات جديدة لصناديق التأمين الخاصة بقيمة ٤.٣ مليار جنيه، خلال شهرى يناير وفبراير الماضيين، مقابل ٤.٥ مليار جنيه، خلال الفترة ذاتها من ٢٠٢٤، بمعدل تراجع ٢.٦٪. وأوضحت الهيئة أن حجم الاستثمارات الجديدة المعتمدة لهذه الصناديق انخفضت بمعدل ٢.٦٪ خلال فبراير ٢٠٢٥ لتسجل ٢.١٧ مليار جنيه، خلال تلك الفترة، مقابل ٢.٢٣ مليار جنيه، خلال فبراير ٢٠٢٤.

تتمثل هذه الاستثمارات فى شهادات استثمار البنك الأهلى المصرى أ وب؛ بجانب الودائع البنكية ووثائق صناديق الاستثمار، بالإضافة إلى أدوات الدين العام من أذون خزانة وسندات حكومية.

مصر للطيران تجدد اعتماد شهادة شحن الأدوية شديدة الحساسية للوقت والحرارة

نجحت شركة مصر للطيران للشحن الجوي في تجديد اعتماد شهادة الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) الخاصة بمعايير نقل شحنات الأدوية شديدة الحساسية للوقت ودرجات الحرارة (IATA CEIV Pharma)، وذلك بعد اجتيازها بنجاح كافة مراحل المراجعة اللازمة.

وصرح الطيار أحمد عادل، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران، أن نجاح شركة الشحن الجوى فى تجديد اعتماد شهادة الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) يعزز من ثقة عملاء الشركة في قدراتها على نقل الأدوية ومنتجات العناية الصحية بكفاءة عالية ويتواكب مع التطور العالمي في هذا المجال، سواء عبر طائرات الشحن أو في مخازن طائرات الركاب.

«البورصة» توقع بروتوكول تعاون مع جامعة بورسعيد لتعزيز الوعي المالي للطلاب

وقع أحمد الشيخ، رئيس البورصة المصرية، والدكتور شريف يوسف صالح، رئيس جامعة بورسعيد، بحضور اللواء محب حبشي، محافظ بورسعيد، والدكتور أحمد عبد الرحمن، عميد كلية التجارة وأعضاء مجلس جامعة بورسعيد، بروتوكول تعاون لتعزيز الوعي المالي بين طل

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 4 مايو 2025 ● العدد 790

مجلس الذهب : ١٦ ٪ تراجعاً بشراء المصريين للذهب خلال الربع الأول من ٢٠٢٥

كشف تقرير صادر عن مجلس الذهب العالمي عن تراجع إقبال المصريين على شراء الذهب خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ بنسبة ١٦٪.
وبلغ إجمالي المشتريات ١١,١ طن خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ مقابل ١٣,٢ طن خلال نفس الفترة من العام الماضي.
وبحسب التقرير، تراجعت مشتريات المصريين من المشغولات الذهبية إلى ٦,٤ طن خلال الربع الأول، مقارنة بـ٨ أطنان في الفترة ذاتها من العام الماضي، ما يمثل انخفاضًا بنحو ٢٠٪. ورغم ذلك، فإن هذه الكمية جاءت أعلى قليلًا من مشتريات الربع الأخير من ٢٠٢٤، والتي سجلت ٦,٣ طن.
أما مشتريات السبائك والعملات الذهبية، فقد بلغت ٤,٧ طن خلال الربع الأول من ٢٠٢٥، منخفضة بنسبة ١٠٪ عن نفس الفترة من العام الماضي التي سجلت ٥,٢ طن، كما جاءت أقل من مشتريات الربع الرابع من ٢٠٢٤ التي بلغت ٥,٩ طن.

الوزير: طرح ٣٣٢ مصنع كامل التجهيزات بالمجمعات الصناعية في ١٠ محافظات

أعلن الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل عن طرح عدد ٣٣٢ وحدة صناعية شاغرة كاملة التجهيزات والمرافق داخل المجمعات الصناعية بـ ١٠ محافظات، وذلك عبر بوابة مصر الصناعية الرقمية، وذلك بهدف تعميق التصنيع المحلي وتشجيعا لصغار المستثمرين الجادين على البدء الفورى في مشروعاتهم الصناعية.
ويأتي هذا الطرح تزامنا مع احتفاليات الدولة بعيد عمال مصر ودعما لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ايمانا من الوزارة بأن أحد محاور خطة الدولة العاجلة للنهوض بالصناعة والتي ترتكز على الإستفادة من طاقات القطاع الخاص والتعامل مع أي تحديات قد تواجه المستثمرين وتذليلها، وتلبية طلباتهم دعمًا للإستثمار الجاد، لخلق فرص عمل مستدامة وبناء قاعدة صناعية قادرة على تعزيز سلاسل التوريد .
هذا ومن المقرر أن يبدأ سحب وتقديم كراسة الشروط مستوفاة كافة الاشتراطات والمستندات الكترونيا اعتبارًا من ١ مايو القادم وحتى ١٥ مايو عبر منصة مصر الصناعية الرقمية www.madein.eg
وقال الوزير إن الوحدات سيتم طرحها في ١٠ مجمعات صناعية كالتالي:
- مجمع بياض العرب ببني سويف (١٩ وحدة).
- مجمع عرب العوامر باسيوط (٣٨ وحدة).
- مجمع هو بقنا (٨٤ وحدة).
- غرب جرجا بسوهاج (١٩ وحدة).
- مجمع المطاهرة بالمنيا (٣ وحدات).
- البغدادى بالاقصر (١٠ وحدات).
- مجمع الجنينة والشباك باسوان (١٤٦ وحدة).
- المجمع المعدنى بالفيوم (وحدتين).
- مجمع الغردقة بالبحر الأحمر (٨ وحدات).
- مجمع مرغم ٢ بالإسكندرية (٣ وحدات).

اسلام عبدالفتاح

المجلس التصديري للملابس الجاهزة: صادرات القطاع تقفز ٢٧٪ ونستهدف ٣,٨ مليار بنهاية ٢٠٢٥

أعلن المجلس التصديري للملابس الجاهزة عن تحقيق قفزة كبيرة في صادرات القطاع خلال شهر مارس ٢٠٢٥، لتسجل نحو ٢٦٢ مليون دولار، مقابل ٢٠٦ ملايين دولار في نفس الشهر من عام ٢٠٢٤، بزيادة نسبتها ٢٧٪، كما أعلن المجلس رفع مستهدفاته لنمو الصادرات هذا العام لتصبح ٣,٨ مليار دولار بارتفاع ٣٥٪ على الأقل.
وكشف المجلس، في تقريره الشهري، أن صادرات فبراير حققت أعلى معدلات النمو، حيث قفزت الصادرات بنسبة ٣٥٪ مقارنة بالشهر نفسه من ٢٠٢٤، بينما سجل شهر يناير زيادة طفيفة بنسبة ١١٪.
وأوضح المجلس، أن الولايات المتحدة الأمريكية جاءت في صدارة الأسواق المستوردة بقيمة بلغت ١٠٢ مليون دولار خلال مارس، تليها أوروبا بـ٦٦ مليون دولار، ثم الدول العربية بـ٤٠ مليون دولار، وباقي دول العالم بـ٥٣ مليون دولار، فيما بلغت الصادرات إلى الدول الإفريقية (باستثناء الدول العربية) نحو ١,٢ مليون دولار.
وأكد المهندس فاضل مرزوق رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة، أن هذه النتائج الإيجابية تعكس جهودًا مكثفة لتحسين تنافسية المنتج المصري، ودعم المنتجين والمصدرين عبر مبادرات متعددة تشمل التدريب، وتوسيع قاعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة، والترويج الخارجي وحل العوائق التي تواجه التصدير .

«العربية للتصنيع" تتعاون مع "اكسجيواي" الصينية لتصنيع المعدات الطبية

وقعت الشركة العربية الأفريقية للصناعات الطبية التابعة للهيئة العربية للتصنيع عقد تعاون مع شركة اكسجيواي للأجهزة الطبية الصينية الحاصلة على شهادات الجودة الأوروبية المعتمدة.
وقال مختار عبد اللطيف، رئيس الهيئة العربية للتصنيع، إن الشركة الصينية لديها خبراتها الفنية في تصنيع الأجهزة الطبية، إذ يمثل هذا التعاون مرحلة أولى وخطوة هامة لتوقيع عقد تأسيس شركة / مصنع مشترك لتصنيع أجهزة الرنين المغناطيسي وأجهزة الأشعة السينية x ray وأجهزة الأشعة المقطعية محليًا داخل الهيئة العربية للتصنيع، بما يحقق ولأول مرة توطين هذه الصناعة الحيوية بجمهورية مصر العربية.
وأوضح أن مجالات التعاون تتضمن توريد وتركيب جهاز تصوير بالرنين المغناطيسي المتطور بمستشفى الهيئة العربية للتصنيع وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة للمهندسين والفنيين العاملين بالهيئة، مع تقديم خدمات الصيانة وقطع الغيار

تشمل ٩ مصانع واستثمارات ١,٦٥ مليار دولار..

اقتصادية قناة السويس تشهد وضع حجر أساس مجمع متكامل للصناعات المعدنية بالسخنة

شهد وليد جمال الدين، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وضع حجر أساس المرحلة الأولى من المجمع الصناعي المتكامل لشركة صينية للصلب في منطقة السخنة المتكاملة التابعة، والذى يضم في مرحلتيه ٩ مصانع متنوعة يجري تنفيذها على مدى زمني ٥ سنوات بالإضافة لمركزين للخدمات الشاملة أحدهما للبحث والتطوير، والآخر لإعادة تدوير النفايات الصلبة، بإجمالي استثمارات ١,٦٥ مليار دولار ويقام على مساحة إجمالية تبلغ ٣,٧٥ مليون متر، ويتيح في مرحلتيه نحو ٨ آلاف فرصة عمل مباشرة.
تضم المرحلة الأولى للمشروع ٤ مصانع "مصنع مكونات أقراص فرامل السيارات، مصنع مكونات الأجهزة المنزلية، مصنع المثبتات القياسية المسامير –والصواميل، ومصنع لفائف الصلب المدرفلة على الساخن"، فيما تتضمن المرحلة الثانية ٥ مصانع "مصنع مكونات السيارات المصنوعة من سبائك الألومنيوم والمغنيسيوم، مصنع معدات الهيكل الفولاذي، مصنع مكونات طبلة فرامل السيارات، ومصنع مكونات آلات البناء، ومصنع لفائف الصلب المدرفلة على البارد».

لدعم الاستثمار وتعزيز السياسات والشراكات الدولية

مناقشات ساخنة و خارطة طريق للتصدي للممارسات الاحتكارية ومنع التلاعب بالأسعار داخل الأسواق

رئيس جهاز حماية المنافسة : دعم رئاسي وحكومي واهتمام بسياسات المنافسة ودورها في الاقتصاد المصري وتقديمهم كافة سبل الدعم للجهاز

برعاية رئيس مجلس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي؛ انعقدت خلال الأسبوع الماضي ، فعاليات المؤتمر السنوي الثاني لجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، تحت عنوان «عشرون عامًا من تطور مناخ المنافسة في مصر: تعزيز السياسات والشراكات الدولية»، وذلك بمناسبة مرور ٢٠ عامًا على انشائه.
حضر الفعاليات كل من كل من المستشار محمود فوزي -وزير الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسي نيابة عن رئيس مجلس الوزراء، والدكتور أحمد كجوك - وزير المالية، و المستشار محمد شوقي -النائب العام، و المستشار أحمد عبود -رئيس مجلس الدولة، والمستشار عبد الراضي صديق - رئيس هيئة النيابة الإدارية، و المستشار عبد الرزاق شعيب -رئيس هيئة قضايا الدولة، و اللواء ياسر ياقوت -مساعد رئيس هيئة القضاء العسكري، و المستشار طارق حربي -مساعد وزير العدل للمحاكم المتخصصة، والدكتور طارق الهوبي -رئيس الهيئة القومية لسلامة الغذاء، و أحمد الشيخ -رئيس البورصة المصرية، و حسام هيبة -الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، و إبراهيم السجيني -رئيس جهاز حماية المستهلك، وعدد والسفراء والنواب وممثلي الجهات الحكومية ومجتمع الأعمال والمنظمات الدولية.
وأشار الدكتور محمود ممتاز رئيس الجهاز إلي أنه في عام ٢٠٠٥ انطلقت مسيرة هذا الجهاز بتكليف واضح لدعم توجه الدولة نحو الاقتصاد الحر من خلال إرسًاء قواعد حماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية لفتح الأسواق وإزالة آية عوائق أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية للمساهمة في رفع كفاءة الاقتصاد القومي، وتحسين مستوى معيشة المواطن المصري، مشيرًا إلى أن الجهاز شهدَ خلال العقدين الماضيين مراحل تطور مهمة ومرٌ بمحطات رئيسية ساعدت في ترسيخ دوره كجهاز رقابيٍ يعمل باستقلالية وحيادية تامة ويتصدى للممارسات الاحتكارية ويُسهم في خلق بيئة تنافسية عادلة استند فيها إلى فَهْم دقيق لطبيعة الاقتصاد المصري، وتفاعله مع الاقتصاد العالمي وانخرط في العديد من القضايا التي تَمس حياة المواطن المصري بشكل مباشر فواجهنا ممارسات احتكارية في قطاعات حيوية، كانت على رأسها قطاعات الصحة والتعليم والمواد الغذائية.
وذكر الدكتور محمود ممتاز أنه في السنوات الأخيرة حصل الجهاز على دعم كبير من الدولة المصرية كان أساسه إيمانًا حقيقيًا مِّن القيادة السياسية والحكومة بأهمية وجود جهاز قوي يحمي الأسواق من الممارسات الضارة بالمنافسة ويصون حقوق المواطنين والمستثمرين، ويضمن الحياد التنافسي فتمٌ تقديم كل أوجه الدعم التشريعي والمؤسسي لتمكين الجهاز من أداء دَوره بكفاءة واستقلالية وقد ترجمَ هذا الدعم إلى تعديَلاتَ تَشريعيةٍ مُهمة أحدثها مَنح الجهاز سلطة الرقابةً المسبقة على التركزات الاقتصادية ليُصبح اليوم جهاز حماية المنافسة المصري أحد أبرز الأجهزة في الشرق الأوسط وأفريقيا وفقاً للتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية.
ووجه الدكتور محمود ممتاز الشكر للرئيس عبد الفتاح السيسي ولرئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، على إيمانهم الكامل بسياسات المنافسة ودورها في الاقتصاد المصري وتقديمهم كافة سبل الدعم لجهاز حماية المنافسة ومنحه الصلاحيات اللازمة للقيام بدوره ولكافة الجهات الإدارية بالدولة من الوزارات والمؤسساتٍ والأجهزة الرقابية التي تعاونت بشكل كبير ليتمكن الجهاز من أداء عمله بشكل أكثر فاعلًية.
بدوره قال المستشار محمود فوزي وزير الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسي، إن الدولة تهتم بزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع نمو القطاع الخاص ومواجهة الممارسات الاحتكارية.
وأضاف فوزي، أن مصر اعتمدت استراتيجية الجهاز التي تتفق مع رؤية ٢٠٣٠ والتي تعمل على نشر ثقافة المنافسة ورفع الكفاءة المؤسسية.
وأوضح أنه يجري حاليا دراسة استراتيجية عمل الجهاز خلال السنوات الخمس المقبلة.

دور النيابة العامة

وفي كلمته ، شدد المستشار محمد شوقي النائب العام، على ضرورة التعاون بين أجهزة الدولة لحماية الاقتصاد الوطني ومنع الممارسات الاحتكارية بما يهدف إلى التصدي في التلاعب بالأسعار بالأسواق.
وأضاف شوقي، أنه بالتنسيق مع الجهات المعنية تم منع الاتفاقيات الرأسية والأفقية بين الشركات، والاندماجات التي تؤدي إلى عدم المنافسة بالأسواق ، وتابع: "نعمل على تنفيذ توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي من أجل الارتقاء بالظروف المعيشية للمواطنين ومن بينها خفض الأسعار التي تعد شيئا أساسيا في حياتهم" ، وأوضح أن النيابة العامة تؤكد على ضرورة عملها دائما لحفظ الاقتصاد الوطني.
من جانبه ، قال عمرو فاروق البدرماني، النائب العام المساعد للتفتيش القضائي، إن النيابة العامة تعد عنصرًا أساسيًا في تنفيذ قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، الذي يمثل ركيزة مهمة في تحقيق النظام الاقتصادي الحر في مصر.
وأضاف أن مصر، في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، تواصل جهودها لتطوير نظامها الاقتصادي من خلال تطبيق السياسات التي تضمن تحرير السوق وتعزيز المنافسة، مشيرًا إلى أن قانون حماية المنافسة، الذي صدر في عام ٢٠٠٥ مع تعديلاته الأخيرة في ٢٠٢٢، يعكس التزام الدولة المصرية بتعزيز فاعلية الاقتصاد ومواكبة المعايير الدولية.
وأوضح «البدرماني»، خلال جلسة تحت عنوان «العلاقة بين قوانين وسياسات المنافسة: دور التشريع والقضاء في دعم الإنفاذ الفعال لحماية المنافسة»، إلي أن النيابة العامة تلعب دورًا محوريًا في تطبيق هذا القانون من خلال تحقيقاتها في الجرائم الاقتصادية المرتبطة بالمنافسة، مؤكدًا على التعاون الوثيق بين النيابة العامة وجهاز حماية المنافسة.
ولفت إلى أن النيابة العامة تتولى التحقيق الفوري في هذه الجرائم الاقتصادية، وتخصص نيابة الشؤون الاقتصادية وغسل الأموال للتحقيق فيها، نظرًا لما يتمتع به أعضاؤها من خبرات متخصصة في هذا المجال، كما أشار إلى أن النيابة العامة تركز على تطوير مهارات أعضائها عبر ورش العمل والدورات التدريبية التي تنظمها إدارة التدريب التابعة للتفتيش القضائي، بهدف رفع كفاءة التحقيقات والتعامل مع الجرائم الاقتصادية الحديثة.

شراكة أوروبية

وفي كلمته ، قال مكسيم يرمالوفيتش، عضو مجلس الإدارة والوزير المسؤول عن المنافسة وتنظيم مكافحة الاحتكار في المفوضية الاقتصادية الأوراسية، إن مصر تُعد واحدة من الشركاء الرئيسيين للمفوضية الاقتصادية الأوراسية في العالم العربي والقارة الأفريقية.
وأضاف في جلسة بعنوان «عشرون عامًا من تطور مناخ المنافسة في مصر: تعزيز السياسات والشراكات الدولية»، إلي أن هناك علاقات تجارية واقتصادية قوية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومصر، مما يسهم في تسهيل التجارة المتبادلة في مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات.
وأشار إلى أن التجارة بين مصر ودول الاتحاد الأوراسي تجاوزت ٨ مليار دولار أمريكي في العام الماضي، مما يعكس ديناميكية إيجابية في العلاقات التجارية الثنائية، موضحًا أن القيادة المصرية ملتزمة بتحقيق تكامل فعال في النظام التجاري والاقتصادي العالمي.
وأعرب عن اهتمام مصر المتزايد بتوسيع العلاقات التجارية، سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار التعاون الإقليمي، مضيفًا أن مصر تشارك بنشاط في العديد من الإطارات الإقليمية الرئيسية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، واتفاقية الكوميسا، وغيرها.
وأشار إلى انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية في العام الماضي، مما يعزز التعاون بين مصر والمفوضية الاقتصادية الأوراسية ، وأكد يرمالوفيتش أن مصر تمثل سوقًا محليًا ضخمًا يتمتع بميزات تنافسية فريدة وحجم كبير من التجارة الخارجية، مما يجعلها عرضة لبعض أشكال المنافسة غير العادلة التي يجب فهمها ودراستها ومعالجتها من خلال التدابير الوقائية.
وأشار إلى الدور النشط لرئيس جهاز حماية المنافسة، الدكتور محمود ممتاز، الذي يُعتبر عضوًا مهمًا في تعزيز التعاون بين هيئات المنافسة في قارة أفريقيا.
وفي هذا السياق، كشف عن تنظيم اجتماع مشترك مع الجهاز والجهات المصرية المعنية في الاجتماع الخامس للمنظمات الإقليمية المختصة بحماية المنافسة في الأسواق العابرة للحدود ،
وأوضح أن هناك مجالات أخرى للتعاون بين المفوضية الاقتصادية الأوراسية وجهاز حماية المنافسة، مثل أسواق التجارة الإلكترونية، التي تشهد اهتمامًا كبيرًا من جميع هيئات المنافسة في العالم، وكذلك أسواق السلع. وأضاف أن هناك حاجة لإيجاد آليات جديدة لضمان الممارسة العادلة في الأسواق الدولية، وهو أمر يسهم في تعزيز استقرار التجارة العالمية.

اسامة السيد

الحكومة تستعين بأدوات جديدة لضبط الأسواق وأسعار السلع

رادار الأسعار يمكن المستهلك من تقديم أي بلاغ حال رصد أية مخالفة

قبل أيام ترأس الدكتور مصطفي مدبولي اجتماع اللجنة العليا لضبط الأسواق وأسعار السلع،
بحضور كل من الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، والمهندس مصطفى الصياد، نائب وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، و حسام الجراحي، نائب رئيس الهيئة العامة للسلع التموينية، والدكتور علاء ناجي، الرئيس التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الغذائية، والدكتور محمد شتا، مساعد وزير التموين للتحول الرقمي، و أحمد كمال، معاون وزير التموين.
و أكد رئيس الوزراء الحرص على المتابعة الدورية لملف ضبط الأسواق وأسعار السلع، لما يمثله من أهمية كبيرة، مُضيفاً: أتابع بانتظام مع الزملاء من الحكومة، والأمانة الفنية، الجُهود المبذولة لضبط الأسواق وأسعار مختلف السلع على مستوى الجمهورية.
وجدد رئيس الوزراء التأكيد على المُتابعة المُستمرة لهذا الملف من جانب مُختلف جهات وأجهزة الدولة المعنية، للتأكد من توفير السِلع والبضائع بكميات كبيرة وبأسعار مناسبة، تلبيةً لاحتياجات المواطنين، مُشيراً إلى التكليفات الصادرة لمختلف الجهات الرقابية لمتابعة الأسواق بصورة يومية، واتخاذ كل الإجراءات ضد أي مخالفات يتم رصدها.
ومن جانبه، أكد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، انخفاض أسعار السلع واستقرارها، مُوضحاً عددا من الأمثلة، قائلاً: كان طبق بيض المائدة قد وصل سعره في بعض الأوقات الماضية إلى ٢١٠ جنيهاتٍ، أما حالياً فقد انخفض سعره إلى ١٢٠ جنيها، وفي بعض المناطق يباع الطبق بسعر ١٠٠ جنيه، بينما يبلغ متوسط السعر لطبق بيض المائدة حاليًا بكل المحافظات، وفقا لآليات الرصد، ١٤٠ جنيهًا.
وأضاف وزير التموين والتجارة الداخلية أنه فيما يخص سلعة السكر، فقد كان السعر سابقاً يتراوح ما بين ٣٦ إلى ٣٩ جنيها، إما اليوم فيباع السكر في كل المنافذ بسعر ٣٠ جنيها، مُشيراً في هذا الصدد، إلى أن هناك احتياطي من السكر يزيد على ١٤ شهراً، مُؤكداً أن الوفرة حققت التوازن في الأسعار.
وبحسب تصريحات المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، فإن الاجتماع تناول استعراض منظومات وزارة التموين والتجارة الداخلية لمراقبة أسعار السلع، والتي يجري تطويرها لتسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين حياة المواطنين، وتتكون المنظومات من تطبيق كارت المفتش، واللوحة المعلوماتية، وتطبيق مراقبة الأسواق، ونظام متابعة المخزون الاستراتيجي، ونماذج التنبؤ بأسعار السلع الاستراتيجية، وتطبيق رادار الأسعار الذي يتيح للمستهلك تقديم أي بلاغ حول نقص السلع أو ارتفاع أسعارها، مُضيفاً أن هذه المنظومات تستهدف الكشف المبكر عن الأزماتِ المحتملة، ودعم اتخاذ قرارات سريعة وفعالة، فضلاً عن تحسين إدارة المخزون من السلع، وحماية المستهلكين من ارتفاع الأسعار غير المبرر، إلى جانب دعم صناع السياسات بمعلومات دقيقة.
وأوضح الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، أنه تم خلال الاجتماع أيضاً تقديم عرض حول تحليل أهم اتجاهات التضخم عالمياً، وكذلك نتائج المتابعة الميدانية للأسواق وأسعار السلع، أعده مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مُشيراً إلى أنه في إطار ذلك تم التنويه إلى أن هناك توقعات بانخفاض معدلات التضخم في العديد من مناطق العالم، مع انخفاض واضح في أفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى.
وقال المتحدث الرسميّ: تم كذلك استعراض مُؤشر الأسعار العالمية للسلع الغذائية خلال مارس ٢٠٢٤، فيما توقع البنك المركزي المصري أن يستمر التضخم في الانخفاض خلال عامي ٢٠٢٥ – ٢٠٢٦، وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٥، كما أن هناك مخاطر صعودية لمعدلات التضخم في ظل حالة عدم اليقين بشأن تأثير الحرب التجارية الدائرة في الوقت الراهن، وكذلك التصعيد المحتمل للصراعات الجيوسياسية الإقليمية، لافتاً في الوقت نفسه إلى توقعات المؤسسات الدولية لمعدل التضخم في مصر مثل :" وكالة فيتش"، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدوليّ، ومؤسسة " استاندرد أند بورز" بأن يشهد عام ٢٠٢٦ تراجعاً ملحوظاً لمعدل التضخم في مصر مُقارنة بعام ٢٠٢٥.
وفيما يتعلق بالمتابعة الميدانية لأسعار السلع خلال أبريل الحالي، فأشار المتحدث الرسمي إلى أنه تم التنويه إلى أن هناك انخفاضاً لأسعار بعض السلع مُقارنة بأسعارها في مارس الماضي، بينما شهد عدد من السلع الأخرى ارتفاعات طفيفة خلال الشهر الجاري مُقارنة بمثيلاتها في مارس، ومن خلال استطلاع رأي المواطنين والذي أعده مركز المعلومات، فهناك ٩٠٪ من المواطنين الذين تم استطلاع رأيهم أكدوا توافر جميع السلع التي أرادوا شراءها.
كما تم خلال الاجتماع الإشارة إلى أن استطلاع الرأي شمل أيضاً تقييم أصحاب محال التجزئة للإجراءات والمبادرات التي تتخذها الحكومة لتوفير السلع في الأسواق، حيث جاءت نتائج الاستطلاع لتؤكد أن ٩٤,٣ ٪ من أصحاب محال التجزئة يرون أن الإجراءات والمبادرات نجحت في توفير السلع بالفعل بالأسواق، كما ارتفعت نسبة أصحاب المحال الذين يرون انتظام توريد السكر في أبريل ٢٠٢٥، مُقارنة بشهر مارس ٢٠٢٥، كما أن المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لكفاءة أسواق السلع توضح استقراراً نسبياً في أسعار السلع وتوافرها بشكل جيد بالأسواق خلال أبريل الماضي.
كما أن هناك تحسناً في مُؤشر التدخل المؤسسي لضبط أسواق السلع في فبراير ٢٠٢٥، وتعكس قيمة المؤشر مستوى جيداً جداً من فاعلية التدخل المؤسسي في ضبط الأسواق، كما حقق مُؤشر الاستجابة لشكاوى المواطنين نتائج إيجابية، وهو ما يشير إلى الاستجابة بصورة جيدة جداً للشكاوى المتعلقة بأسعار السلع وتوافرها.

رضوى عبدالله

توقيع عقد اتفاقية التحالف الاستراتيجي بين شركتي «جيبتو فارما- مدينة الدواء المصرية» و«دوا فارماسيوتيكالز» الأمريكية

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، مراسم توقيع عقد اتفاقية تحالف استراتيجي بين شركة "جيبتو فارما" - مدينة الدواء المصرية، وشركة "دوا فارماسيوتيكالز" الأمريكية، لتعزيز صناعة الأدوية في مصر، والحصول على تأهيل هيئة الغذاء والدواء الأمريكية (FDA).
جاء ذلك بحضور الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والدكتور محمد عوض تاج الدين، مستشار رئيس الجمهورية لشئون الصحة والوقاية، والدكتور علي الغمراوي، رئيس هيئة الدواء المصرية، والدكتور هشام ستيت، رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، والسفيرة الأمريكية بمصر، هيرو مصطفى غارغ، وسفير قطر بالقاهرة، طارق علي فرج الأنصاري، وعدد من مسئولي الشركتين.
ووقع العقد كل من الدكتورعمرو ممدوح، رئيس مجلس إدارة شركة "جيبتو فارما" - مدينة الدواء المصرية، والدكتور حسام عبد المقصود، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة "دوا فارماسيوتيكالز" الأمريكية.
وأكد مدبولي، أن صناعة الأدوية المصرية هي مجال حيوي للتجارة والاستثمار الجديد والنمو المتبادل بين الولايات المتحدة ومصر وتحظى باهتمام كبير من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية.
وأشار مدبولي إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي يواصل دعم وتعزيز استراتيجية الدولة لتوطين الصناعات الحيوية، بما في ذلك صناعة الأدوية، ويسعى لفتح أسواق تصدير جديدة، بما في ذلك الولايات المتحدة، مؤكدا أهمية هذه الشراكة في جلب المعدات والخبرات الأمريكية المتطورة إلى مصر ودعم جهود الحكومة المصرية للحصول على اعتماد إدارة الغذاء والدواء الأمريكية (FDA)، مما يعزز مكانة صناعة الأدوية المصرية إقليميا ودوليا.

بمشروعات استراتيجية

مصر والهند تبحثان تعزيز التعاون بمجالات البتروكيماويات والتعدين والأسمدة

استقبل المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، سي سوشما، القائم بأعمال السفير الهندى بالقاهرة والوفد المرافق لها والذى ضم رؤساء ومسؤولي شركات البتروكيماويات والأسمدة الهندية، ويضم مجموعة أوستوال وشركة فاكت للأسمدة والكيماويات وشركة «هورل» وشركة «أر سى إف»، للأسمدة والكيماويات، والذى يزور مصر حاليًا في مهمة رسمية بتكليف من الحكومة الهندية ممثلة في وزارة الكيماويات والأسمدة الهندية لبحث فرص تعميق التعاون مع مصر في مجال البتروكيماويات والتعدين والأسمدة.
وأكد بدوى، وفق بيان، أن استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية ترتكز على تنفيذ مشروعات تصنيع المنتجات عالية الجودة والقيمة بهدف تحقيق القيمة المضافة من الثروات البترولية والتعدينية والتوسع في نشاط التصدير بالتوازى مع الاستمرار في توفير احتياجات السوق المحلى، مشيرًا إلى أن علاقات الشراكة بين مصر والهند تاريخية وأن هذا التعاون المثمر بين الجانبين يفتح آفاق واسعة لتحقيق النجاحات المشتركة وتنفيذ المشروعات الاستراتيجية.
ورحب الوزير برغبة الجانب الهندى في تعزيز الشراكة مع قطاع البترول المصرى، لافتًا إلى إمكانية مد الشراكة في مجالات استخراج وتصنيع المعادن المختلفة والمشروعات الخضراء مثل الأمونيا الخضراء والهيدروجين.
من جانبها أشارت القائم بأعمال السفير الهندى إلى أن بلادها تستورد بالفعل كميات كبيرة من الأسمدة من مصر وأنها تسعى حاليًا لتأمين إمدادات الغذاء على المدى البعيد وبالتباعية الأسمدة ولذلك يستهدف الوفد زيادة التعاون مع مصر في هذا المجال بالإضافة إلى بحث سبل تعزيز التعاون في مجالات أخرى في ظل العلاقات التاريخية المتميزة بين البلدين، مؤكدة الرغبة القوية من الحكومة الهندية لتنفيذ مشروعات استراتيجية مشتركة مع مصر.
وأكد ممثلو الشركات الهندية رغبتهم في بحث الفرص الاستثمارية في مصر وإمكانية تنفيذ مشروعات مشتركة في مجالات الأسمدة الفوسفاتية واليوريا والتعدين وحمض الفوسفوريك وغيرها من المجالات المختلفة، لافتين إلى اعتزامهم زيارة منطقة أبوطرطور للاطلاع على إمكانيات مشروعات الفوسفات في مصر.
وتم خلال اللقاء الاتفاق على تكوين مجموعة عمل مشتركة من الجانبين لبحث الفرص الاستثمارية المختلفة وسبل تعزيز التعاون بين الجانبين في تنفيذ المشروعات الاستراتيجية الهامة بما يفيد الجانبين.
يذكر أنه حضر اللقاء المهندس إبراهيم مكى، رئيس الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات «إيكم» والمهندس ياسر رمضان، رئيس هيئة الثروة المعدنية والمهندس محمد زكى، نائب رئيس إيكم للعمليات، ومن الجانب الهندى جخاندريش جاين، المدير التجارى لمجموعة أوستوال وديلسيب أر المدير العام التنفيذى لشركة فاكت للأسمدة والكيماويات والدكتور رامينيدرا سينج مدير التصدير والاستيراد بشركة هورل وسانجاى بهارامبى نائب المدير العام لشركة «أر سى إف»، للأسمدة والكيماويات.

سيد الجارحي

بالتنسيق مع لجنة المشروعات الصغيرة بمجلس النواب

جهاز تنمية المشروعات يتعاون مع وزارة التنمية المحلية لتطوير التكتلات الإنتاجية في المحافظات

أكد باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات حرص الجهاز على تفعيل مختلف سبل التعاون مع وزارة التنمية المحلية بقيادة الدكتورة منال عوض: للتنسيق والعمل على تطوير التكتلات الإنتاجية بكل محافظات الجمهورية خاصة الصعيد ورفع طاقاتها الإنتاجية لضمان استقرارها وتعزيز فرصها في استيعاب المزيد من فرص العمل اللائقة والمستدامة لأبناء تلك المحافظات، وكذلك لتعزيز قدرتها في المساهمة في برامج الدولة الهادفة لتنمية محافظات الصعيد.
جاءت تصريحات رحمي على هامش مشاركته في اجتماع لجنة المشروعات الصغيرة بمجلس النواب برئاسة النائب كمال مرعي وبحضور هالة أبو السعد وكيل اللجنة والنواب أعضاء اللجنة وممثلي وزارة التنمية المحلية الدكتور هشام الهلباوى و وليد البوشي ونائبي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات الدكتور رأفت عباس و محمد مدحت.
وأشاد رحمي بالمجهودات التي تقوم بها لجنة المشروعات الصغيرة بمجلس النواب وحرصها على تفعيل سبل التعاون بين جهات الدولة لتشجيع المواطنين على إقامة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مختلف المجالات والأنشطة لخلق المزيد من فرص العمل من جهة، والمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.
وأكد كمال مرعي، رئيس لجنة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمجلس النواب، على أهمية تنسيق الجهود بين مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة المعنية بقطاع المشروعات الصغيرة والمختصة بتنفيذ قانون تنمية المشروعات ٢٠٢٠/١٥٢ والذي من شأنه منح هذا القطاع المزيد من الحوافز والتيسيرات مما يسهم في تطوير انتاجه ويشجع المواطنين خاصة الشباب على الاقبال على العمل الحر.
وأشار مرعي إلى اختيار تكتلات إنتاجية في عدد من المحافظات بالتنسيق بين وزارة التنمية المحلية وجهاز تنمية المشروعات والجهات المعنية لوضع نظام من شأنه التسهيل على المواطنين بمناطق التكتلات الإنتاجية للحصول على خدمات الجهاز وتوفيق أوضاع مشروعاتهم غير الرسمية للاستفادة من قانون تنمية المشروعات ٢٠٢٠/١٥٢ نظرا لتمتع تلك التكتلات بعدد من الميزات التنافسية في عدد من المحافظات وقدرتها على تنفيذ منتجات عالية الجودة ذات قدرة تنافسية مرتفعة مما يسمح بتسويقها محليا بالإضافة إلى إمكانية تصديرها للخارج.

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

ورقة بردى

إيد مصر «الشقيانة»..

مكاسب تاريخية لعمال مصر في الجمهورية الجديدة..و السيسي يتوج الحقوق العمالية بإصدار "قانون العمل الجديد"

خمس توجيهات رئاسية "هدايا للعمال" علي رأسها التوسع فى مد الحماية الاجتماعية إلى فئات العمالة غير المنتظمة و العمل على سرعة الفصل فى القضايا العمالية للحصول على المستحقات دون تأخير

استمرارا لنهج تقدير الدولة المصرية لأبنائها ، شارك الرئيس عبد الفتاح السيسي عمال مصر احتفالهم بعيدهم هذا العام ، موجها اليهم رسائل وبشريات عديدة ، ومنتصرا لهم بالإعلان عن توقيعه على إصدار "قانون العمل الجديد"، الذى يعتبر نقلة نوعية فى مسيرة الحقوق العمالية، حيث يضمن مكتسبات واضحة للعمال، ويرسخ مفاهيم حماية العمال وإنصافهم، ويؤكد على الحقوق المستحقة للمرأة العاملة، ويعزز ضمانات الأمن الوظيفى للعاملين، ويتوافق مع مواثيق واتفاقيات العمل الدولية، ليشكل بذلك خطوة جوهرية، نحو ترسيخ بيئة عمل مستقرة ومتوازنة، تواكب تطلعات الجمهورية الجديدة .

الرئيس السيسي وفي لفتة مهمة اختار أن يكون الاحتفال هذا العام بشركة السويس للصلب بمدينة السويس ، وفسر ذلك بأنه حرص على أن يعقد الاحتفال بعيد العمال هذا العام، فى أحد الصروح الصناعية الجديدة، فى مدينة السويس تقديرا لما تشهده هذه المدينة الباسلة، من حركة تنموية نشطة، وافتتاح العديد من المشروعات الجديدة فيها بما يعكس صورة مشرفة من النجاح والكفاح والإرادة" فكل مصنع يفتتح، وكل منشأة إنتاجية تقام على أرض مصر، هى شاهد حى، على ما يحققه أبناء هذا الوطن من إنجازات عظيمة، تبنى بسواعدهم القوية، وعزيمتهم الراسخة، وإرادتهم التى لا تعرف المستحيل" .

وفي مشهد يعكس تقدير الدولة المصرية للعمال ودورهم المحوري في بناء الوطن، شهد الرئيس عبد الفتاح السيسي عرضا تسجيليًا مؤثرًا يسلط الضوء على جهود دعم عمال مصر، وذلك خلال فعاليات احتفالية عيد العمال ٢٠٢٥ بمدينة السويس.

تُعد احتفالية عيد العمال حدثًا وطنيًا هامًا، ويحمل حضور الرئيس السيسي لها دلالة عميقة على تقدير القيادة السياسية للعمال ومساهمتهم في النهوض بالاقتصاد الوطني. وتضمنت الاحتفالية هذا العام برنامجًا حافلًا، شمل تكريم العمال المتميزين، وعروضًا فنية وثقافية، بالإضافة إلى استعراض أبرز المشروعات والإنجازات التي تحققت بفضل سواعد وعقول أبناء مصر المخلصين.

كما شملت الاحتفالية رسائل وتوجيهات رئاسية انتصارا لحقوق العمال العمل ، فإلي جانب الانتهاء من مشروع قانون العمالة المنزلية، وإجراء حوار مجتمعى حوله ، وجه الرئيس بالتوسع فى مد الحماية الاجتماعية إلى فئات العمالة غير المنتظمة، وصرف إعانات عند الوفاة ، كما وجه بتنفيذ مبادرة لتنمية مهارات الشباب، من خلال منح مجانية، لتأهيلهم على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

وكلف الرئيس بالعمل على سرعة الفصل فى القضايا العمالية، للحصول على المستحقات دون تأخير ، و تشكيل لجنة دائمة، لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، فور إطلاقها.

واعترافا بمكانة عمال مصر ، قال الرئيس السيسى، إن احتفالنا بعيد العمال فى كل ربوع الوطن، هو أبلغ دليل على مكانة عمال مصر، ودورهم الحيوى فى مسيرة الإنتاج، وأنهم شريك أساسى فى تحقيق النهضة، جنبًا إلى جنب مع أصحاب الأعمال، الذين يبذلون جهودا كبيرة، فى توطين الصناعة وتوفير فرص العمل، وتنمية المهارات وتطوير القدرات، بما يعظم الاقتصاد الوطنى لنكتب معا حكاية وطن، يتمسك بتحقيق حلمه فى التقدم والرخاء، رغم البيئة الدولية والإقليمية المعقدة.

قانون العمل الجديد "نقلة كبيرة" خاصة فيما يتعلق بفض المنازعات العمالية باستحداثه محاكم عمالية متخصصة ومركز للوساطة والتحكيم سيسهم في تسريع الفصل في النزاعات

دور بطولي

في يومهم الخالد إذن ، وفي ظل تحديات اقتصادية وسياسية متسارعة يشهدها العالم، يحتفل المصريون بعيد العمال، احتفالاً لا يقتصر على الكلمات بل يمتد إلى الاعتراف بالدور البطولي والمستمر لعمال مصر في نهضة وطنهم وبناء حاضره وصياغة مستقبله. فعيد العمال هذا العام يتجاوز الطابع الرمزي، ليؤكد أن العامل المصري لم يكن يومًا عنصرًا هامشيًا في معادلة التنمية، بل كان ولا يزال العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وشريكًا أصيلًا في كل إنجاز شهدته الدولة المصرية، من المصانع إلى المزارع، ومن مواقع البناء إلى خطوط الإنتاج.

قرن من التشريعات

فى عيد العمال ٢٠٢٥، لا نحتفل فقط بمن يصنعون يومنا بجهدهم، بل نحكي حكايتهم مع نصوص القوانين ، ومع البنود التي كتبت فوق أكتافهم، بين نضال طويل وسنوات من الكفاح، من أول عقد عمل كتب بالحبر سنة ١٩٣٦، إلى مشروع قانون العمل الجديد الذى أقره مجلس النواب مؤخرا، تغيرت القوانين، وتبدلت السياسات، لكن العامل ظل هناك دائما، في أول الصف، ينتظر قانونا ينصفه، أو بندا ينهى فصله التعسفي، أو مادة تمنحه الأمان.

فعلى مدار ما يقرب من مائة عام، شهدت قوانين العمل في مصر تطورات متعددة، تراوحت بين الحماية والتوازن، وبين مشكلات التطبيق والتأخير في مواكبة المتغيرات، وبحسب خبراء قانون وبينهم الدكتور نيازى مصطفى خبير التشريعات، عضو لجنة إعداد مشروع قانون العمل الجديد، فإن فلسفة قوانين العمل في مصر كانت – ولا تزال – تميل لصالح الطرف الأضعف في علاقة العمل، وهو العامل، مشيرا إلي أن قانون العمل يقيد الطرفين بنصوصه، ويعلو على مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، بحيث لا يمكن التنازل عن الحقوق التي قررها القانون، كما أن تفسير المواد القانونية يتم غالبًا لصالح العامل، مؤكدا أن قوانين العمل كلها المصرية منذ بدايتها من نحو ١٠٠ عام، وإلى الآن قوانين متوازنة إلى حد كبير .

وبحسب الخبير القانوني، فإن مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت تتبنى نظامًا اقتصاديا رأسماليا، وهو ما انعكس على القوانين حينها، قبل أن تتجه الدولة بعد الثورة نحو تعزيز الحماية الاجتماعية في قوانينها، ويشير إلى أن توازن علاقة العمل كان واضحا في تلك الفترات، خصوصا حين كان للطرف العمالى تمثيل سياسي قوي كما فى عهد حكومات حزب الوفد .

وبالانتقال إلى القانون الجديد الذي أقره البرلمان في ٢٠٢٥، يري الدكتور نيازي بأنه يمثل «نقلة كبيرة»، خاصة فيما يتعلق بفض المنازعات العمالية، حيث تم استحداث محاكم عمالية متخصصة ومركز للوساطة والتحكيم سيسهم في تسريع الفصل في النزاعات، ويوفر عدالة ناجزة لكلا الطرفين.

ومن أبرز ما تناوله القانون الجديد، وفقًا للدكتور نيازي، هو معالجة ثغرة «استمارة ٦» التي كانت تتيح لصاحب العمل فصل العامل بسهولة، قائلا: إن القانون الجديد يشترط اعتماد الاستقالة من مكتب العمل لضمان صحتها، ويمنح العامل حق العدول عنها خلال ٧ أيام، كما عالج القانون ملف العقود المؤقتة، حيث وضع حدا لاستمرار العامل لفترات طويلة بعقود مؤقتة دون تثبيت، مشيرًا إلى أنه إذا استمرت علاقة العمل لأكثر من عدد محدد من السنوات (مثلا ٤ أو ٥ سنوات)، يتحول العقد تلقائيًا إلى غير محدد المدة، لافتا إلى أن القانون الجديد أولى اهتماما حقيقيا للعمالة غير المنتظمة، من خلال تكليف وزارة العمل بوضع السياسات المناسبة لكل فئة، فضلا عن استحداث صندوق لدعم هذه العمالة، وهو ما اعتبره «تطورا لم تشهده القوانين السابقة»

وأشار إلى أن العمالة المنزلية لا تزال خارج مظلة الحماية القانونية، موضحا: أن مشكلة التفتيش داخل المنازل حالت دون إدراجهم ضمن قانون العمل العام، رغم أن العمالة الأجنبية المنزلية تخضع للقانون..

وأتمنى أن يُصدر قانون مستقل ينظم أوضاعهم.

كذلك يؤكد نقيب العاملين بالقطاع الخاص شعبان خليفة أن قوانين العمل شهدت تطورًا كبيرًا خلال المئة عام الأخيرة، بما يعكس المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد. ويشير إلى أن مشروع قانون العمل الجديد جاء استجابة لتحولات سوق العمل، لاسيما بعد جائحة كورونا وظهور أنماط تشغيل جديدة مثل العمل عن بُعد والتوظيف عبر المنصات الإلكترونية.

ويضيف: «أهمية قانون العمل تكمن في كونه يمس حياة قرابة ٢٦ مليون عامل بالقطاع الخاص، وينعكس على أوضاع أكثر من ٤ ملايين منشأة في مصر، ولذلك فهو ليس قانونًا لفئة، بل دعامة للسلم الاجتماعي».

ويلفت خليفة إلى أن هناك بعض المواد التي أثارت الجدل داخل الأوساط العمالية، مثل ما يتعلق بفصل العامل والعقود المؤقتة، معتبرًا أن هذه الصياغات تحتاج إلى مراجعة تضمن الاستقرار الوظيفي، خاصة في ظل توسع بعض المنشآت في استخدام العقود المؤقتة بشكل لا يتناسب مع طبيعة العمل الدائم، هذا بخلاف وجود تخوف من تطبيق القانون على أرض الواقع فيما يثار حول إلغاء استمارة ٦، لافتا إلى أن أبرز التعديلات التي كان يتمنى أن يتضمنها مشروع القانون الجديد بشكل أكثر وضوحا:: إدماج العمالة المنزلية ضمن الحماية القانونية، ووضع حد أدنى للأجور يرتبط بمعدلات التضخم، وتقنين العقود المؤقتة، وتبسيط إجراءات التمثيل النقابي، وتحسين أوضاع العمالة غير المنتظمة، التي لا تزال بحاجة إلى آليات فعالة لضمان دمجها في مظلة الحماية الاجتماعية.

بالأرقام .. سوق الوظائف والعمل يتغير بفعل التطورات التكنولوجية حول العالم وهو ما يحتاج إلي تنمية مهارات عمال مصر

تحديات وأسواق متغيرة

جاء الاحتفال بعيد العمال هذا العام أيضا وسط تحديات تفرضها من ناحية ظروف اقتصادية محلية وعالمية ، كما تفرضها تغيرات في أسواق العمل في مختلف أنحاء العالم ، فمع دخول عام ٢٠٢٥، تتغير أسواق العمل بشكل غير مسبوق بفعل التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، والتحولات البيئية، والتغيرات الديموجرافية، بينما تنمو وظائف جديدة بسرعة، لذا يواجه ملايين العمال خطر فقدان وظائفهم بسبب الأتمتة والتغيرات الاقتصادية، وبحسب تقارير متنوعة ، وبينها تقرير مستقبل الوظائف ٢٠٢٥ الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى ، فإنه بحلول ٢٠٣٠، أى بعد ٥ سنوات فقط، ستؤدي التحولات التكنولوجية إلى خلق ١٧٠ مليون وظيفة جديدة، لكنها ستؤدي أيضًا إلى إلغاء ٩٢ مليون وظيفة، ما يعني أن ٢٢٪ من إجمالي الوظائف الحالية ستتغير، و على مستوى المهارات، فإن ٣٩٪ من المهارات الحالية ستصبح غير صالحة أو بحاجة إلى تحديث.

ويلفت التقرير إلى أنه من المتوقع أن تشهد بعض الوظائف نموا هائلا خلال السنوات الخمس المقبلة، أبرزها: مطورو البرامج والتطبيقات (٥٧٪)، أخصائيو إدارة الأمن (٥٣٪)، متخصصو تخزين البيانات (٤٩٪)، متخصصو السيارات ذاتية القيادة والسيارات الكهربائية (٤٨٪)، مصممو واجهة المستخدم وتجربة المستخدم (٤٨٪)، سائقو الشاحنات الخفيفة أو خدمات التوصيل (٤٦٪)، محللو البيانات والعلماء (٤١٪)، لافتا إلى أن القطاعات التكنولوجية من بين الصناعات الأسرع نموًا الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، والروبوتات، حيث يتوقع أن تزداد الوظائف في هذه المجالات بنسبة ٣٥-٣٠٪ حتى عام ٢٠٣٠، كما تتزايد الأتمتة والروبوتات في التصنيع، مما قد يقلل من الحاجة للعمالة غير الماهرة، بينما يزيد الطلب على المشرفين والمبرمجين، وفي قطاع الخدمات، تستمر الوظائف المرتبطة بالتعليم والرعاية الصحية في النمو، خاصة في الاقتصادات المتقدمة.

وتعد الزراعة من القطاعات الأكثر نموا في سوق العمل، حيث يتوقع خلق ٤٩ مليون وظيفة جديدة، يقابلها فقدان ١٤,١ مليون وظيفة، ما يؤدي إلى زيادة صافية قدرها ٣٤,٩ مليون وظيفة خلال السنوات الخمس المقبلة، وهو ما يمثل ٤٥٪ من إجمالي صافي نمو الوظائف عالميا، وفي قطاع التوصيل والخدمات اللوجستية، من المتوقع أن يزداد عدد سائقى الشاحنات الخفيفة وخدمات التوصيل بمقدار ٩,٨ مليون وظيفة، في حين سيشهد سائقو السيارات والشاحنات والدراجات النارية زيادة قدرها ٤,١ مليون وظيفة.

وفى المقابل، تشهد الوظائف التقليدية المكتبية انخفاضا تدريجيا، حيث تراجع الطلب على العديد من الأدوار بسبب الرقمنة والأتمتة، منها: عمال إدخال البيانات، الكتبة في الخدمات المصرفية، مندوبي المبيعات التقليديين، موظفو مكاتب البريد، أمناء السر القانونيون، لذا يحتاج سوق العمل بحلول ٢٠٣٠ عدة مهارات المهارات منها "التقنية" مثل: الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، تحليل البيانات الضخمة، البرمجة، وأتمتة العمليات، و"المهارات البشرية"، مثل: التفكير الإبداعي، المرونة والقدرة على التكيف، القيادة والتأثير الاجتماعي، الفضول والتعلم المستمر، وستنخفض الحاجة الحقيقية للمهارات اليدوية مثل الدقة اليدوية والتحمل البدني.

وحول أكثر أسواق العمل تأثرا على المستوى العالمي، فتتصدر أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث تشهد هذه المناطق انخفاضا في القوى العاملة بسبب شيخوخة السكان، مما يزيد الطلب على وظائف الرعاية الصحية والتعليم، وبالتالى ٤٠٪ من الشركات تعتمد على الأتمتة لتعويض نقص العمالة، أما أسواق العمل فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية:: فالدول ذات النمو السكاني المرتفع مثل الهند ودول أفريقيا جنوب الصحراء ستشكل ثلثي العمالة الجديدة عالميًا حتى ٢٠٣٠، وسيتزايد الطلب على المهارات الرقمية والهندسة والوظائف المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، أما سوق العمل بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا: فمن المتوقع أن تتزايد الوظائف في القطاعات غير النفطية بسبب التحولات الاقتصادية نحو التنويع، مثل: السياحة والصناعات مرشحة لتكون من القطاعات الرائدة فى خلق الوظائف الجديدة.

وذكر التقرير، أن التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات سيؤدي إلى خلق وظائف جديدة، لكنه سيقلل أيضًا من الحاجة إلى العديد من الوظائف التقليدية، حيث يتوقع أن ٣٩٪ من المهارات الحالية ستصبح غير ملائمة بحلول عام ٢٠٣٠، مما يعني الحاجة إلى إعادة التأهيل المستمر للعمال، لافتا إلى أن ارتفاع تكاليف المعيشة والتباطؤ الاقتصادي قد يعيقان نمو الوظائف فى بعض الدول، مما يستدعي سياسات حكومية داعمة، مؤكدا أن التحول إلى الطاقة المتجددة سيوفر ملايين الوظائف الجديدة، خاصة في الهندسة البيئية وتخزين الطاقة، مشيرا إلى أن من المتوقع أن يحتاج ٥٩٪ من القوى العاملة العالمية إلى تدريبات جديدة للتأهيل بحلول عام ٢٠٣٠.

تنمية مهارات عمال مصر

هذه التقارير واجبة التناول والرصد من أجل الاستفادة منها في تأهيل سوق العمل المصرية ومختلف أطرافها للتعامل مع ما هو قادم من تحديات ، جنبا إلي جنب مع تنمية وزيادة ما حققته وتحققه الدولة من خطوات جادة لتحسين بيئة العمل، ورفع الحد الأدنى للأجور، ودعم العمالة غير المنتظمة، والتوسع في الحماية الاجتماعية والتأمينات، فضلاً عن إطلاق مشروعات قومية كبرى باتت شاهدًا حيًا على قيمة كل يد تبني وتعمر.

فالجميع يؤمن دون شك بالدور الوطني والتاريخي الذي يقوم به عمال مصر في دفع عجلة الإنتاج والتنمية، والمساهمة الفاعلة في بناء مستقبل وطننا العزيز ، ولا يستطيع أحد أن ينكر

أن عمال مصر كانوا وما زالوا العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وصناع الإنجازات في مختلف المجالات، من الصناعة والزراعة إلى المشروعات القومية الكبرى التي تشهدها الدولة المصرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وبناء الجمهورية الجديدة.

كما أنه من الواضح جدا أن الدولة المصرية في الجمهورية الجديدة وفي عهد الرئيس السيسي تولي اهتمامًا غير مسبوق بالعمال وحقوقهم، وتعمل باستمرار على تحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية والصحية، من خلال تحديث منظومة التدريب المهني، وتهيئة بيئة عمل آمنة، وضمان حقوقهم في قانون العمل، بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو بناء اقتصاد حديث يقوم على المعرفة والإنتاج.

الأمر يحتاج دوما إلي جانب كل ذلك الدفع بجهود حثيثة للارتقاء بمنظومة العمل والإنتاج، وتحسين بيئة العمل، وضمان حقوق العمال، في تأكيد على إيمان الدولة بدورهم كشركاء أساسيين في النهضة الوطنية ، وترسيخ الإيمان بقيمة العمل كركيزة لبناء الأمم، ما يحتاج إلي توفير مناخ محفز للإبداع والإنتاجية، يحقق تطلعات العمال ويعزز مكانة مصر على خريطة التنمية العالمية.